الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٤– ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ١٣ (A/60/13)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ١٣ (A/60/13)

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0250-8966

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة		v
	رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة		vii
الأول -	عرض عام	١-٤١	١
الثاني -	التطورات في برامج الوكالة	٤٢-١٧٩	١٥
	ألف - التعليم	٤٢-٦٤	١٥
	باء - الصحة	٦٥-١١١	٢٤
	جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية	١١٢-١٤٤	٣٨
	دال - برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر	١٤٥-١٦٧	٥٠
	هاء - العلاقات مع أصحاب المصلحة	١٦٨-١٧٠	٥٨
	واو - أنشطة جمع الأموال	١٧١-١٧٤	٥٩
	زاي - نداءات الطوارئ	١٧٥-١٧٩	٦٠
الثالث -	المسائل المالية	١٨٠-١٩٧	٦٣
	ألف - هيكل الأموال	١٨٠-١٨٣	٦٣
	باء - الميزانية والإيرادات والنفقات	١٨٤-١٩٢	٦٣
	جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية	١٩٣-١٩٤	٦٦
	دال - الحالة المالية الراهنة	١٩٥-١٩٧	٦٦
الرابع -	المسائل القانونية	١٩٨-٢٧٧	٦٨
	ألف - موظفو الوكالة	١٩٨-٢٣١	٦٨
	باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها	٢٣٢-٢٧٠	٧٩
	جيم - مسائل أخرى	٢٧١-٢٧٨	٩٤

المرفقات

الأول - جداول المعلومات الإحصائية والمالية ٩٧

الثاني - الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ١١٥

كتاب الإحالة

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

ويرد في الفصل الأول استعراض عام للأحداث والتطورات في المنطقة، مع الإشارة إلى ميادين عمل الوكالة الخمسة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى وصف لحالة التمويل التي واجهتها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويغطي الفصل الثاني التطورات العامة في برامج الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر، وفي علاقاتها مع أصحاب المصلحة وأنشطة جمع الأموال ونداءات الطوارئ وأنشطة المشاريع.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، ويشمل الإيرادات والنفقات في الميزانية العادية وميزانيتي المشاريع والطوارئ؛ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية؛ والحالة المالية الراهنة للوكالة.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة المسائل المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها وأماكن عملها، فضلا عن القيود التي تؤثر على عمليات الوكالة.

ويتضمن المرفق الأول معلومات إحصائية ومالية عن اللاجئين الفلسطينيين، وبرامج الوكالة، والشؤون المالية والموظفين. ويشير المرفق الثاني إلى الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ووفقا للممارسة المتبعة، تم توزيع مشروع التقرير السنوي مقدما على الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية، وروعيت بدقة تعليقاتهم وملاحظاتهم ذات الصلة. ونوقش مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عُقد في عمان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وترد آراء اللجنة الاستشارية في رسالة وجهها إليّ رئيسها، وقد أدرجت فيما يلي نسخة منها.

وقد اتبعت الممارسة المعمول بها، فعرضت تقريري وهو في صيغة مشروع على ممثلي حكومة إسرائيل. وعملا بمقرر الجمعية العامة ٤١٧/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وتم أيضا إطلاعه على نسخة من مشروع التقرير.

(توقيع) كارين كوننغ **أبو زيد**
المفوضة العامة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في دورتها العادية المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لبيتر هانسن الذي تقاعد من الأونروا في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ بعد أن قضى أطول فترة قضاها مفوض عام للأونروا وهي تسع سنوات. وكانت شجاعته وتفانيه في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين في أوقات حافلة بتحديات بالغة الصعوبة مصدر إلهام لنا جميعا. ورحبت اللجنة أيضا بتعيينكم مفوضة عامة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وتعهدت بدعمكم الكامل في الاضطلاع بواجباتكم خلال السنوات الثلاث القادمة.

٣ - وتميزت الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بتحسن الحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بإجراء انتخابات رئاسية ولمجالس البلديات اتسمت بالحرية والنزاهة، وبفك الارتباط الإسرائيلي في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية. ويحدو اللجنة الأمل في أن يؤدي استمرار الطرفين في إحراز تقدم في تنفيذ خارطة الطرق إلى تحقيق وتعزيز الاستقرار والمضي قدما في عملية السلام وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وتشجع اللجنة الأونروا على مواصلة التعاون الوثيق مع فريق المجموعة الرباعية برئاسة جيمس ولفونسون ومع السلطة الفلسطينية بشأن المسائل المتصلة بفك الارتباط في غزة وتقديم إحاطات إعلامية بانتظام عن استجابتها لطلب اللجنة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث تحسن طفيف في الحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إزاء خلفية استمرار العنف والهجمات والعمليات العسكرية في مخيمات اللاجئين وما حولها، وعدم إحراز تقدم في المجال السياسي. ونتيجة لذلك، لاحظت اللجنة مع القلق الأزمة الإنسانية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومما يدل على ذلك: تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين عقب تدمير منازلهم؛ وتدهور الأحوال الصحية؛ وارتفاع معدلات الفقر؛ وتعطيل البرامج التعليمية؛ وزيادة استنفاد طاقة السكان الفلسطينيين في الاعتماد على ذاتهم في مواجهة التدهور المستمر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية منذ

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على النحو المبين في تقريركم. وقد نجمت عن هذه الأحوال آثار خطيرة بوجه خاص، على اللاجئين الفلسطينيين الذين يندرجون عادة ضمن قطاع السكان الأفقر والأشد ضعفا، واقتضت من الوكالة بذل مجهودات إضافية.

٥ - ولاحظت اللجنة بقلق أن بناء الجدار/السور الفاصل، وفرض عمليات الإغلاق الداخلية والخارجية، وحظر التجوال والقيود الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسببت في تقييدات حادة ومستمرة لحركة السكان الفلسطينيين، ونشأت عنها آثار مضاعفة على حياتهم اليومية ومستقبلهم. وأدت إلى عرقلة إمكانية حصول السكان على العمل والدخل وإمكانية حصولهم على السلع والخدمات الأساسية. وأسفر عنها أيضا أثر خطير على قدرة الوكالة فيما يتعلق بإرسال الموظفين وتحريك المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها. ولاحظت اللجنة الأثر السلبي المترتب على تلك الممارسات في عمليات الأونروا، وكررت الدعوة إلى ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لرفع التقييدات المفروضة على حركة موظفي الوكالة والسلع الأساسية، بما يتمشى مع القانون الدولي ومع الاتفاقات المبرمة بين الأونروا وحكومة إسرائيل.

٦ - وأعربت اللجنة أيضا عن القلق إزاء الحالة الصعبة غير المستقرة في قطاع غزة، مما حمل الأمم المتحدة مرة بعد أخرى على إعلان المرحلة الأمنية الرابعة، في الفترة من ٢٠ تموز/يوليه إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ واعتبارا من ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ فصاعدا، أولا بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ولاحقا نتيجة ازدياد وتيرة العنف في غزة. وأجبرت الوكالة على نقل معظم الموظفين الدوليين من مقرها، مما أسفر عن ارتباك شديد في عمليات المقر. وأشادت اللجنة بموظفي الوكالة الذين ظلوا في قطاع غزة للتكفل باستمرار الاضطلاع بجميع البرامج العادية وعمليات الطوارئ في القطاع رغم عدم استقرار الحالة الأمنية إلى حد كبير. وأكدت اللجنة مجددا الحاجة الملحة إلى احترام سلامة الأمم المتحدة وحصانات موظفيها، لا سيما موظفو المساعدات الإنسانية الذين يعملون بشجاعة في مناطق الصراع، حسب المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣).

٧ - ولاحظت اللجنة أن الجهات المانحة تبرعت حتى نهاية عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٤٣٢,٧ مليون دولار استجابة لنداءات وصلت قيمتها إلى ٧٣٩ مليون دولار. ولاحظت أيضا أن الوكالة أصدرت نداءات قيمتها ١٨٥,٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٥. ولاحظت اللجنة مع القلق تباطؤ استجابة المجتمع الدولي لنداءات الطوارئ، على أساس أنه حتى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لم يجر التعهد إلا بمبلغ ٩٣,١ مليون دولار، حُصِّل منها بالفعل مبلغ

٥٦,٨ مليون دولار. وفي ضوء استمرار الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تناشد اللجنة المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لزيادة ما يقدمه من تبرعات لبرامج الطوارئ في الوكالة. وتطلب إلى الأونروا استكشاف المزيد من الخيارات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة من أجل تلبية احتياجات الوكالة واحتياجات اللاجئين. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأونروا أن تواصل الدراسة الدقيقة لبرامجها وأولوياتها لحالات الطوارئ وتحليل احتياجاتها في حالات الطوارئ.

٨ - وأكدت اللجنة الأهمية الحاسمة لنهج التخطيط الاستراتيجي، الذي شرع فيه بالخطة المتوسطة الأجل، من أجل توجيه عملية وضع الميزانية العادية، وهو أمر لا غنى عنه إذا كان للوكالة أن تستجيب بشكل أوفى لاحتياجات اللاجئين في ميادين عملياتها الخمسة. وطلبت اللجنة أيضا إلى الجهات المانحة الحفاظ على مستويات تمويل كافية تتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للاجئين، كما طلبت إلى الأونروا أن تواصل بذل جهودها من أجل التوجه إلى مانحين غير تقليديين.

٩ - وأعربت اللجنة عن بالغ تقديرها للحكومات المضيفة والجهات المانحة لما تقدمه من دعم مستمر وخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، وسلمت بأهمية مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية والخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين.

١٠ - وأثنت اللجنة على السلطة الفلسطينية لما بذلته من جهود لسداد دينها المستحق للأونروا من ضريبة القيمة المضافة، ولاحظت مع التقدير الجهود التي تبذلها الوكالة في متابعة هذه المسألة. وحثت الوكالة على مواصلة السعي لدى السلطة الفلسطينية إلى إعفاء الأونروا من ضريبة القيمة المضافة واسترداد المبالغ المستحقة من تلك الضريبة. وطلبت أيضا من الوكالة أن تواصل مطالبة السلطات الإسرائيلية بسداد جميع رسوم الموانئ المستحقة، وفقا لاتفاق كوماي - مايكلمور لعام ١٩٦٧ المبرم بين إسرائيل والأونروا. ولاحظت اللجنة مرة أخرى وجود ٥,١ مليون دولار غير مدفوعة تتعلق بالنفقات التي تحملتها الوكالة في نقل مقرها من فيينا إلى غزة في عام ١٩٩٦، وفقا لتعليمات مقر الأمم المتحدة.

١١ - وشددت اللجنة على أهمية عملية متابعة نتائج مؤتمر جنيف المعقود في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. فقد كان الفيض من الأفكار والتوصيات المحددة موضع مزيد من المناقشات في منتدى مفتوح وشفاف، كما يجري فعلا تنفيذ بعض البنود. وتدعم اللجنة جهود الوكالة المستمرة لوضع برنامج لإصلاح الإدارة على ضوء جملة أمور منها نتائج مؤتمر جنيف السالف الذكر.

١٢ - ورحبت اللجنة أيضا ببدء عملية شاملة لجمع المعلومات في الآونة الأخيرة، مما سيوفر أساسا لزيادة تحسين تحليل الاحتياجات وإدارة عمليات الوكالة. وتعرب اللجنة عن ترحيبها بالجهود المبذولة لتنشيط دورها ضمن حدود ولايتها ''أن تسدي المشورة وتقدم المساعدة'' وتوسيع نطاق تكوينها كي تكون أكثر تمثيلا لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الوكالة. وفي الختام، ترحب اللجنة أيضا بتوسيع نطاق الآليات الاستشارية غير الرسمية للأونروا، مما يؤدي إلى تنظيم اجتماع بين الجهات المضيفة والجهات المانحة.

١٣ - وسلمت اللجنة بالدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة في تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين وبمساهمتها في تحقيق الاستقرار في المنطقة إلى أن يجري تنفيذ تسوية عادلة لمسألة اللاجئين بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وأبدت اللجنة بالغ تقديرها لمدى حرصكم شخصيا على خدمة اللاجئين وقيادتكم الفعالة للوكالة.

(توقيع) رنا **المقدم**
رئيسة اللجنة الاستشارية بالنيابة

الفصل الأول

عرض عام

١ - أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وقد استهلت الوكالة نشاطها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠، وبدأت في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية لنحو ٨٨٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في المنطقة. وعلى مر العقود الخمسة الأخيرة، توسعت الوكالة لتصبح من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث تستخدم أكثر من ٢٥ ٠٠٠ موظف، منهم المدرسون، الأخصائيون الصحيون، والأخصائيون الاجتماعيون، وموظفو التمويل البالغ الصغر وغيرهم من مقدمي الخدمات الأخرى. وتتولى الوكالة تشغيل نحو ٩٠٠ مرفق تقدم الخدمات التعليمية الصحية والغوثية والاجتماعية، إلى جانب برنامج للتمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر لصالح عدد متزايد من اللاجئين الذين أصبح عددهم الآن أكثر من أربعة ملايين لاجئ. وتقدم الأونروا خدماتها في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ويعيش نحو ثلث اللاجئين في مخيمات تقدم منها الخدمات مباشرة في منشآت الأونروا. غير أن هذه المخيمات تتولى إدارتها سلطات حكومية أو غير حكومية. وبينما تمول خدمات الوكالة من ميزانيتها، يساهم اللاجئون، حيثما يكون ذلك ملائما وممكنا، في تكلفة الخدمات من خلال المشاركة في الدفع، ومشاريع العون الذاتي، ورسوم الاشتراك والتبرعات المالية.

٢ - تشكل الخدمات، التي تقدمها الوكالة للاجئين استثمارا أساسيا في مواردهم البشرية. وهي تشمل الفئات العريضة التالية: التعليم الابتدائي والإعدادي؛ والتدريب المهني والتقني؛ والرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما في ذلك مكافحة الأمراض وصحة الأسرة؛ وتقديم المساعدة بغرض العلاج في المستشفيات؛ وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين؛ وتقديم المساعدة الغوثية للأسر المعيشية رقيقة الحال؛ والخدمات الاجتماعية للنساء والشباب والمعوقين. ووضعت الوكالة برنامجا للتمويل البالغ الصغر وللمشاريع البالغة الصغر ما انفك ينمو نموا سريعا. ويساعد اللاجئين على تنمية مهارات مباشرة الأعمال الحرة وتنمية القدرة على توليد الدخل، والاعتماد على الذات. وبالإضافة إلى برنامجها العادي، تضطلع الوكالة بمجموعة من مشاريع البنية التحتية الرامية إلى تحسين أحوال معيشة اللاجئين. ونتيجة للأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، نفذت الأونروا برنامجا شاملا من أنشطة الطوارئ للاجئين الفلسطينيين يشمل توفير العون الغذائي، والمساعدة النقدية، وتوفير فرص العمل أثناء الطوارئ، وإصلاح المآوي وإعادة بنائها، والتعليم التعويضي، وتوفير الخدمات الصحية في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم المشورة في حالات الصدمات والدعم النفسي.

٣ - وقد أحيل إلى التقاعد بيتر هانسن، الذي قضى في منصبه أطول فترة قضاها مفوض عام للأونروا، في آذار/مارس ٢٠٠٣، بعد أن خدم في المنصب تسع سنوات. وقد عيّن الأمين العام كارين كوننغ أبو زيد مفوضة عامة جديدة لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات بدءا من ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتتولى مهامها في وقت أشد ما يكون تحديا، لكنها تتولى هذا المنصب ولديها خبرة خمسة أعوام نائبا للمفوض العام.

٤ - وتكاد عمليات الأونروا تمول تمويلا كاملا بالتبرعات من الدول الأعضاء ومن كيانات أخرى. أما القيود التي يمثلها تعذر التنبؤ بالتمويل في المدى المتوسط فيخفف من حدتها إلى حد ما استعداد بعض المانحين الرئيسيين للوكالة لتقديم أموال غير مخصصة لأغراض معينة إلى الميزانية العادية للأونروا. أما أكبر ١٠ مانحين للوكالة، لعام ٢٠٠٤، الذين يقدمون لها معا أكثر من ٩٠ في المائة من إيراداتها النقدية الحالية فهم بالترتيب التنازلي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤: المفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسويد، والنرويج، وهولندا، وكندا، وسويسرا، واليابان، وإيطاليا.

٥ - وهيمنت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل مرة أخرى على بيئة العمليات التي كانت الأونروا تعمل في إطارها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعقبت الصراع الشديد الذي ساد في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فترة من الهدوء النسبي. وشملت الفترة الأولى عدة عمليات توغل عسكري قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة، ولا سيما في رفح، وفي ما بعد في بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا وأن عملية ''أيام الندم''، وهي عملية التوغل الثانية حسب ما سمتها السلطات الإسرائيلية، التي تلاها هجوم صاروخي أسفر عن مقتل طفل إسرائيلي، فقد استمرت ١٧ يوما، مسببة دمارا واسع النطاق وخسائر جسيمة في الأرواح. فقد قتل خلال هذه العملية العسكرية ما مجموعه ١٠٧ فلسطينيين وجرح ما مجموعه ٤٣١ شخصا. ودُمر واحد وتسعون منزلا تؤوي ١٤٣ أسرة لحقت أضرارا بما مجموعه ١٠١ مأوى، تؤوي ١٢٠ أسرة، في شمال قطاع غزة، فيها شرد ٤٨٠ شخصا في رفح خلال الفترة القصيرة ذاتها. وتسبب إضراب أعلنه لمدة ستة أسابيع موظفون محليون كانوا يطالبون بزيادة في المرتبات (تتخذ الوكالة، في كل من ميادين العمليات الخمسة، مرتبات القطاع العام أساسا للمقارنة؛ وقد تجاوزت مطالب موظفي منطقة الضفة الغربية سياسة الأجور المعتمدة لدى الوكالة وقدرة الأونروا التمويلية) في تعطيل عمليات الوكالة في الضفة الغربية أيضا. وقد أثر الإضراب تأثيرا شديدا على تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية إلى اللاجئين خلال تلك الفترة.

٦ - وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، زادت العمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق في شمال قطاع غزة، زيادة كبيرة من مستوى الخطر الذي تعرض له موظفو الأونروا الدوليون. وقد وقع تعرض الموظفين لهذا الخطر خلال تنقلهم عبر منطقة الصراع وخلال فترات الانتظار الطويلة التي أخضعت السلطات الإسرائيلية موظفي الأونروا عند نقطة تفتيش إيريز حين كانوا يهمون بالدخول إلى قطاع غزة أو بالخروج منه عبر نقطة تفتيش إيريز. وقد اضطرت الأمم المتحدة، بسبب التدهور في الوضع الأمني وعدم قدرة السلطات الإسرائيلية على تأمين تنقل آمن وسريع من خلال معبر إيريز، ورغبتها في توفير نقطة عبور بديلة، إلى إعلان المرحلة الأمنية الرابعة في قطاع غزة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أرغم هذا القرار الأونروا على نقل معظم موظفيها الدوليين إلى القدس وعمان، بما عطل إلى حد كبير عمل مقرها. وواصل المكتب الميداني في غزة الاضطلاع بأعماله وتقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر الذي واجهه الموظفون باستمرار.

٧ - وتسلّم الأونروا تسليما كاملا بحق حكومة إسرائيل وبواجبها في حماية مواطنيها. ولا يمس هذا بأي شكل من الأشكال التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي، الذي يحظر، فيما يحظر، الردود العسكرية غير المتناسبة، وقتل المدنيين والعقوبة الجماعية. وكذلك يغدو لزاما على حكومة إسرائيل أن تحترم احتراما كاملا امتيازات الأونروا وحصاناتها، باعتبارها جهازا من أجهزة الأمم المتحدة، وبموجب الاتفاق الثنائي، المبرم بينها وبين الأونروا، بتيسير عمليات الوكالة في كل وقت وحين.

٨ - واتسم الجزء الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير بهدوء نسبي. وقد مكّن هذا الأمر من العودة إلى المرحلة الأمنية الثالثة في قطاع غزة ومن إنهاء النقل الإلزامي للموظفين الدوليين الذي تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومع أن الحالة في ما يتعلق بالوصول إلى الأماكن المقصودة لم تشهد تحسنا هائلا، فإن المزيد من التعاون الذي أبداه جيش الدفاع الإسرائيلي خلال هذا الجزء من الفترة المشمولة بالتقرير قد أسفر عن قدر من التحسن.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل دون هوادة الركود الاقتصادي الشديد الذي ما زال يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ذلك أن البنك الدولي يشير إلى أنه، وإن انخفضت البطالة انخفاضا طفيفا في الضفة الغربية في أواخر عام ٢٠٠٤، فإن معدل البطالة عموما قد ارتفع إلى ٢٦,٨ في المائة، فيما ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة ارتفاعا حادا، إذ وصل إلى ٣٦ في المائة، لأسباب منها الانخفاض الحاد في إمكانية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية. ولا تشمل هذه الأرقام العمل الأسري بدون أجر

والزيادة الملحوظة في ''العمل للحساب الخاص''، وكلاهما يترعان إلى إخفاء الرقم الذي يشير إلى الأشخاص الذين تخلوا عن البحث عن فرص للعمل، وانخفضت الأجور الفعلية، حتى للأشخاص العاملين، ما يقرب من ١٥ في المائة في الضفة الغربية، ومن ٣,٧ في المائة في قطاع غزة منذ أواخر عام ٢٠٠٠. وبقي نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل أدنى من مستواه قبل الانتفاضة بنحو ٣٥ في المائة. ونتيجة لذلك، ظل ما يربو على نصف عدد السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت السلطات الإسرائيلية أو احتجزت ٣١ من موظفي الأونروا، ومُنعت الوكالة، بصورة منتظمة، من الوصول إلى موظفيها الذين كانوا قيد الاحتجاز. وفي معظم الحالات، لم ترد وزارة الخارجية على طلبات الوكالة الحصول على معلومات ووثائق رسمية تتعلق بموظفيها المحتجزين، على الرغم من موافاتها ببعض المعلومات في ما يتعلق بالاتهامات الرسمية والإدانات المنتظر إصدارها بحق بعض موظفيها.

١١ - وتعرب الوكالة عن امتنانها لموظفيها وعن تقديرها لتفانيهم وولائهم لها في هذه الظروف العصيبة، التي كثيرا ما تكون ظروفا خطيرة. وتلاحظ الوكالة بأسف أن الموظفين المحليين للأونروا، البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ موظف في الأرض الفلسطينية المحتلة، هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون العاملون في المنطقة الذين لا يحصلون على بدل الخطر، حتى حينما كانت المرحلة الأمنية الرابعة سارية المفعول، في حين أنه يمكن القول إنهم كانوا أكثر الموظفين تعرضا للخطر المباشر. هذا وما زالت الجهود المبذولة للوصول إلى حل لهذه المفارقة مع مقر الأمم المتحدة مستمرة، لكنها لم تسفر عن أي نتيجة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - وما انفكت البيئة التي كان على الوكالة أن تضطلع بعملياتها في ظلها في الأرض الفلسطينية المحتلة تعوق قدرتها على تقديم الخدمات. ذلك أن مدارس الوكالة وغيرها من المنشآت قد تعرضت لأضرار كبيرة. فقد حالت عمليات الإغلاق ونقاط التفتيش دون أن تضطلع المدارس بعملها بصورة معتادة لعدم تمكّن أعداد غفيرة من المدرسين من الوصول بانتظام إلى مدارسهم أو العودة إلى منازلهم. ولم يتمكّن العاملون في المكاتب ولا الأطباء ولا الممرضون ولا الممرضات من الوصول إلى أماكن عملهم، بما في ذلك المراكز الصحية والعيادات الطبية، كما لم تتمكن الشاحنات التي تنقل الإمدادات الإنسانية من الوصول إلى وجهاتها المقصودة في الوقت المحدد، وأُعيقت سيارات الإسعاف أو مُنعت من نقل المرضى الذين كانوا بحاجة إلى العناية الطبية العاجلة، واستولت القوات الإسرائيلية في بعض الأحوال على مبان مدرسية تابعة للوكالة واتخذتها قواعد ومراكز للاحتجاز. وفي كل هذه الأحوال، أعربت الوكالة عن احتجاجها لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية أو لدى جيش الدفاع

الإسرائيلي أو أحاطت كلا منهما علما بما حدث، وذكّرتهما بالتزاماتهما بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاق كوماي – مايكلمور الثنائي المعقود بين الوكالة وحكومة إسرائيل، وكذا بالقواعد الدولية المتعلقة بمسألة إيصال المساعدات الإنسانية (انظر الفصل الرابع). وكانت هناك أيضا حالات قليلة دخل أثناءها مقاتلون فلسطينيون مباني للأونروا. واتخذت الوكالة خطوات فورية لتأمين إخراجهم من المنشآت وأعربت عن احتجاجها لدى السلطة الفلسطينية.

١٣ – وتركت العمليات العسكرية، التي قامت بها القوات الإسرائيلية، والتي شملت فرض حظر التجول والإغلاق وإقامة مناطق عسكرية مغلقة، أثرا سلبيا على قدرة الوكالة على الاضطلاع بمهامها الإنسانية دعما للاجئين الفلسطينيين. فكثيرا ما توقفت حركة السلع الإنسانية أو تأخرت أو أصبحت بالغة الصعوبة، ولا سيما في أشد الأماكن حاجة إلى الإمدادات من الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات.

١٤ – وكما جرى وصفه في تقارير المفوض العام السابق المقدمة إلى الجمعية العامة، فإن الأونروا قد وضعت موضع التطبيق برنامجا شاملا لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى اللاجئين المتضررين من الصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتمثل أكبر نشاط اضطلعت به الوكالة في تقديم المعونة الغذائية إلى ما ينوف على ١,٣ مليون لاجئ. وأتاح برنامجها لتوفير فرص العمل في حالات الطوارئ ٨٨٦ ٠٣٧ ٢ يوم عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ – ووفرت الوكالة مآوي مؤقتة وقدمت مساعدات في حالات الطوارئ إلى اللاجئين عندما دُمرت مآويهم. وما انفكت الوكالة تنفذ عددا من مشاريع إعادة الإسكان ترمي إلى إتاحة مبان جديدة للاجئين لتمكينهم من العيش الكريم. ففي الضفة الغربية، اكتمل العمل في إعادة وإنشاء مخيم جنين للاجئين. وفي الوقت ذاته، استمر تدمير المآوي في قطاع غزة حتى أواخر عام ٢٠٠٤، مما استلزم توسيع نطاق برامج التعمير والإسكان الرئيسية. وتمكّنت الوكالة من توفير ما مجموعه ٤٠٢ من الوحدات السكنية ومن إصلاح ٣٣٩ مآوي للاجئين، لكنها لم تتمكن من مجاراة وتيرة تدمير المآوي، الذي خلف وراءه ٠٠٠ ١٦ لاجئ ما زالوا لا مأوى لهم.

١٦ – وتيسيرا للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في إطار برنامجها للمساعدة في حالات الطوارئ، استؤنف برنامج موظفي دعم العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطلع هذا البرنامج بدور حاسم الأهمية في تيسير إيصال السلع الإنسانية وفي مرور موظفي الوكالة مرورا آمنا عبر نقاط التفتيش، وفي رصد استعمال منشآت الوكالة، بوجه أعم إلى تعزيز تنفيذ برامج الوكالة وفق معايير الأمم المتحدة.

١٧ - وقد وجهت الوكالة أولى النداءات التي تناشد فيها المجتمع الدولي تقديم المساعدة من أجل تمويل برامج المساعدة في حالات الطوارئ التي تقدمها الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت نداءان أحدهما لعام ٢٠٠٤ (١٩٣,٦ مليون دولار) والآخر لعام ٢٠٠٥ (١٨٥,٥ مليون دولار).

١٨ - وتضاءلت تدريجيا استجابة المجتمع الدولي لهذه النداءات بدخول الأزمة عامها الخامس وبتحول اهتمام المانحين إلى أزمات عالمية أخرى. ففي عام ٢٠٠٤، غطت التبرعات ٥٣ في المائة من الاحتياجات الموثقة في نداءات الوكالة. ومن المتوقع أن تشهد التبرعات لعام ٢٠٠٥ زيادة طفيفة، لكن ما زال المستوى العام للتبرعات أدنى بكثير من الاحتياجات الطارئة للوكالة. ولا بد من التأكيد على أن استمرار تقديم الدعم لنداء الأونروا لحالات الطوارئ أمر حاسم الأهمية لبقاء اللاجئين الفلسطينيين على قيد الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٩ - وتأمل الأونروا في إمكانية أن يؤدي تنفيذ خطة فك الارتباط التي من المقرر بدؤها في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كما استهلتها الحكومة الإسرائيلية ودعمتها المجموعة الرباعية، إلى التخفيف من شدة نظام الإغلاق وإلى وصول السلع الفلسطينية إلى العالم الخارجي من غير قيود. ومن شأن خطة فك الارتباط الإسرائيلية من غزة أن تؤدي، مع مرور الوقت، إلى الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم إلى تمكين الوكالة من تقليص عملياتها في حالات الطوارئ تدريجيا ومن التركيز تركيزا تاما على تنفيذ برامجها الرئيسية وخطتها متوسطة الأجل. على أن الوكالة لا تستبعد إمكانية استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص ونقل السلع حتى بعد فك الارتباط، مما يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي الحرج ويؤجج مشاعر اليأس لدى السكان عموما. وفي مثل هذه الحال، سوف يتعين على الوكالة أن تضاعف جهودها للتخفيف من معاناة اللاجئين، كما ستحتاج إلى زيادات كبيرة في التبرعات من خارج الميزانية للقيام بذلك. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت الأونروا خطط طوارئ لمعالجة التطورات التي قد تستجد خلال عملية فك الارتباط. وتعاونت الأونروا تعاونا وثيقا مع المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعين حديثا لشؤون فك الارتباط. وقد يسر وضع خطط الأونروا التنسيق الموسع مع جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي بذل جهودا دؤوبة للتكفل بألا يتعرض تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين للتعطيل دون داع بسبب عملية فك الارتباط.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة إسرائيل أيضا إنشاء الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية. وقد أدى هذا الجدار حتى الآن إلى ازدياد فقر وعزلة أسر اللاجئين القاطنين في جواره، ولا سيما الأسر تلك التي تقطن بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩، وأوجد عقبات جديدة أمام إيصال خدمات الأونروا الأساسية إلى هذه الأسر. على أن الأونروا ما زال يساورها القلق من أن يشكل الجدار القائم والاستمرار في مده عقبة كأداء جديدة في طريق إيصال الأونروا خدماتها إلى السكان المتضررين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر الجدار تأثيرا خطيرا في سير عمل مستشفى الوكالة في قلقيلية، إذ أنه لم يعد في وسع المرضى الوصول إلى المستشفى بسهولة ويسر.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأونروا تنفيذ برامجها العادية، فقدمت الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والمساعدة في توفير القروض البالغة الصغر إلى اللاجئين الفلسطينيين في ميادين عملياتها الخمسة. وأتمت وضع خطتها المتوسطة الأجل وقدمتها، وهي الخطة التي تمت صياغتها جنبا إلى جنب مع الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للسلطة الفلسطينية. وتركزت الخطة المتوسطة الأجل على المجالات التي ستكون عاملا حاسما في تعزيز الاستقرار، من قبيل التدريب وتوسيع نطاق فرص الائتمان وتوفير فرص العمل، وهي تنظم بتفصيل أولويات الوكالة على مدى الأعوام الخمسة المقبلة. وقامت الوكالة أيضا بمتابعة التوصيات المقدمة من مؤتمر جنيف، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مستعينة في ذلك بالنهج التعاوني الثلاثي الأطراف الذي ما زالت الأونروا والجهات صاحبة المصلحة تتبعانه وتعززانه على مدى الأعوام السابقة. وترد هذه العناصر بمزيد من التفصيل في الفرع هاء أدناه.

٢٢ - وما زال البرنامج التعليمي يمثل أكبر نشاط تضطلع به الأونروا. فهو يدير ٩٤٧ مدرسة، تقدم التعليم الأساسي والإعدادي إلى نحو ٤٩٠ ٠٠٠ تلميذ (أكثر من ٥٠ في المائة منهم تلميذات) فضلا عن خمس مدارس ثانوية في لبنان، وثمانية مراكز للتدريب المهني وثلاث كليات لإعداد المعلمين. وما فتئ هذا البرنامج يفيد من التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تمول وظائف عالية حاسمة الأهمية في الوكالة، وتوافيها بمساعدة تقنية وبتوجيه عام متواصلين. وتتبع مدارس الوكالة المناهج الدراسية الوطنية للبلدان المضيفة في كل من ميادين عملياتها الخمسة. ونتيجة لذلك، تقوم الوكالة بتنفيذ جميع التحسينات والتطويرات التي تدخلها سلطات البلدان المضيفة على المناهج الدراسية. على أن الوكالة لا تستطيع، بسبب وضعها المالي غير المستقر، مواكبة التطورات من قبيل إدخال سنة عاشرة إلى التعليم الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإدخال اللغة الانكليزية إلى المدارس الابتدائية في الأردن وعلوم الحاسوب في المدارس

الإعدادية الأردنية والسورية. وعاقت القيود المالية تحديث المناهج الدراسية والبنية التحتية في مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة، فهددت فعالية مراكز الخبرة الرفيعة هذه. وعلى الرغم من التحديات المالية، التي برزت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت إدارة التعليم التابعة للأونروا تنفيذ عمليات الإصلاح والتحسين، فضلا عن مشاريع محددة، من قبيل مبادرة تكنولوجيا معلومات الحاسوب. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، شكلت الأزمة، التي ما زالت قائمة، عائقا كبيرا أمام عمليات الأونروا. فقد قتل ٢٣ تلميذا من تلاميذ الأونروا، وجرح ٣٩ تلميذا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووصل عدد أيام المدرسين الضائعة إلى ٢٨ ٧٠١ يوم وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاض العلامات في امتحانات مدارس الوكالة جراء الصراع.

٢٣ - وتتولى منظمة الصحة العالمية الإشراف التقني على برنامج الصحة في الأونروا، وتقدم أيضا خدمات كبار موظفي الإدارة والاستشاريين العاملين بعقود قصيرة الأجل والمطبوعات التقنية والمنشورات. وينصب تركيز الوكالة الحالي على الحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية (مع إيلاء اهتمام خاص لصحة الأم والطفل والوقاية من الأمراض ومكافحتها)، وتعزيز بناء قدرات المؤسسات وتنمية مواردها البشرية. وأدت الإصلاحات الإدارية التي تم تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى الأخذ بنظم جديدة للمعلومات الصحية وإدارة المستشفيات وإدارة إمدادات الأدوية.

٢٤ - وما زالت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤثر تأثيرا سلبيا على صحة اللاجئين. فلقد خلصت دراسة اشتركت في إجرائها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا إلى أن ١,٤ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (أي ٤٠ في المائة من مجموع السكان) لا ينعمون ''بالأمن الغذائي''. وفي بعض الأماكن، انخفضت تغطية التحصين عن المستويات السابقة التي تم الحفاظ عليها ألا وهي ٩٥ في المائة. وتفشى النكاف، الذي بدأ أصلا في نابلس، وانتشر في جميع مناطق الضفة الغربية في عام ٢٠٠٤، مما استلزم البدء في حملة واسعة للتحصين ضد الحصبة والنكاف والحميراء (الحصبة الإلمانية).

٢٥ - وفي لبنان، حافظت الوكالة على خدمات الصحة البيئية التي تقدمها في مخيمات اللاجئين في كل أرجاء مناطق عملياتها، فأدخلت و/أو حسنت نظام الصرف الصحي وصرف مياه العواصف وتوفير مياه الشرب المأمونة وجمع القمامة. وكان العمل جاريا في مشاريع نظم المياه والصرف الصحي الرئيسية في الجمهورية العربية السورية وفي لبنان في عدة مخيمات للاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦ - ويلبي برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية التابع للأونروا احتياجات أشد الفئات ضعفا بين اللاجئين. فقد كان الإقبال على برنامج الوكالة الخاص بحالات العسر الشديد في ازدياد مطرد نظرا للحالة الاقتصادية - الاجتماعية الصعبة في الأردن ولاستمرار القيود المفروضة على توظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وللأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير الاتجاهات الحالية في البرنامج بوضوح إلى انتشار الفقر بين الإناث من بين اللاجئين مع ازدياد حالات الأسر الضعيفة التي ترأسها ربة أسرة. وقد تمت الاستعانة بخبير استشاري في حالات الفقر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بهدف مساعدة الوكالة في الانتقال من نهج التخفيف من وطأة الفقر القائم على أساس الحالة إلى النهج القائم على أساس الحاجة.

٢٧ - وقد أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين. ومن شأن هذا المشروع لدى اكتماله أن يكفل حدوث تحسن كبير في نوعية بيانات تسجيل اللاجئين، فضلا عن الحفظ المأمون من خلال الوسائل الإلكترونية لمحفوظات الوكالة التي تضم ١٦ مليون من وثائق ملفات الأسر، التي تم بنجاح تحويل بيانات الكثير من مليون وثيقة منها إلى بيانات رقمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٨ - وواصلت الوكالة تعزيز أنشطة توليد الدخل على مستويين. كان أحدهما في سياق برنامج الوكالة المتعلق بالخدمات الغوثية والاجتماعية، فيما كان الآخر برنامجا تجاريا سوقي المنحى للتمويل البالغ الصغر وللمشاريع البالغة الصغر. ووسع البرنامج الأخير نطاق عملياته فشمل الأردن والجمهورية العربية السورية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير هذه، قدم البرنامج في المنطقة ٧٦٦ ١٩ قرضا بلغت قيمتها ١٧,٧٢ مليون دولار. وتلقت المشتغلات بالأعمال الحرة ٢٥ في المائة من هذه القروض. هذا وقد تعرض برنامج الوكالة هذا، الذي حاز جوائز، بضغط كبير بسبب التدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التدهور الاقتصادي بقي البرنامج ذاتي الاكتفاء ماليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي بلغ حجم ما أنفقه البرنامج خلالها ضعف ما كان عليه من قبل.

٢٩ - وعقب عقد الأونروا أول مؤتمر دولي رئيسي لها بجنيف في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حافظت الأونروا على استمرار اهتمام أصحاب المصلحة بشؤونها، وذلك من خلال إنشاء عملية متابعة شاملة لتنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر. ونتيجة لذلك، أنشئ فريق عامل معني بالعلاقات مع أصحاب المصلحة، قام بإنشاء أربعة أفرقة صياغة تعنى بالنظر في مسائل، من قبيل الدورة البرنامجية للأونروا، والحوار بشأن السياسات، والدوائر المناصرة غير الممثلة حاليا في اجتماعات الوكالة، والترتيبات الهيكلية لتحسين العلاقات ما

بين أصحاب المصلحة. وتمثلت إحدى التوصيات المحددة في اقتراح بتوسيع نطاق عضوية اللجنة الاستشارية للوكالة، بهدف إعادة تنشيطها وتأمين بيان مشاركة أصحاب المصلحة فيها على نحو أفضل. والعمل جار لإعداد مشروع قرار في هذا الشأن يقدم إلى الدورة الستين للجمعية العامة.

٣٠ - وتمثلت مبادرات هامة أخرى اتخذت عقب انعقاد مؤتمر جنيف في القيام، بالتعاون مع جامعتين أوربيتين، في مشروع لاستعراض ورصد الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين على نحو شامل، مما يمكن الوكالة من زيادة التحقق من احتياجاتهم. وواصلت الوكالة جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسة شاملة لمراعاة المنظور الجنساني، وأنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحث ميداني نهض بدور رئيسي فيه خبير استشاري خارجي في الشؤون الجنسانية. هذا وشرع أيضا في إجراء استعراض من جانب المانحين الخارجيين لهيكل إدارة الوكالة وعملياتها الإدارية.

٣١ - وكذلك استجابت الأونروا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر جنيف، وذلك بإنشائها وحدة لتنمية المخيمات في إدارة الخدمات التشغيلية والتقنية لديها. ومن المتوقع أن تركز الوحدة على مشاريع البنية التحتية الرئيسية، التي تشمل إجراء تحسينات في الأحوال المعيشية في المخيمات، والأخذ، في ذات الوقت، بنهج شمولي إزاء ''سبل العيش المستدام''، الذي يشمل المشاركة المجتمعية وزيادة الاهتمام بالجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لحياة اللاجئين. ويجري اختبار جوانب من هذا النهج الشامل لتنمية المخيمات في مشروع إصلاح مخيم النيرب في الجمهورية العربية السورية، الذي تشمل المرحلة الأولى منه نقل ٣٠٠ أسرة من مجمع للوحدات السكانية المتهالكة في مخيم النيرب إلى وحدات سكنية حديثة البناء في عين التل.

٣٢ - وظلت الوكالة تعتمد على التبرعات لتمويل عمليات برامجها العادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت إيرادات الوكالة من تبرعات المانحين من ٣٠٥,٩ ملايين دولار إلى ٣٥١,٢ مليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقرت الجمعية العامة الميزانية العادية المقدمة من الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ البالغة ٧١١,٩ مليون دولار ووصلت التبرعات التي أعلنها المانحون لعام ٢٠٠٥ إلى ٣٧٥,٨ مليون دولار بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مما يترك فجوة في التمويل تقل بمبلغ ٢٤,٦ مليون دولار عن الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٥ وقدرها ٣٩٩,٨ مليون دولار. ومن المأمول سد هذه الفجوة في الأشهر المتبقية من السنة.

٣٣ - وحتى لو وردت تبرعات تناظر الميزانية التي أقرت للوكالة فإن هذه التبرعات لن تغطي إلا الحدود الدنيا من النفقات المتعلقة باحتياجات اللاجئين. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، وهو أكبر برنامج من برامج الوكالة، يعمل ٧٥,٢ في المائة من المدارس بنظام الفترتين بسبب نقص المباني المدرسية. وما زال عدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد يبلغ ما متوسطه ٤٠,٥ تلميذ، ويرتفع هذا الرقم في بعض ميادين عمل الوكالة إلى أكثر من ٤٤,٧ تلميذ في الفصل الواحد. أما في المستقبل القريب فإن الوكالة سوف تضطر إلى التخطيط على أساس العمل بنظام الفترتين في مدارسها، مما يؤثر سلبا في نوعية التعليم، لأنه يقلل وقت التدريس ويلغي الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية ويرفع من تكاليف الصيانة. أما مرتبات المدرسين فقد بلغت مستويات تواجه الوكالة عندها صعوبات في تعيين المدرسين المؤهلين واستبقائهم. وكذا هي الحال في الميدان الصحي، فتزايد الضغوط محسوس إذ يضطر الإخصائيون الصحيون إلى رعاية أعداد مفرطة من المرضى. ويعني تزايد أعداد السكان أيضا تزايد أعداد حالات العسر الشديد التي تتطلب الإغاثة. وفيما قدمت الوكالة المساعدة إلى ٥٠٣ ٦٢ أسر تعيش حالة العسر الشديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ٢٩٦ ٦١ أسرة في العام السابق، فإن الوكالة قد اضطرت، بسبب القيود المالية، إلى الحد من ازدياد النمو في عبء حالات العسر الشديد.

٣٤ - وأثر النقص المزمن في تمويل البرامج العادية للوكالة تأثيرا سلبيا على مواردها البشرية وبنيتها التحتية، فأثر بذلك في خدماتها التي تقدمها إلى اللاجئين. ويتطلب الوضع المالي اتخاذ خطوات متضافرة من جانب البلدان المانحة لزيادة تبرعاتها المقدمة إلى الأونروا لمجاراة الزيادة في عدد اللاجئين ولسد أوجه العجز البنيوية في ميزانية الوكالة ولإعادة إرساء أساس سليم لاستدامتها المالية مستقبلا. ويعد الحفاظ على ما لدى الوكالة من قدرة مسّلم بها، على الإسهام في التنمية البشرية وعلى الاستجابة للحالات الطارئة الإنسانية وتعزيز هذه القدرة أمرا أساسيا لا بد منه. ذلك أن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للأونروا سوف يتطلب موارد إضافية كبيرة، وهو يعد ضروريا لاسترداد جودة خدمات الوكالة والمحافظة عليها وتعزيزها.

٣٥ - وقد استمرت عمليات الوكالة على مدى العقود الخمسة الماضية بفضل المساعدة السخية، لا من البلدان المانحة الرئيسية فحسب، ولكن من البلدان المضيفة للوكالة أيضا. وقد تم الحفاظ على الدعم القوي المقدم إلى الوكالة وعملياتها من حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وكذلك من السلطة الفلسطينية. وشهد التعاون مع حكومة إسرائيل في الاضطلاع بالعمليات تحسنا في النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما مع اقتراب فك الارتباط من جانب إسرائيل من قطاع غزة.

ميادين العمليات الخمسة

٣٦ - في الأرض الفلسطينية المحتلة، تضررت الأحوال المعيشية للاجئين تضررا شديدا من العنف وما تقوم به إسرائيل من عمليات الإغلاق وتدمير الممتلكات وسد سبل الرزق. ذلك أن تناقص إمكانية الوصول إلى سوق العمل في إسرائيل تناقصا هائلا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قد أحدث زيادة هائلة في البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأدى إلى ضنك اجتماعي واقتصادي شديد. وقد ورد وصف لأثر تلك التدابير وردود الوكالة عليها في الفقرات السابقة ويرد هذا الوصف مفصلا في الفصل الرابع. وبلغ ما خصصته الوكالة في ميزانيتها العادية للأرض الفلسطينية المحتلة ١٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقابل ١٥٦,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٣٧ - ويقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. وينعم معظمهم بالجنسية الأردنية الكاملة، ويستطيعون العمل في المكاتب الحكومية وفي شتى قطاعات الاقتصاد المحلي، والاستفادة من خدمات المؤسسات الحكومية وغيرها من أشكال المساعدة. وأبلغت حكومة الأردن عن إنفاق مبلغ ٩٧٦ ٥٣٧ ٤٦٣ دولارا على اللاجئين والنازحين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل هذا المبلغ خدمات من قبيل التعليم، والإيجار، والمرافق، وإعانات الدعم، وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية. وبلغ ما خصصته الوكالة من ميزانيتها العادية لميدان عملياتها في الأردن ٧٦,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقابل ٧٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٣٨ - ويعد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من الأشد حرمانا في المنطقة. فهم لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات الحكومية إلا بشكل محدود، مما يضطرهم إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على الوكالة للحصول على الخدمات الأساسية. ومعدل البطالة في صفوف اللاجئين عال وأحوال المعيشة سيئة. وفيما ظل دخول معدات البناء إلى المخيمات رهنا بموافقة من الجيش اللبناني فإن هذا لم يشكل أي إعاقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال التشريع الذي يحرم اللاجئين الفلسطينيين من شراء الممتلكات غير المنقولة (العقارات) سارى المفعول. على أن حكومة لبنان أعلنت منذ عهد قريب أنه سيتم تخفيف القيود المفروضة على استفادة اللاجئين الفلسطينيين من خدمات سوق العمل اللبنانية. ومع أن مهنا معينة ستظل مستثناة فإن هذا يعتبر تطورا يلقى الترحيب ومن شأنه أن يخفف من العسر الاقتصادي الذي يواجه اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. هذا وقد أعلنت حكومة لبنان أنها أنفقت على اللاجئين الفلسطينيين ما يقرب من ٣٠ مليون دولار. ووصل ما خصصته الأونروا في ميزانيتها العادية للبنان إلى ٥٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقابل ٥٢,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٣٩ - وما انفك اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية يستفيدون استفادة كاملة من الخدمات الحكومية ومن خدمات سوق العمل، وأعلنت الحكومة السورية أنها أنفقت ١٨٦ ٤٣٩ ٧٨٩ دولارا على اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت هذه نفقات التعليم، والصحة، والإسكان، والمرافق، والأمن، والتموين، والخدمات الاجتماعية. ووصل ما خصصته الوكالة في ميزانيتها لميدان عملياتها في الجمهورية العربية السورية إلى ٢٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقابل ٢٨,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٤٠ - وظلت الأونروا على تعاون وثيق مع عدد من برامج ومنظمات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتعاونت الوكالة أيضا مع المنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية، في ميادين عملها الخمسة. وعلى وجه الخصوص، تتمتع الأونروا بعلاقات عمل ممتازة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وللاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إلى المفوض العام بصفته مسؤول الأمم المتحدة المكلف بتوفير الأمن والحماية عموما لموظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم في إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة، حافظت الأونروا على اتصالاتها بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وواصلت المشاركة في هيئات تنسيق المساعدة المتعددة الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويسر ذلك مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت الأونروا بنشاط في تعزيز وتحسين آليات تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ورأست فريق تنسيق العمليات الذي يتلقى دعما قويا في مجال أعمال السكرتارية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشاركت الوكالة أيضا في صياغة النداء الموحد لعام ٢٠٠٤ للأرض الفلسطينية المحتلة، الذي تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنسيقه، وهي عضو في محافل عديدة عاملة في مجال تنسيق المساعدة. وتعاونت الوكالة تعاونا وثيقا مع مبعوث المجموعة الرباعية الخاص لشؤون فض الاشتباك.

٤١ - ودخلت الوكالة العام السادس والخمسين لعملياتها في عام ٢٠٠٥. فقد جددت الجمعية العامة، في قرارها ١١٧/٥٩، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأصبحت الوكالة، على مر العقود، رمز التزام

المجتمع الدولي برفاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين. ويمثل الحفاظ على جودة ونطاق الخدمات التي تقدمها الوكالة أمرا أساسيا إذا ما أراد المجتمع الدولي الحفاظ على التزامه الإنساني وعمله من أجل التنمية البشرية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

الفصل الثاني

التطورات في برامج الوكالة

ألف – التعليم

٤٢ – الأهداف – من خلال المجالات التعليمية الرئيسية الأربعة، ألا وهي التعليم العام، وتدريب المدرسين، والتدريب المهني والتقني، والتخطيط التربوي والإدارة التعليمية، تسعى الوكالة إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين بتزويدهم بالقاعدة المعرفية والمهارات التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم وأن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية. ويسعى البرنامج التعليمي إلى تجسيد هوية اللاجئين وتراثهم الثقافي، ويجهد إلى بعث روح التكافل والتسامح ولا سيما بزيادة الوعي بحقوق الإنسان الأساسية وبوسائل تسوية النزاعات وبضرورة تحقيق الإنصاف بين الجنسين وبعناصر اتفاقية حقوق الطفل.

التعليم الابتدائي والإعدادي

٤٣ – التسجيل في المدارس – يتألف برنامج التعليم الأساسي للوكالة من مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات، ومرحلة إعدادية مدتها ثلاث أو أربع سنوات، تبعا للنظام التعليمي المتبع لدى السلطات المضيفة، متى كان ذلك ممكنا. وكان مجموع عدد التلاميذ الذين سجلوا في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ قد بلغ ٤٨٦ ١٣٤ تلميذا في ٦٤٧ مدرسة من مدارس الأونروا (١٣١ ١٥٥ تلميذا في الأردن، ٩١٦ ٦٢ تلميذا في الجمهورية العربية السورية و ٨٨٨ ٣٧ تلميذا في لبنان، و ٠٠٤ ٦٠ تلاميذ في الضفة الغربية و ١٧١ ١٩٤ تلميذا في قطاع غزة) أكثر من نصف عددهم من الإناث. وفي حين أن التسجيل في المدارس في ميدان عمليات الوكالة في قطاع غزة قد ازداد بأكثر من واحد في المائة فإن ميادين عمليات الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية قد شهدت تسجيلا سلبيا قدره ٣,٥ و ١,٦ و ٢,٣ و ٠,٢ في المائة على التوالي. وتعزى الزيادة في قطاع غزة إلى النمو السكاني. وقد يعزى تناقص الأعداد في ميادين العمل الأخرى إلى جملة من العوامل من قبيل عمليات الانتقال إلى المدارس الحكومية نظرا لتدهور إمكانية الوصول إلى مدارس الأونروا (نتيجة إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية)، وإلى انتقال التلاميذ اللاجئين من مدارس الوكالة إلى مدارس حكومية أنشئت حديثا بالقرب من مخيمات اللاجئين، وإلى معدل، يدعو إلى القلق للانقطاع عن الدراسة في لبنان، حيث طفق الأطفال ينضمون إلى صفوف القوى العاملة بسبب الوضع الاجتماعي الاقتصادي المزري. وتواصل الأونروا الحفاظ على اتفاقات تعاون مع السلطات المضيفة، تم بموجبها، من أجل تقديم خدمات أفضل للتلاميذ في المناطق

النائية، التحاق ٥٣٠ ٢٢٩ تلميذا لاجئا بالمدارس الحكومية والخاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، فيما التحق ٠٥٦ ٤٠ تلميذا غير لاجئ بمدارس الأونروا.

٤٤ - الأداء - في امتحان شهادة الكفاءة (البروفيه) اللبنانية السنوي للطلاب في المصنف الثالث الإعدادي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤، حقق الطلاب في مدارس الوكالة معدل نجاح بلغ ٥٣ في المائة، مقابل ٦٤ في المائة في المدارس الحكومية. وكان سبب هذا الأداء استمرار الافتقار إلى موارد كافية، وإن كان يمثل تحسنا بواقع ٣ في المائة في تحصيل طلاب مدارس الوكالة عن نظيره في العام السابق، ويمكن عزوه إلى إجراءات اتخذها الوكالة لمعالجة أوجه الضعف. وبلغ معدل النجاح بين طلاب مدارس الوكالة في امتحان الشهادة الإعدادية في الجمهورية العربية السورية ٩٦ في المائة مقابل ٦٦ في المائة في المدارس الحكومية. ويرجع سبب ارتفاع معدل النجاح إلى أسباب منها فعالية المراقبة والتقييم المقرونة بتدابير لمعالجة أوجه الضعف. وأجريت في كل ميادين عمليات الوكالة امتحانات لرصد الأداء في شتى مدارس الوكالة في مواد الرياضيات والعلوم واللغة العربية للصفوف من الخامس وحتى السابع. وسوف تستخدم نتائج التحليل في وضع خط أساس لتقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق. ولا تقوم السلطات التعليمية في الأردن وفي الأرض الفلسطينية المحتلة بإجراء امتحانات مناظرة لامتحانات الوكالة.

التعليم التعويضي والخاص

٤٥ - تكفل برامج التعليم التعويضي والخاص لدى الوكالة أن يتلقى الأطفال المعوقون تعليميا اهتماما تخصصيا؛ بما في ذلك البرامج السمعية والبصرية، والمواد المعدة لإغناء المنهج الدراسي ومجموعة المواد المعدة للتعلم الذاتي. ففي العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أفاد ٧١٨ ١٢ طفلا من هذه البرامج. وفي ضوء استمرار عدم وجود تمويل مستديم لمشاريع التعليم الخاص، استطلعت الوكالة السبل الكفيلة بتقديم المساعدة إلى جميع الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التعلم، وذلك بالاستفادة مما لدى الوكالة من موارد وخبرات متاحة.

التعليم الثانوي

٤٦ - توفر الأونروا التعليم الثانوي في خمس مدارس في لبنان لأن اللاجئين الفلسطينيين يواجهون صعوبات في الالتحاق بالمدارس الحكومية ولأن المدارس الخاصة باهظة التكاليف. فقد وصل مجموع عدد الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية الخمس للوكالة خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦٦١ ٢ طالبا وطالبة. ووصلت معدلات النجاح في امتحانات

الشهادة الثانوية الرسمية (البكالوريا الثانية) خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى حوالي ٩٠ في المائة مقابل ٦٧ في المائة في المدارس الخاصة والحكومية.

البنية التحتية للتعليم؛ تحسين المباني

٤٧ - منذ العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٢، شهد عدد المسجلين في مدارس الوكالة زيادة قدرها ٢٠ في المائة، لكن عدد المباني المدرسية لم يزدد إلا بنسبة ١ في المائة فقط. ولم تشهد البنية التحتية للتعليم تحسينا كافيا أو صيانة كافية على مدى السنوات القليلة الماضية. هذا وقد بلغ متوسط عدد التلاميذ لكل فصل دراسي في الفترة المشمولة بالتقرير ٤٠,٥ طالبا، إذ تراوح بين ٤٤,٧ طالبا في الفصل في قطاع غزة وبين ٣٤,٦ طالبا في الفصل في لبنان. وأصبحت مدارس كثيرة تابعة للوكالة، ولا سيما تلك التي شيدت في الستينيات، متداعية، وما زالت الوكالة تسعى إلى الحصول على تمويل لمشاريع تحسين مدارسها وتوسعيها.

٤٨ - وانخفض عدد مدارس الوكالة بما مجموعه ١١ مدرسة إذ وصل إلى ٦٤٧ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ لأن بعض المدارس الصغيرة المستأجرة دمجت (نقص عدد المدارس في ميدان عمليات الوكالة في الأردن من ١٩٠ إلى ١٧٧ مدرسة) أو استعيض عنها بمدارس جديدة أكثر سعة ومجهزة بمرافق لاستقبال التلاميذ المعوقين الذين يستخدمون الكراسي المتحركة، وتضم فصولا أوسع ومختبرات علمية ومكتبات ومختبرات حاسوبية وساحات للعب. وأنشأت الوكالة أيضا ثلاثة مبان مدرسية جديدة (واحد في لبنان وإثنان في قطاع غزة) و ٨١ فصلا دراسيا (ستة في لبنان وأربعة في الجمهورية العربية السورية و ٣٠ في الضفة الغربية و سبعة في قطاع غزة) وذلك لتجنب العمل بنظام الثلاث فترات وللاستعاضة عن الفصول غير الآمنة أو المتداعية. ويجري في الوقت الحالي تشييد ثلاثة مبان مدرسية إضافية في الضفة الغربية وفصلين دراسيين وأربع غرف متخصصة في قطاع غزة وفصلين دراسيين في الأردن.

٤٩ - العمل بنظام الفترتين - واصلت الأونروا إدارة المدارس على أساس العمل بنظام الفترتين، أي إيواء مدرستين، تخضع كل واحدة منهما لإدارة مستقلة، في مبنى واحد. إلا أنه على الرغم من البرنامج الموسع لتشييد المدارس الجاري تنفيذه منذ عام ١٩٩٣ في إطار برنامج إقرار السلام وتمويل المشاريع، فإن معدل العمل بنظام الفترتين في السنوات العشر الأخيرة قد بقي يتجاوز ٧٥ في المائة في مدارس الأونروا.

٥٠ - المدارس المستأجرة - نظرا لعدم كفاية عدد مباني الوكالة، لجأت الأونروا إلى استئجار مبان لبعض مدارسها، يقع أغلبها خارج مخيمات اللاجئين. وقد افتقرت هذه المباني المستأجرة عموما إلى الحيز الكافي للفصول الدراسية وإلى الإضاءة

والتهوية السليمتين وإلى حيز للمرافق المخصصة للأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية. وفي حين نقص عدد المباني المستأجرة ١٦ مبنى منذ العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥، فإن الوكالة استطاعت إخلاء مبنى مدرسي مستأجر واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤوي المباني المستأجرة البالغ عددها حاليا ٧٢ مبنى ١٠٧ مدارس، يقع معظمها في الأردن ولبنان.

إصلاح التعليم

٥١ - واصل برنامج التعليم السير على المناهج الدراسية لدى السلطات المضيفة، مما استلزم إدخال تغييرات على تلك المناهج عندما يجري إدخال هذه التغييرات في مناهج السلطات المضيفة. وفي ما عدا مدرستين في منطقة القدس، ظلت الأونروا غير قادرة على إدخال الصف العاشر في ميداني عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد تواصل تدريجيا إدخال خطة دراسية ومناهج دراسية وكتب مدرسية جديدة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وهي عملية بدأت في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١. وفي الأردن، أدخلت الأونروا علوم الحاسوب في الصفين السابع والثامن. أما المنهج الدراسي الفلسطيني، الذي تم الأخذ به في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، فيجري إدماجه إدماجا تاما على مدى خمسة أعوام، ويضم ابتكارات عدة، تشمل مواضيع جديدة، من قبيل التربية الوطنية وتكنولوجيا المعلومات، وتعليم اللغة الانكليزية بدءا من الصف الأول بدلا من الصف الخامس، وتدريس اللغة الفرنسية كافة اختيارية.

التدريب المهني والتقني وتدريب المدرسين

٥٢ - تقدم الأونروا دورات في ٦٠ تخصصا، تتطلب الواحدة منها سنتين من الدراسة، في ثمانية مراكز تدريب في ميادين عملياتها الخمسة في ما بعد المرحلتين الإعدادية والثانوية على حد سواء. هذا وقد قدمت مراكز التدريب التابعة للأونروا ٢٨ دورة تدريب مهني على الحرف في مجالات الميكانيكا والكهرباء والبناء ودورات تدريب مهني أيضا للإناث، و ٣٢ دورة تدريب تقني وشبه مهني في شتى المواضيع التقنية والتجارية ومهارات المساعدين الطبيين على مستوى ما بعد الدراسة الثانوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختير ٢٦ متدربا ومدربا مهنيا أقدم لدورات تدريبية في الخارج مدتها ثلاثة أشهر في مجالات الهندسة الميكانيكية والفلزية بدعم من المانحين.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت الأونروا دورات تدريبية جديدة في مواضيع من قبيل نظم المعلومات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات، وصنع الملابس، والتصميم

الداخلي، والأعمال المصرفية، والإدارة المالية، والتمريض، والسلامة، والصحة العامة. وسجل حوالي ٥ ٢٢٣ طالبا (٣٤,٥ في المائة منهم من الإناث، في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بزيادة قدرها ٩٢ طالبا عن العدد في العام الماضي (وكان عدد المتقدمين بطلبات ثلاثة أمثال عدد الطلاب الذين قبلوا). وتراوحت الدورات التقنية شبه المهنية التي تم تقديمها بين مركز وآخر، بما يلبي حاجات سوق العمل المحلية وبما هو متاح في المؤسسات الأخرى. وتقدم الوكالة أيضا دورات تدريبية قصيرة الأجل، تنظم حسب الحاجة، بالتعاون مع الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وخلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تم تسجيل ٠٤٥ ٢ متدربا في ٦٧ من هذه الدورات التدريبية التي تتيح التدريب في طائفة متنوعة من التخصصات، بما في ذلك دورات منح الرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب، والفنيين المؤهلين للعمل على شبكات سيسكو وغير ذلك من الدورات التقنية.

٥٤ - الأداء - حافظ المتدربون لدى الأونروا في الأردن على إحراز نتائج ممتازة في الانتخابات الشاملة للكليات المتوسطة التي أجرتها وزارة التعليم العالي في الأردن في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بمعدلات نجاح بلغت ١٠٠ في المائة في مركز تدريب عمان و ٩٠ في المائة في مركز تدريب وادي السّير، مقابل متوسط وطني قدره ٦٧ في المائة في المواد المناظرة. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣ لم يعقد الامتحان الشامل الذي تجريه وزارة التعليم العالي الفلسطينية بسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل. ولا تعقد سلطات التعليم في الجمهورية العربية السورية ولبنان امتحانات مماثلة.

كليات العلوم التربوية

٥٥ - واصلت كليات العلوم التربوية الثلاث في الأردن والضفة الغربية تقديم التدريب السابق للخدمة الذي يفضي إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى في التربية. وقد أتيح البرنامج المؤلف من أربع سنوات إلى ١ ١٧٠ من خريجي المدارس الثانوية، كان ٧٨٥ منهم من الإناث، وتخرج ١٣٥ طالبا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومن عدد الخريجين الذين بلغ ٢٢٦ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وظفت الوكالة ١٠٧ خريجين منهم. وكذلك قدمت الوكالة تدريبا للمدرسين إلى ١١٩ طالبا في مركز تدريب سيبلين في لبنان. ومن أصل عدد الخريجين الـ ٥٥ الذين تخرجوا في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وظفت الوكالة ٣٢ خريجا منهم.

معهد التربية

٥٦ - واصلت الأونروا تقديم التدريب أثناء الخدمة عن طريق معهد التربية التابع للأونروا/اليونسكو لمدرسي الوكالة والمشرفين على مدارسها. وفي العام الدراسي

٢٠٠٤/٢٠٠٥، سجل ١ ٠٥١ مدرسا في ميادين عمليات الأونروا الخمسة في التدريب أثناء الخدمة، انخرط معظمهم في دورات تتراوح مدتها بين سنة وسنتين. ويشمل التدريب برامج التدريب على التخطيط والتنظيم والإعداد، والمشاركة من جانب الأطفال، ووساطة الأقران، وتسوية المنازعات وحقوق الطفل.

المنح الدراسية الجامعية

٥٧ - منذ العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨ اضطرت الأونروا، بسبب القيود المفروضة على الميزانية، إلى وقف المساهمة التي تقدمها من ميزانيتها العامة إلى برنامج الوكالة للمنح الدراسية. على أن الوكالة قدمت الدعم، من الأموال المخصصة للمشاريع، إلى ٢٤٨ دارسا في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وفي لبنان واصلت الأونروا إدارة مشروع للمنح الدراسية المقدمة إلى ١١٠ طالبات جامعية فلسطينية، هذا وقد مكن هذا البرنامج حتى الآن ١٥ طالبة من الحصول على درجات جامعية. ومنحت ١٥ منحة دراسية إلى طلاب لاجئين فلسطينيين في الجامعة العربية المفتوحة. ومكّن مشروع أنشئ حديثا ٤٩ طالبا لاجئا متميزا في ميادين عمليات الأونروا الخمسة من الالتحاق بالجامعات. وقدمت الأونروا ٥٥ منحة دراسية في إطار نداء الطوارئ وقدم أحد المانحين دعما لما مجموعه ١٩ منحة دراسية أخرى لحالات العسر الشديد في الأردن.

التنسيب والتوجيه المهني

٥٨ - واصلت الوكالة تقديم خدمات التنسيب والتوجيه المهني إلى خريجي مراكز التدريب التابعة للوكالة والمؤسسات التعليمية الأخرى من اللاجئين الفلسطينيين. وكذلك تقدم الخدمات التوجيهية إلى الطلاب في المدارس الإعدادية التابعة للوكالة لاطلاعهم على الدورات التدريبية المتاحة بمراكز التدريب التابعة للوكالة. وواصلت الوكالة متابعة سجل توظيف خريجيها وأدائهم المهني بعد فترة العمل الأولية. فمن أصل عدد خريجي مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا البالغ ٤٣٩ ٢ خريجا في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، تم توظيف ٧٨ في المائة منهم في عام ٢٠٠٤. وواصل مكتب التنسيب والتوجيه المهني تيسير التوظيف من جانب أصحاب الأعمال، وتقديم المساعدة في المواءمة ما بين المرشحين والوظائف الشاغرة، وإطلاع طالبي التوظيف على فرص العمل المتاحة. وأجرت الأونروا أيضا دراسات استعراضية دورية للطلب في السوق بغية تحقيق توافق أفضل بين الدورات التدريبية ومتطلبات الوظائف.

ميزانية البرنامج وإدارته

٥٩ - ظل برنامج التعليم يمثل أكبر مجالات نشاط الوكالة، فقد بلغ عدد موظفي التعليم ١٩ ١٥٢ موظفا (بما في ذلك العاملون في التدريس والموظفون والإداريون)، وهم يمثلون ٧٧ في المائة من مجموع ملاك موظفي الوكالة (٨٦٩ ٢٤ موظفا) فيما وصلت الميزانية العادية للبرنامج البالغة ١٨٨,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٤ إلى ٥٣,٧ في المائة من مجموع الميزانية العادية للوكالة. ووصلت النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٤ إلى ١٩٣ مليون دولار، فيما يمثل ٥١,٨ في المائة من مجموع نفقات الوكالة. وفي جميع ميادين عمليات الوكالة، باستثناء قطاع غزة، جمعت المساهمات الإسمية بمعدلات محددة من التلاميذ والمتدربين على أساس طوعي لتحسين المرافق والمعدات في المدارس ومراكز التدريب. وضمت أنواع الدعم الأخرى المقدمة من المجتمعات المحلية إلى برنامج التعليم هبات شملت أثاثا، وناسخات ضوئية وأجهزة تسجيل وفيديو وأجهزة عرض علوية وحواسيب شخصية وطابعات، وغير ذلك من المعدات واللوازم.

المشاريع الخاصة

٦٠ - بدأت المشاريع الخاصة التالية أو استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) من شأن مشروع ما زال في المراحل الأخيرة من التخطيط أن يرفع مستوى الدورات الحالية وأن يحسن الإدارة والتنظيم ومهارات الموظفين والمدرسين وأن يحدث معدات التدريب في مركز التدريب بسيبلين في لبنان ومركز التدريب في دمشق ومركز التدريب في قطاع غزة.

(ب) وبدأت حافلة حاسوبية تبرع بها أحد المانحين العمل في قطاع غزة لتدريب تلاميذ المدارس على استخدام الحاسوب. وسوف تخدم الحافلة الحاسوبية مدارس الأونروا في مواعيد زمنية محددة مسبقا وتوفر إمكانية استخدام الحاسوب والتدريب عليه للطلاب وأسرهم الذين كانت الفرصة المتاحة لديهم، لولا هذا البرنامج، ضئيلة أو معدومة للإفادة من تكنولوجيا الحاسوب.

(ج) وقد أسهم مشروع مبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية، الذي استهل في عام ١٩٩٨، إسهاما كبيرا في إنشاء البنى التحتية لتنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا، ولا سيما بإدخال دورات برامج تكنولوجيا المعلومات ذات صلة بالسوق وبرامج تدريب معتمدة، من قبيل الرخصة الدولية لتشغيل الحاسوب والفنيين المؤهلين للعمل على شبكات سيسكو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت

الإنجازات تنظيم حلقات عمل لتدريب المدربين ومواصلة رفع مستوى المعدات الحاسوبية وإعداد خطة رئيسية لتدريب موظفي مراكز التدريب المهني وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتنسيب والتوجيه المهني.

(د) ومن شأن مشروع جرى تمويله مؤخرا في قطاع غزة أن يدخل تكنولوجيا المعلومات والحاسوب إلى مدارس الأونروا على اعتبار أن ذلك جزء من منهج دراسي مقرر. وسوف يشمل المشروع الذي سوف يستغرق سنتين إنشاء ١٠٣ مختبرات حاسوبية كاملة التجهيز.

(هـ) المدرسة محورا للتنمية – ما زال النهج الإنمائي للتخطيط المتعلق بالمدارس يؤتي ثماره في جميع الميادين. ذلك أن أفرقة تطوير المدارس تتولى الآن، على نحو مطرد، المسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي وتطوير قدرات الموظفين مدرسيا والتدريس والتعلم والصلات ما بين المدارس والمجتمعات المحلية ونظام ضمان الجودة. وفرغت جميع الميادين من حلقات عمل لتدريب المدربين بشأن ضمان الجودة، ونفذ برنامج تنفيذ معايير ضمان الجودة في ٥٠ في المائة من مدارس الوكالة في الجمهورية العربية السورية ولبنان في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، وضعت حلقات عمل الأفرقة التوجيهية المعنية بضمان الجودة مجموعة معايير ومؤشرات أداء لاستخدامها من جانب مديري المدارس في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وعلى الرغم من المزايا الظاهرة لهذا النهج، فإنه يضيف أعباء إلى العاملين في التدريس المثقلين أصلا بالأعباء. وأقرت التوصيات التي وضعها مقيّمون خارجيون هذا الأمر في إبراز الحاجة إلى معدات أفضل للمعلومات والاتصالات وإلى تقديم دعم من الكتبة للمدرسين الأوائل وإلى خفض أعباء المدرسين وإلى إنشاء دعم إضافي في المقر. وبحلول آخر عام ٢٠٠٥، سيكون هذا النهج قد جرى إدخاله تماما في آلية عمل مدارس الوكالة.

(و) أدخلت الوكالة برنامج تطوير إداري لزيادة قدرات كبار المديرين لبرنامج التعليم من خلال استحداث نُهُج خلاقة ومرنة للإدارة وتنفيذ التغيير في داخل أجهزة الوكالة. ففي هذا الصدد، تلقى فريق من ١٨ مدربا على الإدارة مهارات تدريبية. وسوف يقدم التدريب للإدارة المتوسطة المستوى على مدى فترة سنتين تنتهي في عام ٢٠٠٦.

تدريس التسامح وتسوية المنازعات

٦١ – واصلت الوكالة تعزيز مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وإذكاء الوعي بين التلاميذ والعاملين في التدريس والموظفين بأهمية التسامح وتدريب الأطفال والشباب من اللاجئين الفلسطينيين على تسوية المنازعات. ففي خلال العامين الدراسيين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تم توسيع نطاق برنامج حقوق الإنسان ليشمل جميع مدارس الوكالة، في

ميادين عملياتها الخمسة ومراكز التدريب المهني الثمانية التابعة لها أيضا. وقد أدخل البرنامج في الخطط الدراسية لكليات العلوم التربوية في الضفة الغربية والأردن، وأضحى جزءا من دورات التدريب أثناء الخدمة التي يقدمها معهد التربية في ميادين عمليات الأونروا الخمسة. ونظمت مخيمات صيفية حول أنشطة حقوق الإنسان في كل الميادين وأظهرت دراسة الرصد الداخلي لأثر المشروع أثرا إيجابيا على طلاب مدارس الأونروا. وروجت مبادئ اتفاقية حقوق الطفل في مدارس الوكالة من خلال الكراسات والملصقات والمحاضرات وغيرها من الأنشطة. وكانت مشاركة الأطفال في المسائل المتعلقة بإدارة المدارس من خلال مجالس المدارس موضوعا بارزا سلّط هذا الجهد الضوء عليه.

أثر نقص التمويل

٦٢ - تحد أوجه نقص التمويل من جودة التفاعل ما بين المدرس والطلاب وتزيد من أعباء العاملين في التدريس والإشراف وتجعل من العسير توظيف مدرسين أكفاء. كما تحد أوجه نقص التمويل هذه من قدرة الوكالة على تنفيذ الإصلاحات التعليمية التي تدخلها السلطات المضيفة وعلى حسن صيانة المباني المدرسية. ويقصر العمل بنظام الفترتين بنسبة ٧٥ في المائة من مدارس الوكالة عن بلوغ المعايير في البلدان المضيفة ويمثل عقبة كبيرة أمام تعليم أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

التعاون مع اليونسكو واليونيسيف وجامعة الدول العربية

٦٣ - يدار برنامج التعليم في الأونروا بالتعاون مع اليونسكو، التي واصلت تمويل ست وظائف إدارية وتقنية عليا (وظيفتان دوليتان وأربع وظائف محلية)، بما فيها وظيفة مدير التعليم. هذا وقد رحب الاجتماع السنوي الرابع عشر المشترك بين الأونروا ومجلس جامعة الدول العربية المعني بتعليم الأطفال الفلسطينيين، المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، بالجهود التي تبذلها الوكالة لتوفير خدمات التعليم لأطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من القيود المالية التي تواجهها. وفي إطار التعاون مع الأونروا، تقدم اليونسكو دعما سنويا إلى الأونروا لبناء القدرات في مجال التعليم التقني والمهني وللأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية وللمعدات.

القيود المفروضة على سير العمل

٦٤ - أثرت الأزمة الراهنة على البرنامج التعليمي في الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة تأثيرا شديدا. وما زال القلق يساور الأونروا حيال الانتهاكات التي ترتكب بحق أطفال اللاجئين الفلسطينيين في ما يتعلق بالحياة والتعلم والصحة. ذلك أنه خلال الفترة المشمولة

بالتقرير، قتل ٢٣ تلميذا ومدرسان، وجرح ٣٩ طالبا ومدرسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتواصلت عملية حظر التجوال والإغلاق، فسببت عقبات كبيرة أمام سير العمل في المدارس وحضور التلاميذ. وعلاوة على العوامل الخارجية، أضاف الإضراب الذي أعلنه اتحاد موظفي الأونروا المحليين في الضفة الغربية الذي استمر ستة أسابيع، مزيدا من العراقيل أمام البرنامج التعليمي. وفيما تم تقصير عطلة منتصف السنة الدراسية وتمديد السنة الدراسية للتعويض عن التوقف في التعليم تجلت الآثار السلبية للإضراب على التعليم في ما اعترى التحصيل الدراسي من نقص لوحظ في الامتحانات الموحدة التي أجريت في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد وضعت الخطط لتوفير تعليم تعويضي عن الأيام الدراسية الضائعة.

باء – الصحة

الأهداف

٦٥ – يهدف برنامج الأونروا للصحة إلى حماية الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين والمحافظة عليها وتحسينها، وتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية، وفقا للمبادئ والمفاهيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية ولمعايير الخدمات الصحية في القطاع العام في منطقة عمل الوكالة. وتظل الأونروا ملتزمة بالتدابير الصحية على نحو يتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، التي من بينها ثلاثة تتصل مباشرة بالصحة، هي خفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة سوء التغذية والأمراض المعدية، أما الأهداف الأخرى فلها آثار هامة غير مباشرة على الصحة.

٦٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أولويات البرنامج تركز على المحافظة على مستويات استثمار كافية في خدمات الرعاية الصحية الأولية، مع التشديد بصفة خاصة على الرعاية الصحية للأم والطفل والوقاية من الأمراض ومكافحتها؛ والمساعدة في توفير الرعاية الثانوية؛ وعمليات الاستجابة في الحالات الطارئة للأزمات في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والمساهمة في عملية التنمية المستدامة بتحسين الهياكل الأساسية للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين. وتعمل الخطة المتوسطة الأجل للوكالة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على تلبية الحاجة إلى تقليص التفاوت بين معايير الوكالة ومعايير السلطات المضيفة من حيث مخصصات الموارد المالية والبشرية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية، والصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، وبناء القدرات المؤسسية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاحتياجات الصحية ذات الأولوية غير الملباة (مثل الرفاهية النفسية – الاجتماعية)، والكشف المبكر عن حالات

الإعاقة لدى الأطفال وعلاجها. وتتوقف قدرة الوكالة على سد الثغرات في هذه المجالات على تلقي التمويل للخطة المتوسطة الأجل.

خصائص الحالة الديمغرافية والوبائية في أوساط اللاجئين

٦٧ - نحو ٣٩,٤ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين سنهم دون ١٨ سنة و ٢٤,٦ في المائة منهم نساء في سن الإنجاب. ويبلغ مؤشر شيخوخة السكان (عدد السكان البالغين ٦٠ سنة أو أكثر مقسوما على عدد السكان الذين هم دون سن ١٥ سنة) ٣٠,١ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٣٣,٤. أما معدلات الخصوبة الإجمالية فتتراوح من ٢,٥ و ٢,٦ في الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ٤,٤ في قطاع غزة. ونتيجة لزيادة مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، والمشقة الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، وازدياد الوعي العام بضرورة المباعدة بين الولادات، واستخدام أساليب منع الحمل الحديثة على نطاق واسع، فإن المعدلات العالية المعهودة لنمو السكان التي كانت تزيد على ٣,٥ في المائة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين خلال العقدين الماضيين انخفضت إلى ٢,٥ في المائة. غير أن هذا الاتجاه أخذ ينعكس مساره في قطاع غزة منذ بدء الأزمة الإنسانية في أواخر عام ٢٠٠٠.

٦٨ - وأشارت دراسة أجرتها الأونروا مؤخرا إلى أن إجمالي معدل وفيات الرُّضَّع في ميادين عمليات الوكالة الخمسة يبلغ ٢٢ لكل ألف مولود حي. ويعزى ٥٢ في المائة من وفيات الرضع إلى التشوهات الخلقية وانخفاض الوزن عند الولادة والخداج. وإضافة إلى الهبوط المطرد في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات أثناء النفاس، أصبحت الحالة الوبائية للاجئين شبيهة بالأنماط المنتشرة في البلدان الأكثر تقدما والمتسمة بازدياد نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والشرايين والسكري، وإضافة إلى ذلك، يظل اللاجئون معرضين لخطر الأمراض المعدية المستمر. وفي صفوف اللاجئين، ساعدت الأونروا في السيطرة التامة على الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، فلم تسجَّل أي حالات إصابة بشلل الأطفال، أو كزاز المواليد، أو السعال الديكي أو الدفتريا طوال العقد الماضي في منطقة عمليات الوكالة. أما مشاكل سوء التغذية وفقر الدم، فتوجد علامات على عودتها إلى الظهور في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وانتشرت حالات نقص المغذيات الدقيقة انتشارا واسعا في منطقة عمليات الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث يعاني ٢٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص في فيتامين ألف، ويعاني من فقر الدم ٥٤,٧ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة في غزة و٣٤,٣ في المائة في الضفة الغربية. وكانت حالات الإعاقة البدنية والعقلية والمشاكل النفسية آخذة في التزايد بصفة خاصة لدى الأطفال في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة.

موارد الميزانية والموارد البشرية

٦٩ - تفيد منظمة الصحة العالمية بأن الإنفاق السنوي للفرد الواحد على الصحة في البلدان المنخفضة الدخل يتراوح من دولارين إلى ٥٠ دولارا. أما متوسط إنفاق الوكالة على الصحة في عام ٢٠٠٤ فقد قُدر بمبلغ ١٤,٦ دولارا للاجئ الواحد[(١)]. لمجموعة الخدمات الصحية التي تتيحها والوكالة والتي تشمل الرعاية الطبية للمرضى الخارجيين، وتقديم الدعم في مجالي المختبرات والأشعة السينية، والرعاية الصحية للأم والطفل، وتنظيم الأسرة وخدمات الصحة المدرسية، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، ورعاية طب الأسنان، وإعادة التأهيل البدني، وخدمات المستشفيات. وكانت الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة فعالة من حيث التكاليف حسب المعايير الإقليمية والدولية. وخلص فريق تابع لمنظمة الصحة العالمية أجرى تقييما فنيا للبرنامج الصحي للوكالة في مستهل عام ٢٠٠٥ إلى أن الحاجة تدعو إلى إنفاق إضافي قدره ١٠ دولارات للفرد الواحد كي تتمكن الوكالة من الاستمرار في تقديم الخدمات الحالية والاستجابة للأولويات الجديدة.

٧٠ - وتحقيق الإنجازات الصحية الهامة بالقياس إلى مخصصات الموارد المالية لا يمكن أن يستمر ما لم تزد إيرادات الوكالة بحيث تتناسب مع النمو السكاني، ومعدل التضخم، والتغيرات في خصائص الحالة الديمغرافية والوبائية للاجئين (بما في ذلك طول العمر وتزايد العبء الناجم عن الأمراض غير المعدية)، والتغيرات في الحاجات والأولويات الصحية. ومن الشواغل الأخرى للوكالة صعوبة استبقاء وتوظيف الأخصائيين الصحيين، لا سيما في الفئة الإدارية العليا، لأن شروط الخدمة فيها لا يمكن أن تنافس فرص العمل البديلة.

٧١ - وكُرس قرابة ٥٦ في المائة من المخصصات النقدية لبرنامج الصحة من أجل تغطية تكاليف ما يزيد على ٣ ٧٠٠ موظف صحي معينين محليا في كافة أقسام الوكالة نفذوا جميع أنشطة البرنامج الأساسية. وظل عدد الموظفين المتاحين يتقلص إلى ما دون العدد اللازم لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وهو أبعد ما يكون عن الوفاء بالمعايير المعتمدة لدى السلطات المضيفة. وبالتالي، فقد أُعدت الميزانية البرنامجية القائمة على أساس تحقيق النتائج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بشكل يمكّن الوكالة من الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية في مجال الصحة إذا توافرت موارد إضافية.

٧٢ - وبالرغم من الاستثمار المكثف في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم، ظلت طاقتهم تُستنفد إلى أبعد الحدود. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لنقص التمويل، فقد تتدهور نوعية

(١) الإنفاق التقديري للمستفيد الفعلي هو ٢٠ دولارا في السنة.

الخدمات وتتأثر سلبيا إنجازات الوكالة في مجال الرعاية الصحية الأولية، لا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تزايد الانتفاع من خدمات العيادات العامة التابعة للوكالة بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. وبغية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية للنقص في عدد الموظفين، جرى التشديد بشكل خاص على تعزيز معارف الموظفين الفنيين ومهاراتهم وقدراتهم بواسطة التدريب أثناء الخدمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص ما مجموعه ٦ ٢٦٩ من أيام عمل الموظفين لتدريب الأطباء والممرضين والمساعدين الطبيين في مناطق عمليات الوكالة. وتمشيا مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أُولي اهتمام خاص لمسائل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تهيئة فرص عمل متكافئة للمرأة. وكانت النساء يمثلن تقريبا ٣٠ في المائة من أخصائيي الصحة للوكالة وقرابة ٤٠ في المائة من المساعدين الطبيين.

الرعاية الصحية الأولية

٧٣ - قُدمت خدمات الرعاية الطبية الأولية، التي تشمل العيادات الخارجية وتوزيع اللوازم الطبية، من خلال شبكة مؤلفة من ١٢٥ مرفقا للرعاية الصحية الأولية موزعة داخل مخيمات اللاجئين وخارجها، في ميادين عمليات الوكالة الخمسة. واستُكملت هذه الخدمات بخدمات صحة الفم التي تقدمها ٨١ عيادة لطب الأسنان وثمانية أفرقة متنقلة لطب الأسنان، و ١٣ عيادة للعلاج الطبيعي وخدمات دعم أساسية أخرى منها ٩٩ مختبرا و ١٦ وحدة للأشعة السينية موجودة داخل مرافق الرعاية الصحية الأولية. وتولّى نحو ٤٦ أخصائيا في طب النساء والتوليد وأمراض القلب والصدر وطب العيون تقديم خدمات لمرضى خارجيين أحالهم الموظفون الطبيون في المراكز الصحية التابعة للأونروا.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت العيادات العامة التابعة للوكالة أكثر من ثمانية ملايين مريض خارجي و ٠٠٠ ٦٠٠ زائر للاستشارة في مجال طب الأسنان. وكانت الاستفادة من الخدمات تختلف من ميدان إلى آخر حسب يُسر الوصول إلى مرافق الأونروا وتوافر الخدمات من قِبل أطراف أخرى أو بطريقة أخرى. وعبء العمل المستهدف للطبيب الواحد هو ٧٠ زيارة للاستشارة يوميا، ولكن يجري تجاوزه كثيرا، حيث يبلغ متوسط عبء العمل ١٠٠ زيارة يوميا ويصل إلى ١٤٠ زيارة يوميا في قطاع غزة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عملية تحسين هامة لمرافق الرعاية الصحية، شملت إعادة بناء مركز صحي في قطاع غزة وآخر في لبنان، وتوسيع ثلاثة مراكز صحية في الجمهورية العربية السورية، وإنشاء ثلاثة مراكز صحية إضافية، منها واحد في قطاع غزة واثنان في الضفة الغربية، وتوسيع الصيدليات الميدانية في الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك،

جرى استكمال الاستمارة الطبية النموذجية ودليل تقنيات المختبرات الأساسية بما يتمشى مع القائمة الموحدة للأدوية الأساسية وأفضل الممارسات المختبرية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

الرعاية الثانوية

٧٥ - بالإضافة إلى تشغيل مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية الذي يضم ٦٣ سريرا، قدمت الأونروا المساعدة في مجال الرعاية الثانوية للاجئين الفلسطينيين عن طريق سداد جزء من تكاليف العلاج في المستشفيات الحكومية أو التابعة للمنظمات غير الحكومية و/أو من خلال اتفاقات تعاقدية مع مستشفيات خاصة أو تابعة لمنظمات غير حكومية. وتطبق الأونروا معايير إحالة صارمة، وتعمل بنظام يكفل مشاركة اللاجئين في تكاليف العلاج، وهي ترصد اتجاهات الاعتلال والاستفادة من الخدمات بالنسبة للمرضى المقيمين في المستشفيات. وصدر في الجمهورية العربية السورية مرسوم حكومي زاد من رسوم الإقامة في المستشفيات بنسبة ٤٦٠ في المائة اعتبارا من عام ٢٠٠٥، فتفاقمت بذلك الصعوبات التي تواجهها الوكالة في تمويل الرعاية الثانوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ما مجموعه ٨٨٢ ٥٧ مريضا من خطط الوكالة لمساعدة المرضى على العلاج في المستشفيات، حيث قضوا فيها أكثر من ٥٣٥ ١٤٨ يوما/سريرا. وتأثر الوصول إلى المستشفيات المتعاقدة مع الأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية تأثرا شديدا نتيجة لعمليات الإغلاق وحظر التجول، مما أضاف إلى الأعباء المالية المفروضة على الموارد النادرة لدى الوكالة، وحتّم اللجوء إلى التبرعات المعلنة استجابة للنداءات الطارئة.

٧٦ - وقد أجرت الوكالة دراسة لخدمات المستشفيات التي تقدمها، أكدت ضرورة تنفيذ سياسات أكثر إنصافا وفعالية من حيث التكاليف في ميادين عمليات الأونروا الخمسة. وتحقيقا لهذا الغرض، تضمنت ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زيادة في الاعتمادات المخصصة للميادين الأقل حظا (الأردن وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية). وإضافة إلى ذلك، تمت زيادة إسهام الوكالة في الإعانات الفردية المقدمة للمرضى في قطاع غزة من ٦٠ إلى ٧٥ في المائة قصد تغطية التكاليف التي يتكبدها اللاجئون مقابل العلاج في مستشفيات الرعاية من المستويين الثانوي والثالث. وأجري تقييم لمرافق المستشفيات المتاحة قصد النظر في خيارات ميسورة وفعالة من حيث التكلفة من أجل تحسين معايير الرعاية في المستشفيات بميدان غزة.

حماية الصحة وتعزيزها

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأونروا التشديد بصفة خاصة على صحة النساء والأطفال من خلال برنامج موسَّع لصحة الأم والطفل هو جزء لا يتجزأ من أنشطتها

للرعاية الصحية الأولية، ويوفر الخدمات قبل الولادة وبعدها وكذلك خدمات تنظيم الأسرة، فضلا عن مساعدة النساء في أثناء الولادة. وقدمت هذه الخدمات مستشفى الوكالة في قلقيلية بالضفة الغربية ووحدات التوليد في قطاع غزة، ومن خلال توفير إعانات لمساعدة النساء في حالات الحمل المنطوية على مخاطر كبيرة كي تتم الولادة في المستشفيات الحكومية أو التي تعاقدت معها الوكالة.

٧٨ - واضطلعت الأونروا أيضا برصد نمو الأطفال الذين هم دون ٣ سنوات من العمر، وتحصينهم، والرعاية الوقائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٦ سنوات إلى ١٥ سنة من المسجلين في مدارس الأونروا. وظلت الوكالة تطبق نظاما استباقيا لتقييم صحة الأم ومراقبتها والعناية بها، يوفّر الرعاية الوقائية للحوامل والرعاية الخاصة لمن ينطوي حملهن على مخاطر كبيرة. كما واصلت الوكالة تطبيق نظام للتحقيق السري في وفيات الأمهات أثناء النفاس.

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا رعاية وقائية إلى ٥٧٩ ٢٢٤ طفلا دون سن الثالثة، يمثلون قرابة ٩٢ في المائة من اللاجئين المسجلين دون ذلك العمر، والرعاية قبل الولادة لنحو ٦٣٧ ٨٥ من الحوامل، يمثلن قرابة ٦٨,٧ في المائة من حالات الحمل المتوقعة في صفوف اللاجئات اللواتي هن في سن الإنجاب. وقدمت أيضا المساعدة في التوليد إلى ٢٧٤ ٧٧ امرأة عن طريق وحدات التوليد التابعة لها في قطاع غزة أو في المستشفيات. وإجمالا، قدم أفراد مدربون خدمات القِبالة في ٩٩,٣ في المائة من الولادات التي سُجلت، كما حصلت على التحصين ضد الكزاز ٩٨,٨ في المائة من الحوامل اللواتي يتلقين خدمات الأونروا. وقدمت الوكالة أيضا الرعاية بعد الولادة لنحو ٩٠,٦ في المائة من النساء اللواتي تلقين الرعاية قبل الولادة. وزاد عدد المستفيدات من تنظيم الأسرة بنسبة ٩,٤ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة ٨٠٣ ١٠٤ امرأة.

٨٠ - وكان يجرى تقييم دوري لمستويات فقر الدم لدى الحوامل ولدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٢٤ شهرا كجزء من استراتيجية لتقديم مقويات الحديد والفولات لأغراض الوقاية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالة المعونة الغذائية للحوامل والأمهات المرضعات في شكل وجبات جافة ووزعت دقيق القمح المقوّى على الفئات المستهدَفة. وأشارت الدراسات التي أجريت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إلى انتشار فقر الدم (المعتدل في معظم الحالات) لدى ٣٣,٨ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة و٢٦,٢ في المائة من الحوامل، وتوجد أعلى المعدلات في قطاع غزة: ٥٤,٧ في المائة لدى الأطفال و٤٤,٧ في المائة لدى الحوامل. وتمشيا مع الاستراتيجية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، نُفذ برنامج للتخلص من الديدان شمل تلاميذ المدارس في جميع ميادين عمل الوكالة،

وذلك بإعطاء جرعة واحدة من مادة مضادة للديدان شديدة الفعالية لمدة ثلاث سنوات متتالية.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقحت استراتيجية الوكالة للخدمات الصحية المدرسية بغية تحسين معايير الخدمات وإيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال ذوي الاحتياجات الصحية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت مبادئ توجيهية فنية لبدء برنامج للكشف عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم، وهما من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الاعتلال والموت.

٨٢ - وأجريت دراسة لتقييم معارف المراهقين ومواقفهم فيما يتصل بقضايا الأسرة والصحة الإنجابية والممارسات المتصلة بأسلوب الحياة. وأشارت الدراسة إلى أن المراهقين المسجلين في مدارس الأونروا يدركون عموما مخاطر الزواج من الأقارب والقضايا المتصلة بالمباعدة بين الولادات وطرائق انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرضاعة الطبيعية والتحصين. وتضمنت الدراسة استنتاجات تبعث على القلق بشأن العوامل الاجتماعية الحاسمة للصحة مثل معدلات بطالة الوالدين وعمل الأطفال. وأشارت أيضا إلى أن ٧٦ في المائة ممن شملتهم الدراسة يطمحون إلى بلوغ مرحلة التعليم العالي. وكان ثمة تباين كبير بين الجنسين في المواقف من التدخين، وتطلعات العمل في المستقبل، والزواج من الأقارب والأنشطة الترفيهية. وأكدت الدراسة ضرورة وضع برامج مناسبة تُعنى بالمهارات الحياتية وتستهدف أطفال المدارس والشباب.

٨٣ - وأقر المؤتمر المعقود بجنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين بإنجازات الأونروا في مجال الصحة، وقدم عدة توصيات لمواصلة توطيد المبادئ التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك تعميم حصول النساء والأطفال على خدمات الرعاية الأساسية قبل الولادة وبعدها، والولادة المأمونة والتحصين والتغذية والصحة العقلية. وشملت متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر جهودا لزيادة تطوير برنامج الدعم النفسي - الاجتماعي في قطاع غزة والضفة الغربية بترشيد الهياكل التنظيمية وتنقيح نطاق التدخلات والمواد التدريبية والتعليمية، والتماس المساعدة التقنية من منظمة الصحة العالمية/المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط في تقييم البرنامج، وتعزيز بناء قدرات الموظفين في مجالات الصحة والتدريس والعمل الاجتماعي، وتوطيد التعاون وتكامل الخدمات ضمن إطار عمل الخطة الوطنية الفلسطينية للصحة العقلية.

٨٤ - وأمَّنت الوكالة التمويل اللازم لعدد كبير من أنشطة حماية الصحة وتعزيزها، بما في ذلك برنامج للكشف المبكر عن حالات الإعاقة لدى الأطفال وعلاجها، مع التركيز بصفة خاصة على مشاكل ضعف البصر لدى أطفال المدارس في الجمهورية العربية السورية،

وبرنامج للكشف عن ضعف البصر وثقل السمع لدى الأطفال المسجلين في مدارس الأونروا، إلى جانب برامج أخرى لتوفير مقويات الحديد والفيتامينات للأطفال بين سن ٦ أشهر و ٣٦ شهرا، وإجراء دراسة استقصائية لتقييم مشاكل الصحة العقلية لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

الوقاية من الأمراض ومكافحتها

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة بذل جهودها لمكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين والأمراض المعدية الهامة من زاوية الصحة العامة، والوقاية من الأمراض المعدية التي أخذت في الظهور حديثا في المنطقة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الأمراض المعدية العائدة إلى الظهور مثل السل، والوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل أمراض القلب والشرايين والسكري (انظر المرفق الأول، الجدول ٦).

٨٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظهرت إصابات بالنُّكاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في نابلس بالضفة الغربية وانتشرت في مناطق أخرى من الضفة. وقد أصيب ما يزيد على ٠٠٠ ٤ طفل من لاجئين وغيرهم، ٨٥,٦ في المائة منهم يتجاوز عمرهم ٦ سنوات. ومما يبعث على القلق أن ٧٦ في المائة من أولئك الأطفال قد تم تحصينهم من النُّكاف. وخلص تحليل مشترك للبيانات التي جمعتها الأونروا أساسا، أجرته منظمة الصحة العالمية ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، إلى أنه من غير المتوقع ظهور المرض لدى من تلقوا جرعة واحدة من لقاح الحصبة والنكاف والحميراء، لذلك أوصى بالشروع في حملة تحصين واسعة النطاق في قطاع غزة والضفة الغربية. وأُنجزت الحملة في الضفة الغربية خلال أيار/مايو ٢٠٠٥ بالتعاون بين وزارة الصحة بالسلطة الفلسطينية والأونروا واليونيسيف.

٨٧ - وأبلغت عدة مناطق في الأردن عن ظهور إصابات بالحميراء، مما حدا بوزارة الصحة إلى القيام بحملة واسعة النطاق للتحصين ضد الحصبة والنكاف والحميراء شملت الأطفال في الأماكن المتأثرة. وظلت التغطية التي يوفرها برنامج الوكالة الموسع للتحصين تُرصَد بطريقة التقييم السريع التي خلصت إلى أنه تم خلال عام ٢٠٠٤ بلوغ الهدف المتمثل في المحافظة على نسبة تتجاوز ٩٥ في المائة للتغطية بمجموعتي التحصين الأساسي والتعزيزي.

٨٨ - وظلت الأونروا ملتزمة بتحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها فيما يتصل بالقضاء على شلل الأطفال وكزاز المواليد وخفض الوفيات الناتجة عن الحصبة بمقدار النصف في عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التركيز بصفة خاصة على زيادة ترشيد وصف المضادات البكتيرية بغية الحد من مقاومة البكتيريا للمضادات الجرثومية.

٨٩ - ونفذت الوكالة أيضا استراتيجية منظمة الصحة العالمية للمعالجة القصيرة الأجل تحت الملاحظة المباشرة من أجل مكافحة السل. وقد حققت البرامج الصحية في لبنان والجمهورية العربية السورية أهداف منظمة الصحة العالمية في إطار هذه الاستراتيجية، ولكن ميادين العمليات في الأردن وغزة والضفة الغربية تخلفت عن بلوغها. ونظرا للقلق الذي ساور الوكالة إزاء تدني مستوى أنشطة المراقبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، طلبت من منظمة الصحة العالمية/المركز الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط إجراء تقييم شامل لأنشطة الوقاية من السل ومكافحته في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون الوثيق مع مقدمي الرعاية كافة. وفي جميع هذه الأنشطة، تجاوزت الأونروا الأهداف المحددة وأقامت صلات تعاونية وثيقة مع وزارات الصحة المعنية، وشاركت في جميع الاجتماعات التي عقدتها منظمة الصحة العالمية بشأن البرنامج الموسع للتحصين والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٠ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، كانت الوكالة قد وفرت الرعاية في مجال الأمراض غير المعدية لما يزيد على ٦٥٣ ١٢١ مريضا، ثلثاهم من النساء. غير أن هذا لا يعكس خصائص الحالة الوبائية، بل نمط زيارة مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للوكالة. ومن مصادر القلق الشديد للوكالة تزايد حالات الاعتلال والإعاقة والوفيات جراء الأمراض غير المعدية. وتسلم الأونروا بأن الكشف عن هذه الحالات وعلاجها على المستوى الأولي، يحد من تكاليف العلاج في مرحلة لاحقة على المستويين الثانوي والثالث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنقيح استراتيجية الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بحيث يتسنى تحسين الفحص والكشف المبكر وترشيد نطاق وتواتر الفحوص المختبرية والتشديد بصورة خاصة على الوقاية من مضاعفات أمراض القلب والشرايين. أما برنامجا التثقيف الصحي بشأن منع التدخين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللذان استُهلا في عام ١٩٩٦ فقد نُفذا باعتبارهما من الأنشطة المتعددة التخصصات الموجهة للمراهقين وتلاميذ المدارس. وإضافة إلى ذلك، وُضعت سجلات للسرطان وفقر الدم الوراثي في جميع ميادين عمل الوكالة لرصد معدل الإصابة بهما واتجاهات انتشارهما.

الصحة البيئية

٩١ - استفاد من خدمات الصحة البيئية التي قدمتها الوكالة بالتعاون مع البلديات المحلية نحو ١,٣ مليون لاجئ فلسطيني في ٥٨ مخيما في الميادين الخمسة لعمليات الأونروا، يشكلون ٣٠ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. وشملت الخدمات تصريف مياه المجارير وصرف مياه العواصف، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وجمع القمامة والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض.

٩٢ - وواصلت الوكالة القيام بدور نشط في تخطيط وتنفيذ مشاريع ضخمة لإنشاء شبكات للمجارير والصرف والمياه في المخيمات، فضلا عن تحسين مرافق جمع النفايات الصلبة والتخلص منها بواسطة الآلات. وتم إنجاز مشاريع لتحسين شبكات المياه والمجارير والصرف في خمسة مخيمات للاجئين في لبنان. ويُنتظر أن يبدأ العمل قريبا لبناء شبكة للمجارير في أحد مخيمات اللاجئين وشبكتين للمياه والمجارير في مخيم آخر للاجئين بالجمهورية العربية السورية.

٩٣ - وفي ميدان العمليات بغزة، قامت الوكالة، عن طريق برنامجها الخاص للصحة البيئية الذي وضع في عام ١٩٩٣، بإجراء دراسات جدوى مفصلة ونفذت مشاريع تبلغ تكلفتها نحو ٣٦,٥ مليون دولار، بينما توجد مشاريع جارية تصل تكلفتها إلى ٢٣ مليون دولار. وأُنجزت المرحلة الأولى من مشروع حماية ساحل غزة، الرامي إلى حماية الهياكل الأساسية على امتداد الساحل من تسرب مياه البحر، إلى جانب المراحل الإضافية لتحسين شبكات المجارير في المخيمات بالمنطقة الوسطى. وقام البرنامج بدور رئيسي في البرنامج الطارئ لإيجاد فرص عمل وكذلك في مشاريع الهياكل الأساسية مثل مشاريع المياه والمياه المستعملة، وصرف مياه العواصف، والكهرباء والطرق، وذلك لإعادة إسكان الأسر التي تهدمت مساكنها نتيجة الأعمال العسكرية الإسرائيلية. ورهنا بتوافر الأموال، ستبدأ المشاريع الموجودة على قائمة أولويات الوكالة والتي تقدر تكلفتها بمبلغ ١١,٣٦ مليون دولار، بما في ذلك المراحل النهائية من شبكات المجارير للمخيمات بالمنطقة الوسطى وشبكة المجارير لمنطقة خان يونس.

الرصد والتقييم

٩٤ - تضطلع الوكالة بعمليات استعراض دورية لمختلف عناصر برنامج الصحة بغية تقييم أداء النظام، وتقدير ما إذا كانت استراتيجيات التدخل المعتمَدة ملائمة ومجدية وفعالة من حيث التكلفة، وتحديد اتجاه البرنامج في المستقبل استنادا إلى تحليل الاحتياجات والأولويات. ونظرا إلى أن الموارد المتاحة للبرنامج محدودة، جرت هذه التقييمات الذاتية بناء على الخبرة التقنية الموجودة داخل البرنامج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُعرض برنامج الرعاية الطبية لدى الوكالة استعراضا شمل تقييم الاتجاهات في الانتفاع من اللوازم الطبية، وتقييم إنتاجية وكفاءة خدمات المختبرات وخدمات صحة الفم، إلى جانب تقييم لكل مركز على حدة تناول خدمات صحة الأم والطفل. وإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المشار إليه سابقا، أجريت دراسات لتقييم مدى انتشار فقر الدم بسبب نقص الحديد لدى الأمهات والأطفال، وتحديد معارف ومواقف المراهقين المسجلين في مدارس الأونروا، والممارسات الحالية في الوصفات الطبية لصرف الأدوية المضادة للبكتيريا.

٩٥ - وإضافة إلى هذه التقييمات الذاتية والدراسات الاستقصائية، انتهت الوكالة من تصميم نظام جديد معلومات للإدارة الصحية سيفضي إلى تحسين مراقبة ورصد وتقييم الخدمات في مجالي صحة الأم والأمراض غير المعدية، فضلا عن التدابير والاستجابة العملية المنحى على مستوى تقديم الخدمات. وهذا المشروع، الذي بدأ في الأصل بالتعاون مع مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، وُسع نطاقه ليشمل مجالات برنامجية أخرى منها نظام معلومات لإدارة اللوازم الطبية ونظام معلومات لإدارة المستشفيات ومشروع لحوسبة السجلات السريرية. وأُجريت أيضا دراسة استقصائية لكل مركز على حدة في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية في ميادين العمليات الخمسة لتقييم نمط توزيع الموارد وتدفق المرضى وتحديد الاحتياجات إلى إعادة توزيع الموارد البشرية والمادية. وقد ساعدت هذه المبادرات على تحسين مهارات وقدرات الموظفين على مستوى تقديم الخدمات، وأتاحت أدلة مفيدة يمكن أن تستند إليها قرارات الإدارة.

التعاون مع السلطات المضيفة

٩٦ - دأبت الأونروا على إقامة علاقات عمل وثيقة مع إدارات الصحة العامة لدى السلطات المضيفة. ويحظى كبار موظفي الصحة بالأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية بعضوية جميع اللجان الفنية التي أنشأتها وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية لاستعراض الجوانب العملية لسياسات الصحة وتنسيق الإجراءات المتخذة في قطاع الصحة. وشارك كبار موظفي الوكالة في الأردن في جميع أنشطة تخطيط وتطوير الخدمات الصحية التي نظمتها وزارة الصحة، وشاركوا أيضا في أعمال اللجان الوطنية المعنية بالتغذية والأغذية التي تضع سياسات واستراتيجيات للأمن الغذائي والمغذيات الدقيقة.

٩٧ - وقدمت وزارة الصحة بالأردن لوازم منع الحمل واللقاحات المستخدَمة في برنامجي الأونروا لتنظيم الأسرة والتحصين في الأردن. وإضافة إلى ذلك، استفاد الأطفال المسجلون في مدارس الأونروا من الفيتامينات التي وزعتها وزارة الصحة الأردنية. وفي الجمهورية العربية السورية، واصلت وزارة الصحة تلبية احتياجات الأونروا من اللقاحات غير المدرجة في برنامج اليونيسيف مثل اللقاح المضاد للالتهاب الكبدي باء واللقاح المضاد للانفلونزا من نوع باء. وتعاونت الأونروا مع الهيئة العامة للاجئين العرب الفلسطينيين، واليونيسيف وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في برنامج لفحص وإرشاد المعرضين لفقر الدم الوراثي. وقدمت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية جميع اللقاحات المدرجة في برنامج التحصين الموسع في قطاع غزة والضفة الغربية. وشاركت الوكالة أيضا في أنشطة وزارة الصحة بالسلطة الفلسطينية للفحص قصد الكشف عن التشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد. وفي جميع الميادين، لبت وزارات الصحة احتياجات الأونروا من الأدوية المضادة للسل وأتاحت مرافق

مختبرية متقدمة لمراقبة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشاركت الأونروا أيضا في جميع أيام التحصين الوطنية وفي حملات التدارك التي نظمتها السلطات المضيفة.

التعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة

٩٨ - منذ عام ١٩٥٠، توفر منظمة الصحة العالمية الإشراف التقني على برنامج الرعاية الصحية التابع للوكالة. ومن أشكال الدعم المستمر الذي يقدمه المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط إعارة الأونروا موظفين من منظمة الصحة العالمية للعمل في مقرها على أساس عدم سداد التكاليف، منهم مدير الصحة في الوكالة ونائبه، وتوفير المرتبات والنفقات ذات الصلة لرؤساء الشُّعب الثلاثة في مقر الأونروا.

٩٩ - وبناء على طلب الأونروا، قام فريق خبراء من مقر منظمة الصحة العالمية والبرنامج الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط بتقييم تقني لبرنامج الصحة للوكالة في ميادين العمليات الخمسة. وهذا التقييم الذي أجري في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥ شمل جميع جوانب نظم تقديم الخدمات الصحية وصحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية والتغذية والصحة العقلية والصحة البيئية ونظم المعلومات والشراكات ونظم تمويل الصحة. وخلص الفريق إلى أن برنامج الأونروا للرعاية الصحية فعال من حيث التكلفة وحقق نتائج ملحوظة بنصف المخصصات الفردية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية باعتبارها ضرورية لإتاحة الخدمات الصحية الأساسية. وقدمت الدراسة أيضا توصيات هامة لإدخال تحسينات في مجالات التغذية، والرعاية في حالات الأمراض غير المعدية، والصحة العقلية، وتدريب الموظفين، والبحوث، والإعاقة والوقاية من السرطان، والدعم النفسي - الاجتماعي. وأبلغت الوكالة هذه الاستنتاجات إلى أصحاب المصلحة في آذار/مارس ٢٠٠٥ وخلال الاجتماع غير الرسمي للسلطات المضيفة والمانحين الرئيسيين للعقود في أيار/مايو ٢٠٠٥، وأعدت خطة عمل قائمة على تحقيق النتائج من أجل تنفيذ التوصيات متى أتيحت موارد إضافية.

١٠٠ - وشاركت الأونروا أيضا في اجتماعات الأفرقة المواضيعية بشان الصحة العقلية والتغذية والصحة الإنجابية ونظم الأمن الغذائي التي عقدها مكتب منظمة الصحة العالمية في القدس. وظلت الوكالة تقيم صلات تعاون وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة اليونيسيف التي تعاونت معها الأونروا في خطة الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. وواصلت اليونيسيف أيضا تزويد الأونروا بجميع ما يلزم من اللقاحات وسلاسل التبريد للأمراض الرئيسية الستة التي يمكن الوقاية منها باللقاحات في لبنان والجمهورية العربية

السورية. وإضافة إلى ذلك، استمر التعاون مع مكتبي اليونيسيف القطريين في الأردن والجمهورية العربية السورية لأغراض التنسيق بين أنشطة تعزيز الصحة، وتطوير مهارات الموظفين وتوفير المعدات واللوازم الطبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اليونيسيف اللوازم الضرورية للقيام بحملة تحصين واسعة النطاق ضد الحصبة والنكاف والحميراء في الأرض الفلسطينية المحتلة. وظلت الأونروا تأخذ أيضا بنظام لتبادل المعلومات مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بشأن مجالات العمل المتشابهة.

أثر حالة الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة على برنامج الصحة

١٠١ - أدى اتساع نطاق البطالة والعقبات أمام وصول المساعدة الإنسانية إلى زيادة معدلات الفقر وتدهور الحالة الصحية والتغذوية للسكان عموما واللاجئين خصوصا. وخلص تقييم للأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أجرته الفاو بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والأونروا في عام ٢٠٠٤، إلى أن إمكانية الحصول على الغذاء محدودة بسبب القيود المفروضة على التنقل. واتضح أن نحو ١,٤ مليون شخص (قرابة ٤٠ في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة) لا يتمتعون بالأمن الغذائي وأن ١,١ مليون شخص آخر (٣٠ في المائة) يتهددهم انعدام الأمن الغذائي إذا استمرت الظروف الحالية. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه المتدني لمعدلات الخصوبة في قطاع غزة قد انعكس مساره خلال الأزمة الحالية.

١٠٢ - وفي بعض مناطق الضفة الغربية، لا سيما القدس والخليل، انخفض معدل التغطية بالتحصين بمجموعة اللقاحات الأساسية للرضع الذين تقل أعمارهم عن ١٢ شهرا إلى ما دون المعدلات السائدة سابقا والتي كانت تتجاوز نسبة ٩٥ في المائة. وهذا الانخفاض المفاجئ في نطاق تغطية التحصين في برنامج ظل قريبا من التغطية الكاملة لعدة سنوات ليس أمرا مفزعا ولكنه مثير للقلق. بل إن الأخطر من ذلك هو احتمال تفشي الأمراض، لا سيما الحصبة وربما شلل الأطفال، عبر الحدود داخل منطقة عمليات الوكالة. ومما يؤكد هذا الخطر تفشي النكاف في عام ٢٠٠٣ من شمال الضفة الغربية إلى مناطقها كافة. ولم يكن انتشار هذا المرض قد توقف حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٣ - وظلت الخدمات الصحية للوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تواجه عراقيل بسبب حالات الإغلاق وحظر التجول التي تحول دون وصول موظفي الصحة إلى أماكن عملهم. وإجمالا، ضاع على الوكالة ٥٢٨ ٢ يوما من أيام عمل موظفي الصحة في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن حالات الإغلاق زادت من صعوبة الإشراف على البرنامج وتدريب الموظفين وبدأت نوعية الخدمات تتدنى، لا سيما في الضفة الغربية.

١٠٤ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سوف يُعزَل ٠٠٠ ٢٧٤ فلسطيني يعيشون في ١٢٢ مجتمعا محليا بين الجدار العازل وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ أو في جيوب مسيّجة. وإضافة إلى المعوقات التي تواجه مرافق الوكالة وخدماتها الموجودة في تلك المناطق، فإن الجدار العازل يفاقم مشاكل الوصول بالنسبة للاجئين الذين يدخلون إلى الجيوب ويخرجون منها والعيادات المتنقلة التابعة للأونروا وأفرقة التوزيع التي يتعذر عليها، بدون تراخيص الدخول التي رفضت الوكالة أن تطلب الحصول عليها، عبور بوابات الجدار العازل ذات الصلة لإنجاز البرامج العادية والطارئة للوكالة.

١٠٥ - واستعانت الوكالة بخمسة أفرقة طبية لحالات الطوارئ في الضفة الغربية بهدف تحسين فرص حصول اللاجئين في المناطق النائية والمغلقة على الخدمات الصحية. ولم يتسن تنفيذ الخطط الرامية إلى إنشاء فريقين متنقلين إضافيين في عام ٢٠٠٥ بسبب عدم حصول نداء الطوارئ على التمويل الكافي. وكان للوكالة أيضا برنامج لتقديم المشورة النفسية - الاجتماعية والدعم موجه إلى الفئات المعرضة للخطر في قطاع غزة والضفة الغربية أدرج في الميزانية البرنامجية العادية اعتبارا من عام ٢٠٠٥.

١٠٦ - وقبل الأزمة الحالية، كان معدل شغل الأسِرة في مستشفى الأونروا بقلقيلية في الضفة الغربية يبلغ ٦٧,٥ في المائة. وقد انخفض هذا المعدل إلى ٤٤,٧ في المائة نتيجة القيود المفروضة على التنقل، بما فيها حظر التجول والإغلاق وكذلك بناء الجدار العازل حول المدينة مؤخرا. وسوف يؤدي إتمام بناء الجدار العازل حول القدس إلى مشاكل مماثلة بالنسبة لوصول المرضى المحتاجين إلى رعاية طارئة إلى المستشفيات غير الحكومية في القدس الشرقية، بما فيها المستشفيات التي تعاقدت معها الأونروا لتقديم الخدمات. ويقدر، إجمالا، أن ٣٠ في المائة من سكان الضفة الغربية سيواجهون مشاكل في الوصول إلى العمل والأرض والخدمات.

١٠٧ - وقد تصدت الوكالة لهذه التحديات بتأمين لوازم ومعدات طبية إضافية، وقدر الإمكان، بتخصيص موارد إضافية لتلبية الطلب المتزايد على خدمات المستشفيات، وتعيين موظفين إضافيين لمواجهة أعباء العمل الناجمة عن الزيادة في الطلب على خدمات الأونروا.

التحديات والمعوقات والأهداف غير المحققة

١٠٨ - قام برنامج الأونروا بدور رئيسي في الوقاية من الأمراض المعدية عن طريق التحصين، وفي القضاء على الأمراض التي لا تزال تتصدر جدول الأعمال العالمي للصحة مثل الملاريا وشلل الأطفال وكزاز المواليد. وساهم أيضا في القضاء على سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة المتولدة من البروتين، وفي خفض معدلات الخصوبة عن طريق الاستخدام الواسع

النطاق لوسائل منع الحمل الحديثة. وإضافة إلى ذلك، ساهم البرنامج في الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين بتحسين الهياكل الأساسية للمياه والصرف وإدارة النفايات الصلبة، وجعلها جزءا من شبكات البلديات والشبكات الإقليمية.

١٠٩ - وبالرغم من تحقيق هذه الإنجازات، يواجه برنامج الصحة معوقات وتحديات كبرى تؤثر في قدرته على الاستجابة الكافية للاحتياجات والأولويات المتغيرة، بما في ذلك عبء الزيادات في الأمراض المزمنة غير المعدية مثل أمراض القلب والشرايين والسكري والسرطان التي تتصدر قائمة الأمراض غير المعدية التي عادت إلى الظهور أو بدأت تظهر مؤخرا. وسوء أحوال الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان، وزيادة تطلعات كل من السلطات المضيفة وأوساط اللاجئين، وزيادة تكاليف الرعاية من المستويين الثانوي والثالث تمثل مجتمعة تحديات إضافية.

١١٠ - وقد أفضى النمو المحدود في مخصصات الموارد المالية والبشرية للبرنامج على امتداد العقد الماضي إلى زيادة التباين بين معايير الأونروا ومعايير السلطات المضيفة واستنفاد قدرة نظام برنامج الصحة وحال دون قيام الوكالة بتحسين وتوسيع مرافق الرعاية الصحية الأولية والعناية الكافية بالصحة النفسية - الاجتماعية، وحالات الافتقار إلى المغذيات الدقيقة والوقاية من أشكال الإعاقة والسرطان ومكافحتها.

١١١ - وقد تسببت الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظهور احتياجات أخرى وفرضت أعباء إضافية على نظام الرعاية الصحية، الذي كان عليه كفالة استمرار أنشطة البرنامج العادية، والعمل في الوقت ذاته على الحيلولة دون تعطل تقديم الخدمات وتدهور نوعيتها رغم نقص التمويل. وتتصدى الخطة المتوسطة الأجل للوكالة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لهذه التحديات والاحتياجات الصحية ذات الأولوية غير الملباة في سياق بيئة تشغيلية آخذة في التدهور.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

١١٢ - تتمثل مهمة برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد اللاجئين الفلسطينيين حرمانا وتشجيع الاعتماد على الذات لدى الفئات المحرومة في أوساط اللاجئين لا سيما النساء والشباب والمعوقون. وإضافة إلى ذلك، يتولى البرنامج الوصاية على السجلات التاريخية والحديثة المتعلقة باللاجئين التي يُحتفظ بها من أجل تحديد أهلية الحصول على خدمات الأونروا. واسترشد تنفيذ المهمة في الفترة المشمولة بالتقرير بالخطة المتوسطة الأجل للوكالة، وتوصيات مؤتمر جنيف المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والخطة الإنمائية الخمسية للخدمات الغوثية والاجتماعية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) التي

تحدد الغايات والاستراتيجيات المتوسطة الأجل للبرنامج استنادا إلى أهداف تتمشى مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

موارد الميزانية والموارد البشرية

١١٣ - في عام ٢٠٠٤ بلغت الميزانية العادية لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية ٣٤,٣ مليون دولار، وتمثل ٩,٨ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة. وخصص القسم الأكبر من الميزانية، وهو ٧٩ في المائة، لمساعدة الأسر التي تعيش في حالة عسر شديد. وتولى تقديم هذه الخدمات ٢٢٩ أخصائيا اجتماعيا يمثلون أكبر نسبة من موظفي الإدارة البالغ عددهم ٧٨٥ موظفا. ونظرا لاستمرار نمو برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر، أُنشئت وظيفة لمدير البرنامج بمقر الأونروا في عمان لكفالة تقديم الدعم التقني المستمر إلى الموظفين الميدانيين. أما تمويل المشاريع من خارج الميزانية (باستثناء بنود الميزانية الممولة من نداء الطوارئ للضفة الغربية وقطاع غزة) فقد بلغ مجموعه ٨٠٩ ٦٨٣ ١ دولارات.

تسجيل اللاجئين

١١٤ - في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان ٨٩٢ ٢٨٣ ٤ لاجئا فلسطينيا مسجلين لدى الأونروا، مما يمثل زيادة بنسبة ٢,٣ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر المرفق الأول، الجدول ١). وقد سُجل قرابة ٤١,٩ في المائة أو ٣٢٦ ٧٩٥ ١ شخصا في الأردن، و ٢٢,٦ في المائة أو ٥٨٨ ٩٦٩ شخصا في قطاع غزة؛ و ١٦,١ في المائة أو ٩٨٨ ٦٩٠ شخصا في الضفة الغربية و ١٠ في المائة أو ٩١٩ ٤٢٦ شخصا في الجمهورية العربية السورية؛ و ٩,٤ في المائة أو ٠٧١ ٤٠١ شخصا في لبنان. ولتحسين الوصول إلى خدمات تحديد الأهلية والتسجيل، نُقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من موظفي التسجيل من مكاتب الوكالة في ميادين العمليات والمناطق إلى المخيمات. ويسكن نحو ٧٠,٥ في المائة من اللاجئين المسجلين خارج مخيمات اللاجئين البالغ عددها ٥٨ مخيما.

١١٥ - وتم تجهيز نحو ٧٦١ ٤٦٩ طلبا لتعديل التسجيل، و ٧٩٦ من طلبات التسجيل الجديد مقدمة من أُسر. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت العملية اليدوية لضم سجلات عام ١٩٤٨ الأصلية للاجئين إلى الوثائق الأخرى المتصلة بأولادهم قد أنجزت بالكامل في لبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة، وأنجز ٩٨ في المائة منها في الضفة الغربية. وفي الأردن، ستجري هذه العملية إلكترونيا كجزء من مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين.

١١٦ - وتعمل إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية باستمرار على استكمال معلومات بطاقات تسجيل اللاجئين (تشمل أساسا تسجيل حالات الولادة والزواج والوفاة)، بما في ذلك بالنسبة لبرنامج حالات العسر الشديد، وتصدر نحو ٠٠٠ ٢٥ بطاقة جديدة شهريا. وتجري حاليا إعادة تصميم نظام التسجيل عن طريق مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين لإنشاء نظام تسجيل على الشبكة الحاسوبية المحلية سوف يمكّن من الاستكمال المركزي للمعلومات المتصلة باللاجئين والواردة من مكاتب التسجيل في مناطق عمل الوكالة كافة. وهذا التطور سيزيد من دقة البيانات ويحسّن تقديم الخدمات. وينتظر أن تنتهي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ المناقصة لكي يقوم مورّد خارجي باستحداث البرنامج الحاسوبي. أما عملية المسح الرقمي والحفظ، وهي العنصر الرئيسي الثاني من المشروع، فقد بدأت في الأردن في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٥ وستمتد إلى ميادين العمليات الأخرى. وفي مرحلة لاحقة سيجري إدخال الصور الممسوحة لزهاء ١٦ مليون وثيقة لاجئ تاريخية في قاعدة بيانات التسجيل لتحسين موثوقية المعلومات.

١١٧ - وقد وجهت الوكالة اهتمام الجهات المعنية إلى الحالة الإنسانية العصيبة للاجئات المعوزات المتزوجات من رجال غير مسجلين، وأطفالهن الذين لا يحصلون حاليا على معظم خدمات الأونروا. فأطفال هؤلاء اللاجئات لا يمكنهم التسجيل لدى الوكالة بالنظر إلى المبادئ التوجيهية الحالية المتعلقة بالتسجيل. ولتلبية احتياجاتهم الأساسية وإتاحة مبادئ توجيهية محايدة من حيث نوع الجنس تمشيا مع معايير منظومة الأمم المتحدة، واصلت الوكالة بحث الخيارات من أجل إشراك الجهات المعنية في هذه المسألة.

برنامج حالات العسر الشديد

١١٨ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير صُنف ٥,٨ في المائة من اللاجئين المسجلين كحالات عسر شديد، ويندرج معظمهم في ثلاث فئات هي: كبار السن والأسر التي ترأسها نساء والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب مرض مزمن أو إعاقة. ويمكن أيضا أن تعتبر من حالات العسر الشديد الأسر التي يعولها أو من بين أفرادها رجل متفرغ للدراسة أو يؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية. وحالات العسر الشديد، يحق لها بإضافة إلى الخدمات العادية للأونروا، أن تحصل على الغذاء الأساسي وإصلاح المأوى والمساعدة النقدية (مرة في السنة التقويمية) ولها أولوية الحصول على خدمات أخرى تقدمها الأونروا مثل القبول في مراكز التدريب المهني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد المؤهلين للمعاملة التفضيلية في الحصول على الخدمات ٤٣٣ من حالات العسر الشديد منها ١٤٣ امرأة.

١١٩ - وبالرغم من أن الحد الأقصى للحصص الغذائية في حالات العسر الشديد ارتفع فعليا بنسبة ٣,٥ في المائة كل سنة لمواجهة نمو السكان، فإن هذه الزيادة تراجعت بنسبة ٢,٥ في المائة خلال سنة ٢٠٠٤ وتجمدت خلال سنة ٢٠٠٥. وزاد عدد الأشخاص في برنامج حالات العسر الشديد بنسبة ١,٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين زاد عدد المستفيدين من الحصص بواحد في المائة (انظر المرفق الأول، الجدول ٨). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت النسبة المئوية للاجئين المسجلين في البرنامج إلى مجموع السكان اللاجئين في الميدان في أعلى مستوياتها في لبنان، حيث بلغت ١١,٥ في المائة، في حين تصل إلى ٨,٧ في المائة في قطاع غزة و ٦ في المائة في الضفة الغربية و ٧,٣ في الجمهورية العربية السورية و ٢,٦ في المائة في الأردن.

١٢٠ - وبالرغم من أن ١٣,٨ في المائة فقط من مجموع الأسر المعيشية من السكان اللاجئين تعولها نساء، فإن الأسر التي تعولها نساء مثلت ٤٦ في المائة من الأسر في حالات العسر الشديد، مما يوضح بجلاء ''تأنيث'' الفقر بين أعداد اللاجئين. كما قُدمت المساعدة في حالات العسر الشديد إلى ٣٨٦ أسرة ترأسها أرامل ومطلقات ومتخلى عنهن متزوجات من رجال غير مسجلين. ولا يتلقى الحصص الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة أو المسجونون أو المفقودون أو المسافرون إلى الخارج أو الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية. ونتيجة للرصد الذي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون أثناء الزيارات المنزلية، اعتبر أن ٠٢٩ ٦ من حالات العسر الشديد لم تعد مؤهلة لتلقي الإعانات.

١٢١ - وقد كانت أهلية الاستفادة من برنامج حالات العسر الشديد حتى الآن تقوم على وضع المستفيدين. وإدراكا لضرورة التحول إلى نهج يقوم على الحاجة، تم التعاقد مع مستشار كبير في مجال الفقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لكي يصمم النبذ الاقتصادية الاجتماعية، ويضع مؤشرات الفقر، ويحسن جمع البيانات وتحليلها، ويستنبط آلية يميز بها بين الفقر المزمن والعابر بغية تنقيح عتبات الأهلية.

الدعم الغذائي

١٢٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان برنامج العسر الشديد يقدم فصليا إعانات دعم غذائية أو نقدية إلى ٥٠٣ ٦٢ أسر، مما يؤثر على ٨١٠ ٢٤٩ أشخاص (انظر المرفق الأول، الجدول ٨). وتضمنت هذه المساعدة، التي تصل قيمتها إلى ١١٠ دولارات للفرد في السنة، الدقيق والسكر والأرز والزيوت النباتية والحليب الكامل الدسم والعدس الأحمر في لبنان فقط. وبالرغم من أن الدقيق كان يمثل المعونة الرئيسية للأونروا منذ سنة ١٩٥٠، ويحظى بتقدير المستفيدين باعتباره رمزا لالتزامات المجتمع الدولي إزاء اللاجئين الفلسطينيين، فإن

إدراجه في المعونة الغذائية لم يعد استخداما فعالا للموارد. فالمعونات الحكومية وكون أغلب المستفيدين لم يعودوا يصنعون الخبز في منازلهم يعني أن معظمه يُباع للتجار المحليين بأثمان دون قيمته في السوق. ولذلك أعادت الوكالة النظر في مجموعة الأغذية المقدمة، واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٥ حل خليط من البقول محل الدقيق في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وسيضاف سمك التونة إلى السلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي مسعى للتخفيف من إمكانية حدوث رد فعل سلبي، ناقشت الوكالة الأساس المنطقي لتغيير السياسات مع أوساط اللاجئين والسلطات المضيفة قبل تغييرها بفترة كافية.

١٢٣ - وتُقدم المعونة الغذائية من خلال شبكة من ٦٠ مركز توزيع ثابت و ١٢٣ نقطة توزيع متنقلة في المناطق النائية جدا. كما وفرت هذه الشبكة نفسها البنية التحتية لتوزيع منفصل للمعونة الغذائية على نطاق واسع في حالات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الأردن، قُدم الدعم الغذائي المخصص خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ٨٣ أسرة فلسطينية لاجئة (تتكون من ٣٨٨ شخصا) هربت من العراق سنة ٢٠٠٣ وأُبقيت في مخيمات اللاجئين على الحدود.

المساعدة النقدية الانتقائية

١٢٤ - وُزع ما مجموعه ١٦٥ ٨٧٧ دولارا على ٢٩١ ٥ أسرة معسرة عسرا شديدا (٨,٥ في المائة من تلك الأسر) على شكل مساعدات نقدية انتقائية أو في حالة الطوارئ، و ٩١٢ ٢٧ دولارا على ٩١ أسرة ليست معسرة عسرا شديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت المساعدات النقدية في لبنان أعلى بنسبة ٥١ في المائة منها في ميادين العمليات الأخرى، بسبب ارتفاع معدلات الفقر وعدم وجود برامج للطوارئ كما هو الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكشفت زيارات الرصد أن ٩٣,٨ في المائة من الأسر التي تتلقى المساعدة استخدمت هذه المعونة فعلا للأغراض المقصودة منها، من قبيل الاستعاضة عن أمتعة الأسرة المعيشية التي أتت عليها الفيضانات أو النيران، أو القيام بتجديدات صغرى للمأوى، أو في شراء وقود التدفئة في حالة الطوارئ، أو في تغطية الاحتياجات الطارئة القصيرة المدى المترتبة على الفقدان المفاجئ لمعيل الأسرة/صاحب الأجر، أو لتمكين طفل من الذهاب إلى المدرسة لشراء اللوازم أو الملابس.

إصلاح المأوى

١٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما يقدر بـ ١٣٩ ١٣ (٢١ في المائة) أسرة معسرة عسرا شديدا تعيش في مآوى تحتاج إلى إصلاح أو إعادة بناء بالكامل. وقد تم،

بتمويل خارج عن الميزانية، إصلاح ١٣٨ مأوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثل انخفاضا عن ١٧٨ مأوى أُصلحت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق بسبب نقص الأموال؛ ولم يمثل هذا سوى واحد في المائة من احتياجات الإصلاح المطلوبة على سبيل الاستعجال. ويرمي برنامج إصلاح المأوى إلى أن يكفل للعائلات المعوزة على الأقل غرفة واحدة متعددة الأغراض ومطبخا ومرافق صحية مضاءة جيدا ومتجددة الهواء وسهلة التنظيف. وتعطى الأولوية للأسر التي تعيش في مآوى غير آمنة من حيث بنائها أو التي أدت فيها الأوضاع غير الصحية إلى حدوث مشاكل طبية، أو التي تثير اعتبارات اجتماعية خطيرة (من قبيل الازدحام الشديد). وقد جرى ما يقارب ٨٩ في المائة من إصلاح أو إعادة بناء المآوى باتباع نهج الاعتماد على الذات بمساعدة الوكالة الذي يستفيد من الأصول الأسرية والمجتمعية التي تضمنت العمل التطوعي والنقدية ولوازم البناء المنخفضة الأسعار.

الخدمات الاجتماعية

١٢٦ - واصل برنامج الخدمات الاجتماعية إتاحة فرص للاجئين الفلسطينيين من أجل تلبية احتياجاتهم الاقتصادية الاجتماعية ذات الأولوية كما حُددت من خلال الدراسات الاستقصائية المجتمعية. ويركز البرنامج على تقديم الخدمات إلى النساء والمعوقين والأطفال والشباب، من خلال أنشطة متنوعة تشمل تقديم القروض. وتشرف الوكالة على شبكة من ١٠٤ منظمات مجتمعية، من بينها مراكز معنية ببرامج المرأة ومراكز مجتمعية لإعادة التأهيل يديرها متطوعون، ٦٣ في المائة منهم نساء. وإضافة إلى تقديم الخدمات المجتمعية، توفر هذه المنظمات فرص عمل هامة: يعمل ٣٩٥ ١ متدربا و ١٢١ مشرفا بدوام كلي، وتم إيجاد ٣٩٠ وظيفة من خلال ١٤٩ مشروعا مدرا للدخل أقامتها المراكز وتديرها. ونتيجة للتدريب التقني المتواصل وتطبيق المبادئ التوجيهية للإدارة، تحسنت القدرات الإدارية لدى موظفي ومتطوعي المنظمات المجتمعية بشكل ملحوظ. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحسن التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية إلى تأثير في المجتمعات المحلية على نطاق أوسع بالرغم من القيود الكبرى المتعلقة بالموارد. ومن الإنجازات الرئيسية الأخيرة في الفترة المشمولة بالتقرير استحداث شبكة لقواعد بيانات المنظمات المجتمعية من أجل تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لدى كل المراكز المجتمعية. وستسهل الشبكة جمع بينات موزعة (مثلا حسب الجنس والعمر والإعاقة وحالة العسر الشديد) فيما يتعلق باستعمال مرافق المنظمات المجتمعية. ومن المقرر أن تكون الشبكة قد رُكبت بالكامل في كل ميادين العمل بحلول منتصف سنة ٢٠٠٦.

برنامج المرأة

١٢٧ - تعد ست وخمسون منظمة مجتمعية مراكز معنية ببرامج المرأة تكتسب فيها اللاجئات المعرفة والمهارات التي تعزز مشاركتهن في المجتمع المحلي. وما زال عماد التدريب، الذي حظي بالأولوية في الدراسات الاستقصائية التي تجريها المراكز حول ما يفضله المجتمع المحلي، هو الأنشطة التقليدية: الحياكة وأشغال الإبرة والتطريز وتجهيز الأغذية وخدمات المطاعم - لكن تعرب النساء على نحو متزايد عن الاهتمام بالتدريب في مجالات من قبيل المهارات الحاسوبية، والأعمال التجارية والتصوير الفوتوغرافي، مما أدى إلى توسيع نطاق دورات التدريب المقدمة وزيادة الوعي بدورها إحدى مجالات النشاط الحاسمة في المراكز. وتركز الدورات على الصحة والتغذية والصحة العامة والمسائل القانونية ونوع الجنس والبيئة والأبوة الصالحة. وزادت هذه الدورات من الطلب على أنشطة أخرى تضطلع بها المراكز، وهي تقديم المشورة القانونية، والمشورة النفسية الاجتماعية، وفصول اللياقة البدنية، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية. وإضافة إلى ذلك، يقدم ٤٤ روضة للأطفال و ٢٨ دار حضانة في هذه المراكز خدمات للأمهات العاملات واللواتي يرغبن في المشاركة في أنشطة المراكز المعنية ببرامج المرأة، هن في أمس الحاجة إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنشئ مركز جديد في مخيم جنين بالضفة الغربية. وفي الأردن، أُنشئ مقهى لشبكة الإنترنت للنساء في المركز الموجود بمخيم البقاع. وفي لبنان، أُصدرت نشرة شاملة تبين الأنشطة الأساسية للمراكز المعنية ببرامج المرأة للمجتمع المحلي وكل أصحاب المصلحة.

برنامج المعوقين

١٢٨ - يشجع برنامج المعوقين، من خلال شبكة مؤلفة من ٣٩ مركزا مجتمعيا لإعادة التأهيل، على اتباع نهج اجتماعي في التعامل مع الإعاقة ويقدم خدمات إعادة التأهيل ويعمل على تهيئة فرص متساوية للمعوقين. وقد ساهم التدريب وتقديم المشورة لأفراد الأسر والمجتمعات المحلية مساهمة كبيرة في عملية إعادة التأهيل وعزز الاندماج في الأسرة والمجتمع المحلي ككل. ومن أجل كفالة مشاركة المعوقين في القرارات التي تؤثر عليهم، انتهجت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية سياسة تحت شعار ''لا يضطلع بشيء يخصنا دون مشاركتنا''، تنص على أن كل الأنشطة، بما فيها وضع البرنامج وتنفيذه، يجب أن تشرك المعوقين.

١٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل في ميادين عمليات الوكالة الخمسة خدمات إلى ٣٤٨ ٣٠ لاجئا معوقا وأسرهم. وقدمت خدمات بالمنازل لـ ٢٣٧ ١٥ شخصا وأسرهم؛ وحضر ١٢٨ ١١ من أفراد المجتمع المحلي ٣٠٤ دورات توعية؛ واستفاد ٧٢٨ ٢٤ شخصا من خدمات إعادة التأهيل المباشرة؛ وأحيل ٠١٦ ٥ شخصا إلى الوكالات المتخصصة؛ وجرى تركيب ٥٠٣ ١ أعضاء اصطناعية؛

وتغيير ١٠٧ منازل لتيسير تحرك المعوقين. وإضافة إلى ذلك، ألحق ٧٩٤ طفلا بالمدارس النظامية، وشارك ٦٢٢ ٥ طفلا وشابا من ذوي الإعاقات وغيرهم في المخيمات الصيفية والشتوية.

١٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ مركز جديد لإعادة التأهيل المجتمعي في المخيم رقم ١ في نابلس، وأُنشئت وحدة للأطراف الصناعية في جنين، وكلاهما في الضفة الغربية. وتم تدريب متطوعين اثنين لوحدة الأطراف الصناعية في الأردن لمدة ستة أشهر. وإضافة إلى ذلك، افتتح مركز جديد للعلاج الطبيعي في مركز دير البلح بقطاع غزة، وتتكفل باثنين من أخصائيي العلاج الطبيعي الستة وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية ويتكفل برنامج الأونروا لإيجاد فرص العمل في حالات الطوارئ بثلاثة منهم. ولدى خمسة من المراكز السبعة الموجودة في قطاع غزة ترخيص من وزارة التربية والتعليم التابعة للسلطة الفلسطينية بتقديم التربية الخاصة لضعاف السمع، وتتكفل السلطة الفلسطينية بـ ٢٠ في المائة من المعلمين المعنيين، وعددهم ١١٢ معلما.

١٣١ - وفي حين يدير أعضاء المجتمع المحلي المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل، تُدير الأونروا بشكل مباشر مركز النور لإعادة تأهيل ضعاف البصر في غزة. وواصل المركز تقديم خدماته المتخصصة لـ ٥٢ تلميذا ضعاف البصر من خلال رياض الأطفال، وفصول التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي، وبرامج التدريب المهني والتوعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المركز تدريبا على مهارات متنوعة للذكور والإناث، وجد ١٢ منهم عملا بعد ذلك. وتم إلحاق ما مجموعه ١٨ تلميذا ضعاف البصر بالمدارس النظامية. وفي غضون ذلك، تلقت ٦٥ أسرة لتلاميذ ضعاف البصر تقل أعمارهم عن أربع سنوات المشورة والنصح. كما ركز المركز على خدمات الكشف المبكر والتدخل من خلال أنشطة التدريب لفائدة الوالدين.

١٣٢ - ونظم برنامج المعوقين حلقة عمل إقليمية لكل الموظفين المتخصصين من أجل استعراض سياسة الأونروا بشأن الإعاقة. وتضمنت التوصيات إنشاء آلية لرصد تنفيذ السياسة على نطاق الوكالة. وفي هذا السياق، اتخذ البرنامج خطوات لاستكشاف سبل يمكن من خلالها للأونروا والمراكز المجتمعية لإعادة التأهيل أن تزيد من تعزيز التدريب المهني والعمالة لفائدة المعوقين. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت حلقة عمل إقليمية في أيار/مايو ٢٠٠٥ في عمان بشراكة مع منظمة العمل الدولية تحت عنوان ”تعزيز إتاحة فرص العمل للمعوقين“. وقد عززت حلقة العمل قدرة الوكالة على أن تزيد من إدماج الوصول إلى فرص العمل في إطار إعادة التأهيل القائم على أساس مجتمعي، وفي الأردن نُظمت حلقة عمل بالإفادة من خبرة منظمة العمل الدولية لمعالجة مسائل محددة في ذلك الميدان.

أنشطة الأطفال والشباب

١٣٣ - تواصلت الجهود لتعزيز رفاه الأطفال والشباب من خلال الأنشطة المتنوعة المضطلع بها في المنظمات المجتمعية والمجتمع المحلي ككل، مشجعة مشاركتهم في الأنشطة البناءة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت ٤٨ دورة لإذكاء الوعي باتفاقية حقوق الطفل، وأساسا الحق في التعبير عن آرائه بحرية وحق الأطفال المعوقين في الكرامة والحماية من سوء المعاملة وحقوق الأطفال في الوصول إلى المعلومات والتمتع بالأنشطة الثقافية والفنية، لفائدة ٨٣٦ ٢ طفلا ووالديهم والمجتمع المحلي. وتضمن العديد من أنشطة التوعية مسرحيات أو عروضا للدمى. وإضافة إلى ذلك، استفاد ٢٤١ ٢٥ طفلا وشابا لاجئا ممن لا يتلقون خدمات كافية من مختلف أنواع التدريب والتوجيه ومن أنشطة بناء المهارات في مجالات الحاسوب واللغات والتدريب على القيادة والرياضة والمسرح والموسيقى والمخيمات الصيفية والشتوية. ومن بين أنجح الأنشطة تدريب ١٠٠ طفل وشاب على إنتاج الأفلام ورواية القصص رقميا في الأردن، مما أدى إلى إنتاج فيلم وثائقي عن عمل الأطفال. وتلقى نحو ٣٠٥ أطفال وشباب في الضفة الغربية و ٤٠٠ ٢ في قطاع غزة المشورة النفسية والعون لمساعدتهم في التغلب على مضاعفات استمرار العنف. وفي قطاع غزة، وضع المركز المعني ببرامج المرأة في رفح نشرة عن حقوق الطفل من أجل توزيعها على الجمهور. وفي لبنان كذلك، استخدمت منهجية تعامل الطفل مع الطفل لإشراك الأطفال في التخطيط للأنشطة وتنفيذها وتقييمها تحت إشراف قادة ذوي مهارات. وفي لبنان، أنتج دليل يضم قائمة بكل النوادي العاملة ومراكز الألعاب الموجودة في المخيمات ووزع على كل أصحاب المصلحة.

برنامج دعم المجتمعات المحلية بالقروض البالغة الصغر

١٣٤ - يرمي برنامج دعم المجتمعات المحلية بالقروض البالغة الصغر إلى تعزيز الوضع الاقتصادي الاجتماعي للفئات الأفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين واعتمادها على ذاتها، وذلك من خلال استهداف النساء والمعوقين وأفراد الأسر المعسرة عسرا شديدا ومن خلال بناء قدرات المنظمات المجتمعية على تقديم القروض. وهو يكمل برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر التابع للوكالة ذي المنحى السوقي. ووُجه ٥٣٢ ١٩٩ دولارا من الفوائد التي تم جنيها من القروض القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددها ٣٦١ ١ قرضا، لمنح قروض جديدة.

١٣٥ - أدار مباشرة موظفو الإدارة ٤٤ في المائة من مجموع القروض الممنوحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددها ٣٦١ ١ قرضا، تضمنت ٣٩٢ قرضا لتحسين المساكن

(٤٢٩ ٥٣١ دولارا)، و ١٦٤ قرضـــا للمؤسســـات الصـــغيرة (٤١١ ٥٩٩ دولارا) و ٤٣ قرضا ميسرا مدعوما للأسر المعسرة عسرا شديدا (٩٣٦ ١٨٥ دولارا). وقد أتاحت القروض الأخيرة رفع ٢١ أسرة معسرة عسرا شديدا من قوائم حصص الإعاشة. ومن الإنجازات الملحوظة للفترة المشمولة بالتقرير منح قروض تحسين المسكن للاجئين في شمال لبنان ودمشق بالجمهورية العربية السورية، مما عاد بالفائدة على ٣٧١ فردا وأسرهم. وأدارت المنظمات المجتمعية الـ ٥٦ في المائة المتبقية من القروض (٣٩٥ ٦٠١ دولارا). وقد قُدمت هذه القروض أساسا في إطار خطة الإقراض المضمون جماعيا، لكنها تضمنت كذلك قروضا مدعومة ممنوحة للأفراد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُلّم ٧٩٩ قرضا يبلغ مجموعها ٤٠٥ ٣٤٢ دولارات واستفاد منها ما مجموعه ١٥٥ من أفراد المجموعات وأسرهم. كما منحت المنظمات المجتمعية ٦٠٧ قروض للأفراد تصل قيمتها إلى ٩٩٠ ٢٥٨ دولارا. وبالرغم من أن المراكز المعنية ببرامج المرأة أخذت زمام المبادرة من برنامج القروض القائم على المنظمات المجتمعية، فإن البرنامج توسع ومنحت ثلاثة مراكز مجتمعية لإعادة التأهيل قروضا لمعوقين في الأردن خلال السنة الماضية.

١٣٦ - كما استهدف برنامج دعم المجتمعات المحلية بالقروض البالغة الصغر حالات العسر الشديد من خلال برنامج التلمذة الصناعية الذي يقدم الدعم لتعلم مهارات ويسعى إلى إلحاق المتدربين بوظائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُرب ٩٥ شخصا معسرا عسرا شديدا في الضفة الغربية، مما أدى إلى إلحاق ٣١ منهم بوظائف. وفي لبنان، أدى النجاح في برنامج التلمذة الصناعية الذي دشنته منظمتان مجتمعيتان سنة ٢٠٠٤ إلى توسع البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى جهات أخرى في ذلك الميدان، مما أدى إلى حصول ٣٣ فردا على عمل.

بناء القدرات الداخلية

١٣٧ - كان أحد الأهداف الأساسية للفترة المشمولة بالتقرير تحسين ممارسة الوكالة للعمل الاجتماعي من خلال تدريب الموظفين بغية مساعدة اللاجئين المستضعفين بمزيد من الفعالية على تطوير أصولهم الموجودة وتعزيزها. وتحقيقا لتلك الغاية، أُقيمت شراكة في صيف سنة ٢٠٠٤ مع كلية العمل الاجتماعي بجامعة جنوب إلينوي، بكاربوندال، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل وضع برنامج تدريب للأخصائيين الاجتماعيين بالوكالة. وأجرت الجامعة تقييما لمهارات الأخصائيين الاجتماعيين، تضمن مرافقتهم في الزيارات المترلية في ميادين العمليات الخمسة كلها، ثم صممت مجموعة مؤلفة من ثمانية دورات دراسية جرت الموافقة عليها باعتبارها برنامجا تعليميا معتمدا. ويجري تطبيقه بالعربية على ٣٥٣ من الموظفين في ميادين العمليات الخمسة على فترة سنتين، وحتى الآن أنهى ١٣٨ أخصائيا

اجتماعيا وموظفون آخرون الدورتين الدراسيتين الأوليين. وفي مجالات أخرى من بناء قدرات الموظفين، شارك ٦٣٨ موظفا في ١١٣ دورة تدريبية تغطي عددا متنوعا من التخصصات، منها تكنولوجيا المعلومات والشؤون التنظيمية والإدارية والتمويل البالغ الصغر ونوع الجنس والإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ١ ٨٠١ متطوع من عدد من الدورات التدريبية المتصلة بالتنمية المجتمعية، من بينها القيادة والتخطيط والإدارة والتقييم التشاركي السريع وإعادة التأهيل القائمة على أساس مجتمعي.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

١٣٨ - عقدت فرقة العمل المعنية بالمنظور الجنساني التابعة للإدارة أول اجتماعاتها ووضعت خطة عمل تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتتضمن الأنشطة الأساسية المبينة في الخطة تدريبا على التوعية الجنسانية لكل موظفي ومتطوعي الإدارة؛ وبناء قدرات المدربين المقيمين في الميدان؛ وتعزيز الربط الشبكي بين الإدارات؛ وتعزيز التنسيق مع المنظمات المحلية والوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المدربون المقيمون في الميدان حلقات عمل للتوعية الجنسانية لفائدة ٢٩٩ من الموظفين ومتطوعي المنظمات المجتمعية في ميادين العمليات الخمسة. وإضافة إلى ذلك، نظم مركز تنسيق الشؤون الجنسانية التابع للإدارة حلقة عمل في مجال التحليل الجنساني للأخصائيين الاجتماعيين بعين التل، خارج حلب، الجمهورية العربية السورية.

التعاون مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية

١٣٩ - لقد تعزز التعاون الشامل مع السلطات المضيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي لبنان والجمهورية العربية السورية، تمت كفالة الاحتفاظ بسجلات تسجيل مستكملة وصحيحة لتيسير إصدار وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين. وفي الأردن، أُجريت أنشطة لإذكاء الوعي بشأن الصحة الإنجابية بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في جميع المراكز المعنية ببرامج المرأة، وعددها الـ ١٤ مركزا. وفي قطاع غزة والضفة الغربية، تم الإبقاء على مستوى فعال من التعاون والتنسيق مع وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة والتخطيط التابعة للسلطة الفلسطينية.

١٤٠ - وتعد الشراكات مع الهيئات غير الحكومية المحلية والدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أحد الأوجه الهامة لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية، وقد تم توسيع نطاقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى أساسا إلى توفير ما قيمته ٧٧٧ ٢٨٢ ١ دولارا من الموارد الإضافية للمنظمات المجتمعية، فتعزز بذلك استقرارها المالي. وإضافة إلى

ذلك، نظمت أنشطة تقنية ومشتركة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. فعلى سبيل المثال، تواصل في الأردن مع اليونيسيف مشروع الأبوة الأفضل المصمم لإمداد الوالدين بالمعرفة والمهارات اللازمة لكفالة السلامة العقلية والجسدية لأطفالهم، وأتاح دعم المانحين التوسع في مكاتب تقديم المشورة القانونية بالمراكز المعنية ببرامج المرأة. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت دراسة استقصائية حول الإعاقة، أجريت بشراكة مع اليونيسيف والإدارة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب وبالتعاون مع منظمة غير حكومية محلية، إلى إنشاء برنامج توعية مجتمعي لفائدة اللاجئين المعوقين. ويتضمن البرنامج تدريب ٥٤ موظفا ومتطوعا وتقديم المواد التعليمية وتبادل الزيارات.

١٤١ - ويتمثل أحد أهداف الإدارة للسنة المقبلة في تعزيز الشراكات من خلال تطوير خريطة رقمية للخدمات الاجتماعية كي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون ومتطوعو المنظمات المجتمعية. وهذا جزء من نهج أكثر انتظاما لتحديد الموارد والخدمات من خارج الأونروا التي يمكن الاستفادة منها في أوساط اللاجئين لأغراض التخفيف أو الحد من الفقر والتدريب على المهارات وتقديم الخدمات المتخصصة أو إقامة شراكات جديدة.

التحديات والمعوقات والأهداف غير المحققة

١٤٢ - أجبر عدم كفاية تمويل برنامج الدعم الغذائي في حالات العسر الشديد سنة ٢٠٠٥ الوكالة على تقليص معونتها الغذائية في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن، واستلزم تجميدا لعدد الأشخاص الذين بالإمكان قبولهم في برنامج حالات العسر الشديد. وكان تمويل المانحين للمساعدة النقدية الانتقائية لحالات العسر الشديد أقل بكثير من الاحتياجات، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حد هذا، إلى جانب عدم توافر الدعم المنتظم أو الكافي من خارج الميزانية للبرامج الفرعية للخدمات الغوثية والاجتماعية الأساسية، من قبيل إصلاح المأوى، من جهود الوكالة الرامية إلى مساعدة اللاجئين الأكثر فقرا. ويثير قصور الوكالة المتزايد فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى المستضعفين قلقا خاصا في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أثرت النسب المتزايدة للفقر بشكل سلبي على أغلب جوانب برنامج الخدمات الاجتماعية. فلم تعد المنظمات المجتمعية، على سبيل المثال، قادرة على توليد الدخل الكافي من الرسوم من أجل دعم تكاليف إدارتها.

١٤٣ - وقد أدى عدم توافر عدد كاف من موظفي الخدمات الاجتماعية إلى مواجهة صعوبات في جمع البيانات اللازمة من أجل تحسين وضع البرامج وتنفيذها، كما حد عبء العمل المفرط على الموظفين الموجودين من تحقيق الفعالية، إذ يصل مثلا متوسط الحالات للأخصائي الاجتماعي الواحد ٢٥٠ أسرة. ولم تكن الموارد متوافرة لإجراء دراسة

استقصائية عن احتياجات اللاجئين، وخاصة تلك المتعلقة بالنساء والمعوقين والأطفال والشباب. وبقيت أيضا العديد من أنشطة التدريب التقنية الإقليمية المتصلة بمفاهيم وممارسات التنمية محدودة، بسبب اعتبارات متعلقة بالميزانية، كما لم يمكن توفير التدريب غير النظامي المطلوب في أثناء العمل الذي كان من المقرر تحقيقه من خلال تبادل الزيارات الميدانية.

١٤٤ - وتعاني الوكالة قصورا في قدرتها على معالجة الاحتياجات المتزايدة للاجئين الأكثر استضعافا، فيما يتعلق بالأعداد الكبيرة للأشخاص الموجودين تحت خط الفقر الذين لا يتلقون المعونة وفيما يتعلق بمعدل الإعانات. وتقل إعانات الأونروا للسكان المعسرين عسرا شديدا حاليا عن تلك التي تقدمها السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية لأسرها منخفضة الدخل. وسيتطلب سد الفجوة تعزيز الوصول إلى المستفيدين من برنامج العسر الشديد، وإيجاد مستويات ملائمة من الموظفين عددا ونوعا، ومناخا سياسيا واقتصاديا أكثر مواتاة، وخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.

دال - برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر

مقدمة

١٤٥ - بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة يواجه معوقات اقتصادية بسبب الأزمة الإنسانية التي طال أمدها، فقد أتاحت السنة الدولية للقروض البالغة الصغر للأونروا فرصة إثبات فعالية التمويل البالغة الصغر في مواجهة استمرار البطالة والفقر والإعسار. وأضاف برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر التابع للأونروا، إلى جانب أنشطة المساعدة في الحالات الطارئة، موارده المالية لدعم استراتيجيات تحمل الضغوط والبقاء الاقتصادي للأشخاص الأكثر فقرا من خلال تقديم القروض الموجهة للمشاريع البالغة الصغر والمستهلكين لآلاف الرجال والنساء والشباب الذين أجبروا على دخول القطاع غير النظامي في محاولة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وما زال البرنامج يضطلع بدور رائد في قطاع التمويل البالغ الصغر. فمن أصل ١٨٠ مليون دولار استثمرتها مؤسسات التمويل البالغ الصغر في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقد الماضي، قدم البرنامج نصف المبلغ المستثمر. وخلال العقد الحالي، قدم البرنامج ما يعادل ١,٤ قرضا لكل مشروع خاص في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٤، قدم البرنامج ٥٧ في المائة من ٠٠٠ ٢٦ قرض وزعها قطاع التمويل البالغ الصغر على المؤسسات الفلسطينية. ويعد البرنامج حاليا، بحصته في السوق، الدعامة الأساسية للخدمات المالية الأولية لجزء عريض من أفقر المشاريع البالغة الصغر، وخاصة الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها منظمات مشاريع أو منظمو مشاريع الشباب.

الأهداف

١٤٦ - واصل برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر تعزيز هدفه المتمثل في توفير تمويل بالغ الصغر مستدام ومتاح للجميع من أجل دعم الأعمال التجارية الصغيرة والمشاريع البالغة الصغر والمستهلكين الأكثر فقرا، فساعد بذلك على تطوير المشاريع وإيجاد الوظائف والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب والتخفيف من حدة الفقر وبناء أصول الأسر المعيشية في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. ومرة أخرى، زاد البرنامج مدفوعاته خلال الفترة السابقة وزاد نطاق إقراضه بنسبة إضافية قدرها ٢٦ في المائة.

١٤٧ - وبالرغم من أن برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر التابع للأونروا ما يزال عنصرا فاعلا متواضعا في قطاع التمويل البالغ الصغر في الأردن والجمهورية العربية السورية، فإنه حاليا أكبر مصدر للقروض المقدمة إلى المشاريع البالغة الصغر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بحيازته ٥٦ في المائة من جميع القروض غير المسددة لمؤسسات التمويل البالغة الصغر في نهاية سنة ٢٠٠٤. ومثلت هذه القروض ١٧ في المائة من السوق المحتملة التي تضم ٠٠٠ ٤٣ عميلا من أصحاب المشاريع البالغة الصغر التي قرر البنك الدولي أن بإمكانها الاستفادة من الوساطة المالية.

١٤٨ - وقدم البرنامج ٧٦٦ ١٩ قرضا تبلغ قيمتها ١٧,٧٢ مليون دولار لأعمال تجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. وتلقت صغار منظمات المشاريع ٢٥ في المائة من هذه القروض، في حين تلقى منظمو المشاريع الذين تقل أعمارهم عن ٢٨ سنة ٢٤ في المائة من القروض. ومنذ إنشائه سنة ١٩٩١، وزع البرنامج ٤٠٢ ٩٥ قرض تبلغ قيمتها ٩٨,٦١ مليون دولار.

إصلاح البرنامج والتنمية

١٤٩ - شرعت الوكالة في مبادرة جديدة هامة عندما أبرمت اتفاقا إداريا مع صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للتنمية الدولية من أجل إنشاء صندوق استئماني لدعم المشاريع الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يسمى صندوق فلسطين PalFund. وهذه أول مرة تعمل فيها الأونروا مع مثل هذه الآلية التمويلية التي أتاحت للبرنامج توسيع قاعدته من رأس المال. فبتعهد أولي بقيمة ٢,٥ مليون دولار للصندوق الاستئماني، قدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١,٥ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفع منها ٤٥٣ ١ قرضا للمشاريع البالغة الصغر.

١٥٠ - وقد أُنجزت إعادة الهيكلة التنظيمية للبرنامج على مستوى المكاتب الميدانية والمكاتب الفرعية من خلال ترشيد الوظائف القديمة وتعيين موظفين جدد. وقد عرقلت الحالة الاقتصادية إنهاء عملية إعادة الهيكلة في المكتب المركزي الجديد للبرنامج، ومما يعني إعاقة توليد العائدات الكافية لتغطية تكاليف جميع الوظائف الإضافية اللازمة. ونتيجة لذلك، تم تقليص الوظائف في المكتب المركزي الجديد إلى أدنى حد إلى أن يتحسن الأداء المالي للبرنامج.

١٥١ - وعلاوة على ذلك، فُرغ من العمل المتعلق بإعداد وثائق نظام جديد لإدارة المعلومات المتعلقة بالقروض وطُرح للمناقصة. وسيؤدي هذا النظام الجديد إلى التعجيل في اتخاذ القرارات ولا مركزية تدابير الرقابة وزيادة سرعة تدفق المعلومات وتحسين معايير إعداد التقارير. وسيقدم النظام تقارير متكاملة آنية للموظفين العاملين في المستويات الإدارية والمالية والتنفيذية متى احتاجوها. وسيكون العنصر الأخير في نموذج الأعمال التجارية الجديد الذي قدمه البرنامج وسيقوم بتحديث تام للطريقة التي يدير بها البرنامج عمله.

١٥٢ - وحدث تطوران هامان في البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أولا، تم إدخال خدمة قروض جديدة في إطار التمويل البالغ الصغر للإسكان في قطاع غزة. ومن شأن خدمة القروض الجديدة هذه أن تساعد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مخيمات اللاجئين وخارجها على تحسين حالة مآويهم الحالية وزيادة العرض من رصيد المساكن المخصصة للاجئين. ويجري حاليا تجريب الخدمة الجديدة ومنهجية الائتمان في قطاع غزة. وإذا ثبت نجاحهما هناك، فسيوسع نطاقهما كي يشمل الضفة الغربية والأردن والجمهورية العربية السورية فيما بعد. ثانيا، واصل البرنامج تطوير شبكة مكاتبه الفرعية من خلال الميزنة وزيادة عدد الوظائف اللازمة لمكتب فرعي ثان من المقرر فتحه في الأردن في وقت لاحق من سنة ٢٠٠٥. وما إن يكون بمقدور البرنامج ضمان التمويل، فسيفتح مكتبين فرعيين آخرين أحدهما في قلقيلية بالضفة الغربية والآخر في دمشق.

أثر التدابير التقييدية

١٥٣ - طوال استمرار الانتفاضة، تمكن برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر من الحد من أثر نظام الإغلاق وحظر التجول والقيود على إمكانية الدخول التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على عمليات الإقراض التي تقوم بها مكاتبه الفرعية من خلال نقل موظفي المكتب الفرعي للعمل في الفروع الأقرب إلى حيث يقطنون. ولكي يضمن البرنامج عدم تعطيل نظام الإغلاق لعمليات الإقراض التي يقوم بها، فقد أُجبر على تعيين كل موظفي

المكتب الفرعي الجديد محليا للحد من التغيب الذي يتسبب فيه عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مكان العمل بسبب نقاط التفتيش وحواجز الطرق.

١٥٤ - ومع ذلك، فإن هذا الحل غير ممكن على مستوى المكاتب الميدانية سواء في القدس أو قطاع غزة، لأن الموظفين يسافرون من كل أنحاء قطاع غزة للعمل في المكتب الرئيسي في مدينة غزة وأن أغلب موظفي البرنامج في القدس يعيشون في الضفة الغربية. وتعوق كبار الموظفين العاملين في القدس الذين يقطنون في الضفة الغربية القيود التي تمنعهم من قيادة سياراتهم بين منطقتين للقيام بعملهم، نظرا لأن السلطات الإسرائيلية ترفض الاعتراف بحقهم في قيادة السيارات في القدس، بما في ذلك القدس الشرقية. وبالتالي تظل إمكانية الوصول إلى أماكن العمل مشكلة رئيسية تواجه الموظفين، وخاصة في الضفة الغربية حيث قد يزيد إتمام الجدار العازل وفتح مجموعة من ''البوابات الحدودية'' من تعطيل العمليات.

١٥٥ - وفي قطاع غزة، ينتظر البرنامج نتائج فك الارتباط الإسرائيلي التي قد تكون سلبية أو إيجابية من وجهة نظر اقتصادية. فقد يعود فتح النظام التجاري بفوائد هامة طويلة المدى على الاقتصاد مع إعادة تنشيط أوساط الأعمال التجارية لطاقاتها العاطلة وشروعها في تطوير فرص جديدة في السوق. ومع ذلك، فمن شأن إلغاء إسرائيل من جانب واحد للاتحاد الجمركي المشترك مع السلطة الفلسطينية المتفق عليه بموجب بروتوكول باريس المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أن يحول حالة اقتصاد قطاع غزة الذي يمر بضائقة إلى فقر مدقع ويزيد من تقييد نشاط الأعمال التجارية.

١٥٦ - وأوقع الإضراب العام لموظفي الأونروا في المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ اضطرابا خطيرا في عمليات البرنامج في الضفة الغربية. وعرقل هذا جهود تقديم المساعدة التي يُضطلع بها البرنامج لمدة ستة أسابيع أغلقت خلالها كل المكاتب الفرعية لأن الموظفين المضربين منعوا الموظفين الآخرين من دخول مكاتبهم. وأدى هذا إلى هبوط معدلات سداد القروض لأن العملاء لم يتمكنوا من دخول المكاتب الفرعية للقيام بذلك، مما رفع حافظة الاستثمارات ''المعرضة للمخاطر'' وزاد تكاليف البرنامج. وقد أدت إجراءات الإضراب أساسا إلى ضياع المكاسب التي حققها البرنامج في الضفة الغربية في الفترة السابقة وكانت العقبة الأساسية أمام أي استرداد كبير للتكاليف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وثمة عقبة أخرى خلال هذه الفترة هي عدم إنفاذ القانون في العديد من مناطق الضفة الغربية، وهو ما كان يعني أنه لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم بشأن خرق العقود.

الاتجاه العام

١٥٧ - شهد البرنامج نموا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت إليه العودة إلى العمل بكامل الطاقة في قطاع غزة في بداية سنة ٢٠٠٥. ومع ذلك، أُحبط النمو في الضفة الغربية، كما ذكر آنفا. وبالرغم من التحديات، تجاوز البرنامج مرة أخرى أعلى معدل وصله قبل الانتفاضة للسنة الثانية عندما وزع ٧٦٦ ١٩ قرضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم الجزء الأكبر من الإقراض في قطاع غزة حيث وزع البرنامج ٤٩٤ ١١ قرضا مقابل ٢٠٥ ١٠ قروض في الفترة السابقة. وفي الضفة الغربية، وزع البرنامج ٧٤٤ ٤ قرضا مقابل ١٢٠ ٣ قرضا موزعة في الفترة السابقة. وقدمت أنشطة الإقراض في الأردن والجمهورية العربية السورية ٥٢٨ ٣ قرضا آخر. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فقد يتمكن برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع الصغيرة البالغة الصغر من تحقيق استدامة عملياته والاسترداد الكامل للتكاليف بحلول نهاية سنة ٢٠٠٥.

القروض الائتمانية للمشاريع البالغة الصغر

١٥٨ - لا تزال مبادرات تقديم قروض رأس المال المتداول قصيرة المدى للمشاريع البالغة الصغر تمثل الخدمة الأساسية للبرنامج. وطورت خدمة القروض المقدمة للمشاريع البالغة الصغر قبل حوالي عقد وهي تقدم حاليا في كل المكاتب الفرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. ويجري توجيه عدد متزايد من هذه القروض إلى الفقراء الذين يعملون في مشاريع غير نظامية. وتواصل الخدمة النمو مع انكماش الاقتصاد النظامي في الضفة الغربية وقطاع غزة ونمو المشاريع غير النظامية. وتبدأ هذه القروض الموجهة للمشاريع البالغة الصغر بما لا يزيد عن ٦٠٠ دولار، مع حصول بعض المقاولين الأرسخ قدما على قروض لا تزيد عن ٠٠٠ ١٢ دولار. وتلقى عدد من العملاء القدامى حاليا ما يصل إلى ١٨ قرضا من البرنامج خلال العقد الماضي. وبالرغم من حالة الركود الاقتصادي التي تواجه الأعمال التجارية الفلسطينية، فإن معدلات تسديد هذه الخدمة ظلت عالية، وتراوحت بين ٩٢ و ٩٩ في المائة في السنة في كل ميدان عمليات، باستثناء قطاع غزة حيث تراجعت إلى ٨٠ في المائة بسبب إضراب الموظفين. وقد وزع نحو ٥٩٣ ١٣ قرضا موجها إلى المشاريع البالغة الصغير قيمتها ١٣,٥٩ مليون دولار في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية. وقدم البرنامج حتى الآن ٧٣١ ٥٧ قرضا موجها إلى المشاريع البالغة الصغر قيمتها ٥٦,٩٩ مليون دولار.

الإقراض المضمون جماعيا

١٥٩ - ظلت خدمة الإقراض المضمون جماعيا الموجهة للنساء فقط قاصرة على قطاع غزة بسبب عدم توافر فرص في السوق لتطويرها في المراكز الحضرية خارج قطاع غزة. وقد تم تطوير هذه الخدمة في قطاع غزة قبل أزيد من عقد وكانت أداة ممتازة مكنت اقتصاديا للنساء المعوزات اللواتي لديهن فرص محدودة مولدة للدخل. وتعمل أغلب صاحبات المشاريع البالغة الصغر اللواتي تلقين مساعدة هذه الخدمة في القطاع غير النظامي حيث لا يتمكن في الغالب من تحقيق سوى إيرادات ضئيلة جدا. وتوفر هذه الخدمة قروض رأس المال المتداول للنساء اللواتي يستطعن زيادة حجم القروض بعد كل دورة تسديد ناجحة، مما مكنهن من تقوية أسواقهن وتطوير أعمالهن التجارية. وتقدم القروض للنساء المنتظمات في مجموعات، حيث يضمن بعضهن قروض البعض. وظل معدل تسديد هذه الخدمة ثابتا تماما عند ٩١ في المائة في السنة عام ٢٠٠٤. وقد وُزع نحو ٥٩٣ ٤ قرضا قيمتها ٢,٨٤ مليون دولار، في حين وزع ما مجموعه ٥٧١ ٣٣ قرضا مضمونا جماعيا قيمتها ٢٢,٢٨ مليون دولار منذ إنشاء الخدمة سنة ١٩٩٤.

تقديم القروض للمشاريع البالغة الصغر

١٦٠ - عانى سوق قروض الاستثمار الرأسمالي الموجهة للمشاريع الصناعية ومشاريع الخدمات من ضائقة شديدة منذ سنة ٢٠٠٠ مع إغلاق العديد من الأعمال التجارية أو تقليصها لقدرتها إلى حد كبير بسبب القيود الاقتصادية. وقرر البرنامج الإبقاء على حظر تقديم القروض من هذا القبيل في الضفة الغربية وأبقى نطاقها صغيرا في قطاع غزة. فقد كانت المخاطر المالية المرتبطة بتقديم خدمة القروض عالية المخاطر وطويلة المدى هذه في الاقتصاد السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة من الشدة بحيث لا يجدر التوسع في تقديم القروض. ومع ذلك، يستعد البرنامج حاليا لإعادة العمل بالخدمة وتقديمها من خلال المكتب الفرعي لرام الله في الضفة الغربية وزيادة تقديم هذه القروض في قطاع غزة في الفترة المقبلة. وسيحدد التقدم والانتعاش الاقتصاديان خلال الفترة المقبلة بالضرورة حجم وسرعة بدء التشغيل. وقد تم توزيع خمسين قرضا قيمتها ٠٠٠ ٤٦٠ دولار للمشاريع الصغيرة. ومنذ بدء العمل بالخدمة سنة ١٩٩١، تم منح ما مجموعه ٢٥٧ ١ قرضا للمشاريع الصغيرة قيمتها ١٨,٠٣ مليون دولار، حصلت صاحبات الأعمال التجارية على سبعة في المائة منها.

خدمة إقراض المستهلكين

١٦١ - في حين واجه سوق إقراض المستهلكين معوقات بسبب ارتفاع معدل البطالة، فقد وسع برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر نطاق خدمته لإقراض المستهلكين فشمل الطبقة العاملة والعاملين ذوي الدخل المنخفض من خلال مكتب رمال الفرعي بمدينة غزة. وسيزداد اتساع نطاق الخدمة كي يشمل المكاتب الفرعية الأخرى في قطاع غزة في بداية الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، عندما سيبدأ العمل بها في الضفة الغربية. وترمي خدمة الإقراض القصير المدى هذه إلى توفير قروض استهلاكية لأسر الطبقة العاملة غير القادرة على الحصول على قروض شخصية من المصارف. وتساعد هذه القروض الأسر الأفقر على جمع أصول الأسرة المعيشية ومواجهة حالات الطوارئ الصحية وتغطية العجز في الدخل من أجل توفير التعليم وغيره من الخدمات. ووزع البرنامج ٥٣٠ ١ قرضا استهلاكيا قيمتها ٠٠٠ ٨٤٠ دولار. وكان معدل سداد القروض سنة ٢٠٠٤ هو ٩٢ في المائة. ومنذ سنة ٢٠٠٢، وزع البرنامج ٨٤٣ ٢ قرضا استهلاكيا قيمتها ١,٤٨ مليون دولار على أسر الطبقة العاملة.

خدمة قروض الإسكان

١٦٢ - شرع البرنامج في طرح خدمة جديدة من خدمات التمويل البالغ الصغر موجهة للإسكان في قطاع غزة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم التصميم والموافقة على منهجية منح القروض ودليل الإجراءات وقاعدة البيانات واتفاقات القروض. وبدأ تسويق الخدمة الجديدة؛ وقدم العملاء المحتملون طلبات للحصول على قروض وكان منتظرا أن تمنح القروض الأولى في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وخلافا لقروض البرنامج الموجهة للأعمال التجارية، تستهدف هذه الخدمة فقط اللاجئين الفلسطينيين ومن شأنها أن تساعدهم على تطوير وتحسين وبناء منازل داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وفي البداية، ستجرب هذه الخدمة في قطاع غزة وبعدها ستمتد إلى الضفة الغربية وفيما بعد إلى الأردن والجمهورية العربية السورية.

البرنامج التدريبي للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر

١٦٣ - إضافة إلى خدمات التمويل البالغ الصغر، واصل برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر تقديم عدد من دورات التدريب على الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع من خلال البرنامج التدريبي للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر التابع له. ولسوء الحظ، لم يتلق البرنامج أية أموال من المانحين لتغطية نفقاته العامة الإدارية الضئيلة خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. وبالرغم من هذا، واصل تغطية تكاليف إدارة كل دورة تدريبية من رسوم الاشتراك التي يتحملها الطلاب. وقدم البرنامج ٥٦ دورة تدريبية في تنظيم المشاريع لفائدة ١ ٢١٠ مشاركين. ومنذ إنشاء البرنامج في عام ١٩٩٤ أدار ٣٩٢ دورة تدريبية شارك فيها ٨ ٤٨٣ طالبا.

ميدان العمليات بغزة

١٦٤ - بالرغم من التطورات المتزايدة في أماكن أخرى، ظل معظم نشاط البرنامج وقدرته المؤسسية وخدماته لتقديم القروض في قطاع غزة، حيث يوجد أكثر من نصف موظفي البرنامج الذين يزيد عددهم عن ٢٠٠ موظف في مكتب ميدان عمليات الوكالة ومكاتبه الفرعية الثلاثة. وباستثناء فترة أشهر قليلة اتسع فيها نطاق عمليات الإغلاق الداخلية، تغلب البرنامج في قطاع غزة على المشكلات بشكل أفضل مما حدث في الضفة الغربية، حيث عانى أكثر من عمليات الإغلاق الداخلي وانعدام سيادة القانون عموما. وخلال الفترة الحالية، نمت حافظة القروض المتداولة متجاوزة الحجم الذي حققته عند اندلاع الانتفاضة، فبلغت ٧ ٨٣٨ قرضا في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مقابل ٦ ٥٠٦ قروض في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لكن قيمة حافظة القروض غير المسددة لم تضاه بعد مبلغ ٦,٥٦ مليون دولار الذي بلغته في وقت سابق. وبالرغم من النمو الذي حققه البرنامج، فإنه لم يصل سوى إلى ٤,٥٦ ملايين دولار عند نهاية هذه الفترة. فقد وزع ما مجموعه ١١ ٤٩٤ قرضا قيمتها ٩,٣٨ ملايين دولار في قطاع غزة منذ سنة ١٩٩١، كما وزع ما مجموعه ٧١ ٠٨٢ قرضا موجهة للأعمال التجارية وللمستهلكين قيمتها ٧٣,١٦ مليون دولار في قطاع غزة.

ميدان العمليات بالضفة الغربية

١٦٥ - يتوقع أن يقدم المكتب الفرعي الجديد برام الله الذي افتتح في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق مساهمة كبيرة في نمو البرنامج. ووزع مكتب الضفة الغربية حتى الآن ٤ ٧٤٤ قرضا موجها للمشاريع البالغة الصغر قيمتها ٥,٠٩ ملايين دولار. ومنذ سنة ١٩٩١، وزع البرنامج ١٨ ٠٩٢ قرضا للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر قيمتها ٢٠,٦٢ مليون دولار حصلت العميلات على ستة في المائة منها. وبالرغم من أن اقتصاد الضفة الغربية يواجه مخاطر أكبر من اقتصاد قطاع غزة، فقد كان بمقدور البرنامج أن يحسن المعدل المنخفض نسبيا لسداد القروض في موعدها من ٧٠ في المائة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الأخير إلى ٧٧ في المائة في الفترة الحالية.

ميدان العمليات في الأردن

١٦٦ - تحسن أداء برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر في الأردن تحسنا كبيرا، عندما ازدادت كفاءة موظفي وإدارة المكتب الفرعي في استخدام منهجية البرنامج في منح القروض. ويواصل المكتب الفرعي للبرنامج في مخيم الوحدة الحفاظ على استمرارية عملياته، وتغطية كل تكاليف تشغيله من حافظته. وبعد إجراء عدد من تقييمات السوق، تقرر فتح مكتب فرعي جديد في وسط عمان قرب مخيم الحسين. وقد تم الانتهاء من وضع ميزانيات المكتب الجديد، وتحديد أماكن عمل جديدة، ويجري حاليا تعيين الموظفين وسيشرع المكتب الجديد في عملية منح القروض بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ووزع مكتب الوحدات الفرعي ٩١٩ ١ قرضا موجها للمشاريع البالغة الصغر قيمتها ٢,١٦ مليون دولار. ومنذ أن بدأ البرنامج عملياته الإقراضية في آذار/مارس ٢٠٠٣، وزع ٣١٣ ٣ قرضا موجها للمشاريع البالغة الصغير قيمتها ٣,٤٤ ملايين دولار. وتعد نوعية حافظة استثمارات البرنامج ممتازة بمعدل سداد سنوي بلغ ٩٧ في المائة في نهاية سنة ٢٠٠٤، ولكن إذا كان للبرنامج أن يحقق إمكاناته وأهدافه الطموحة، المبينة في خطته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، فسيكون عليه أن يكفل رأس مال قدره ٤ ملايين دولار للأردن.

ميدان العمليات في الجمهورية العربية السورية

١٦٧ - توسع نطاق المكتب الفرعي الأول للبرنامج في دمشق بشكل ملحوظ في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. فقد وزع مكتب اليرموك الفرعي ٦٠٩ ١ قروض موجهة للمشاريع البالغة الصغر قيمتها ٠٠٠ ٨٩٠ دولار. ومنذ أن بدأ البرنامج عملياته الإقراضية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وزع ٩١٥ ٢ قرضا موجهة للمشاريع البالغة الصغر قيمتها ١,٣٩ مليون دولار. كما حققت منطقة ميدان العمليات في سوريا معدل سداد سنوي بنسبة ٩٧ في المائة في نهاية سنة ٢٠٠٤.

هاء - العلاقات مع أصحاب المصلحة

١٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولت الوكالة اهتماما ملحوظا لدراسة السبل التي يمكن بها تنفيذ التوصيات الأساسية التي قدمت في مؤتمر جنيف المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بأسرع طريقة ممكنة. وعقدت اجتماعات مع المانحين وممثلي السلطة المضيفة من أجل الاشتراك في النظر في الطريق الذي ينبغي سلوكه مستقبلا والإبلاغ عن التقدم المحرز وعن العقبات التي تواجه في بداية التنفيذ. وفي الممارسة العملية، اتخذ العمل مسارين متوازيين: مسار مواضيعي يغطي المسائل المتصلة بالبرنامج، ومسار إداري يتناول سبل تنشيط الهياكل

القائمة وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة عامة، وذلك من خلال تحسين التشاور ونشر المعلومات.

١٦٩ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنشئ فريق عامل معني بالعلاقات مع أصحاب المصلحة وكلف بإجراء استعراض شامل لأداء الهيئات المنشأة قانونيا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والآليات غير الرسمية للتشاور المنشأة من قبل المفوض العام. وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات حضرها نحو ٥٠ مشاركا يمثلون الأونروا والسلطات المضيفة والمانحين. وانصب التركيز بشكل أساسي على أداء وتشكيل اللجنة الاستشارية والاجتماع غير الرسمي للمانحين الرئيسيين والسلطات المضيفة والربط بين الهيئتين: واتسع نطاق المناقشات بشكل كبير بشأن سبل تحسين الترتيبات الحالية للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والبرنامج. وتم الاتفاق على ضرورة زيادة الطابع الفني للاجتماع نصف السنوي الذي يعقده المانحون الرئيسيون وتوسيعه كي يشمل، ضمن ما يشمل، وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وجرى التوصل إلى توافق آراء بشأن ضرورة تنشيط اللجنة الاستشارية. وسيقدم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سنة ٢٠٠٥ من شأنه، في حال اعتماده، أن يوسع نطاق عضوية اللجنة بغية السماح بمشاركة أكثر فعالية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الوكالة.

١٧٠ - وفي المسار المواضيعي، عملت الوكالة بشكل وثيق ولمدة ستة أشهر مع المعهد الجامعي لدراسات التنمية التابع لجامعة جنيف والجامعة الكاثوليكية في لوفان، بلجيكا، من أجل تطوير منهجية لإجراء دراسات استقصائية شاملة عن أوضاع اللاجئين واحتياجاتهم في ميادين العمليات الخمسة كلها، ومن المقرر إجراؤها خلال سنة ٢٠٠٥. وستراعي نتائج الدراسات الاستقصائية في خطة الوكالة المتوسطة المدى التي يجري وضعها وسيتبعها، في مرحلة ثانية، تطوير أنظمة لإدارة المعرفة في الوكالة. كما اتجهت الوكالة سريعا إلى تنفيذ توصيات المؤتمر الأخرى، من خلال البحث مثلا عن سبل تعزيز حماية الأطفال وتوسيع نطاق برنامجها للصحة النفسية والاجتماعية.

واو - أنشطة جمع الأموال

١٧١ - وسعت الأونروا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نطاق أنشطتها غير التقليدية لجمع الأموال، مركزة على نحو خاص على مجالين واعدين: المانحون العرب، وخاصة أولئك الموجودون في بلدان مجلس التعاون الخليجي وإنشاء فرق دعم قطرية مستقلة.

١٧٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أنشأت الأونروا مكتبا لجمع الأموال في أبو ظبي على أساس تجريبي، بغية استكشاف إمكانيات المساعدة المحتملة من الأفراد والمؤسسات المدعومة

من الدول ومن الحكومات، وخاصة من أجل نداء الطوارئ من الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يحقق المكتب النتائج المرجوة، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قررت الوكالة أن تعيد العمل المتعلق بالمانحين العرب إلى مقرها في عمان. ويشهد نمو التبرعات العربية للوكالة (٦,٢٥ في المائة من مجموع الإيرادات حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥) على الإمكانات المحتملة، لكن التباين بين دعم المشاريع الكبيرة والمساعدة في الحالات الطارئة، من ناحية، وبين الدعم الأساسي الضئيل المقدم للميزانية العادية، من ناحية ثانية، ما زال كبيرا.

١٧٣ - كما عملت الأونروا على توسيع قاعدة مانحيها في أماكن أخرى من العالم، بحيث تصل إلى الأفراد والشركات والمنظمات غير الحكومية. وأنجز العمل المتعلق بإنشاء قاعدة بيانات رئيسية للتبرعات الخاصة التي نمت بشكل مطرد خلال السنوات الأربع الماضية. وأجرت الوكالة أيضا مناقشات مع شركة مايكروسوفت بشأن التعاون في عدد من المشاريع. وأجري بحث لوضع قائمة للمنظمات غير الحكومية الشريكة التي يمكن للوكالة أن تستفيد من خبرتها الفنية ودرايتها. كما كان هناك اهتمام متزايد من جانب المنظمات غير الحكومية الراغبة في تمويل مشاريع من خلال الأونروا أو العمل كشركاء تنفيذيين، وخاصة في ميدان العمليات بلبنان.

١٧٤ - وأدمج رسميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فريقان قطريان للدعم، أحدهما في الولايات المتحدة والآخر في إسبانيا. وسيقومان بجمع الأموال للوكالة وإطلاع الجمهور على أنشطة وبرامج الأونروا. وستركز الرابطة الموجودة في الولايات المتحدة على جمع الأموال من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة، بينما سيزداد تركيز الرابطة الإسبانية في بادئ الأمر على التعاون الحكومي الإقليمي والتماس مساعدة صناديق التنمية. ولكلتا الرابطتين شخصيتها الاعتبارية ومجلس إدارتها، وترأسهما شخصيات وطنية بارزة. ورغم تواضع التوقعات المتعلقة بحجم الأموال التي ستجمع في المرحلة الأولى، فإنه يتوقع من الرابطتين تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل المنظور. وستوسع الأونروا نطاق هذه الاستراتيجية إلى بلدان أخرى في حالة نجاحها.

زاي - نداءات الطوارئ

١٧٥ - التنفيذ - واصلت الوكالة تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة مركزة خلال الأشهر الستة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير على المعونة الغذائية، وإيجاد فرص العمل في الحالات الطارئة، وإصلاح المآوى وإعادة بنائها، وتقديم المساعدة النقدية، والدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة الصحية والتعليمية التكميلية. غير أنه خلال التخطيط لعام ٢٠٠٥، تقرر نقل عدد من الأنشطة إلى الميزانية العادية، اعترافا بالطبيعة

الطويلة الأجل للمشاكل التي تعالج ونظرا لنقص تمويل النداءات السابقة. ويدخل التوفير العاجل للوازم الطبية والمساعدة في تكاليف العلاج في المستشفيات والعلاج الطبيعي وإعداد برامج الصحة البيئية حاليا ضمن إطار برنامج الصحة، بينما يدخل الدعم النفسي والاجتماعي المقدم في الحالات الطارئة ضمن كل من برنامجي التعليم والصحة، والتعليم التعويضي في الحالات الطارئة وأنشطة التعليم عن بعد والأنشطة خارج المنهج المقدمة لتلاميذ المدارس والتدريب المهني في إطار برنامج التعليم.

١٧٦ - وشاركت الأونروا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بنشاط في عملية النداءات الموحدة التي نسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك بالمساهمة في إعداد وثيقة عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٥، والمشاركة في الاستعراض نصف السنوي. وتمشيا مع الممارسات السابقة، استهلت الوكالة نداءها للطوارئ ، الذي أُدرج بشكل كامل في النداء الموحد، لطلب تقديم مبلغ ١٨٥,٨ مليون دولار لتغطية متطلبات الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٧٧ - ونظرا لتلقي قدر غير كاف من الأموال في عام ٢٠٠٤، اضطرت الوكالة إلى إعادة ترتيب أولويات ندائها للطوارئ من أجل التركيز بشكل أولي على المعونة الغذائية وإيجاد فرص العمل في الحالات الطارئة وتقديم المساعدة النقدية. وساهمت التعهدات المخصصة الموجهة لنداء عام ٢٠٠٥ بشكل كبير في إعادة إسكان ما يربو على ٤٠٠ ٢ أسرة مشردة دمر جيش الدفاع الإسرائيلي مآويها.

١٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت الوكالة إعادة بناء ٢٧٣ مأوى في قطاع غزة ورممت ما مجموعه ٥٢ مأوى في الضفة الغربية. وأُبقي في المتوسط على ٥٢٥ ٦ وظيفة إضافية قصيرة الأجل داخل الوكالة طوال العام لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وأوجدت الأونروا ٨٨٦ ٠٣٧ ٢ يوما من أيام العمل المؤقت عن طريق التشغيل المباشر والمشاريع المجتمعية للتشييد وإقامة البنى التحتية. ووزعت الأغذية على ٦٧٥ ١٢٨ أسرة في المتوسط من الأسر الضعيفة في قطاع غزة و ٠٠٠ ٥٩ أسرة في الضفة الغربية خلال كل فصل. وقدمت الأونروا أيضا مساعدة نقدية انتقائية للأسر التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية. وفي إطار برنامج الصحة، قدمت العيادات المتنقلة في الضفة الغربية الرعاية الصحية الأساسية والإسعافات الأولية في ٨٧٧ ١٢٠ استشارة للمرضى الذين لا يستطيعون الوصول إلى مرافق الأونروا للرعاية الصحية بسبب القيود المفروضة على التنقل. وشملت الخدمات الصحية الأخرى في حالات الطوارئ المشورة النفسية - الاجتماعية، خاصة للأطفال، لتفادي المشاكل الطويلة الأجل والحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة. وتضمنت أشكال

المساعدة الأخرى في حالات الطوارئ توزيع الخيام والأغطية وأدوات المطبخ على الأسر المشردة وإصلاح المآوي.

١٧٩ - حالة التمويل - تلقت الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تبرعات موجهة إلى نداء الطوارئ لعام ٢٠٠٥ قدرها ٨٨,٤٨ مليون دولار، أو ٤٨ في المائة من المبلغ المطلوب، أما التبرعات المقدمة إلى نداء الطوارئ لعام ٢٠٠٤، الذي بلغ مجموعه ١٩٣,٦ مليون دولار، فبلغت ١١٠,٣ مليون دولار تمثل ٥٣ في المائة من الأموال المطلوبة. وبلغ ما أنفق من الأموال المقدمة استجابة للنداء ٤٧٦ ٩٦٠ ١٠٥ دولارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفصل الثالث

المسائل المالية

ألف – هيكل الأموال

١٨٠ – تلقت الأونروا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تبرعات وتحملت نفقات تندرج تحت العناوين التالية:

(أ) الميزانية العادية؛

(ب) ميزانية المشاريع؛

(ج) نداءات الطوارئ.

١٨١ – وغطت الميزانية العادية جميع النفقات المتكررة التي تكبدتها برامج الأونروا في مجالات التعليم والصحة والخدمات الغوثية والاجتماعية، وجميع مهام الدعم. وفي عام ٢٠٠٥، وردت الأنشطة الحيوية المدرجة في الخطة المتوسط الأجل بالإضافة إلى الأنشطة المدرجة في نداءات الطوارئ، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي – الاجتماعي والتعليم التعويضي والرعاية الصحية الإضافية كتسوية إجمالية للميزانية العادية المعتمدة أصلا.

١٨٢ – وغطت ميزانية المشاريع أموال المشاريع الواردة من أجل المشاريع والأنشطة غير المتكررة، من قبيل بناء المدارس والمراكز الصحية والبنية التحتية للصحة البيئية و برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

١٨٣ – واستهلت الأونروا سبعة نداءات للطوارئ في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الصراع المتواصل في ميداني عمل الوكالة في الضفة الغربية وغزة. واستهلت في عام ٢٠٠٤ نداءات لتقديم مبلغ ٢٠٩,٤ مليون دولار، منها نداء لتقديم مبلغ ١٥,٨ مليون دولار من أجل رفح في قطاع غزة، لتلبية الاحتياجات الملحة الناجمة عن عملية عسكرية إسرائيلية كبرى في أيار/مايو ٢٠٠٤. وبالنسبة لعام ٢٠٠٥، استهل نداء للطوارئ لتقديم مبلغ ١٨٥,٨ مليون دولار.

باء – الميزانية والإيرادات والنفقات

١٨٤ – تمثل بعض الخصائص التنظيمية التي تتسم بها الأونروا أهمية خاصة لحالتها المالية، مثل دور الوكالة كجهة تقدم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين مباشرة عن طريق منشآتها وموظفيها؛ وطابع القطاع العام الذي يميز خدمات الأونروا، بما في ذلك كونها متاحة لجميع الذين ينطبق عليهم تعريف الوكالة التنفيذي للاجئ الفلسطيني؛ والنمو المطرد على مر الزمن

في عدد المستفيدين من خدماتها بسبب النمو الطبيعي للاجئين؛ وافتقار الوكالة إلى إمكانية الاستعانة بمصادر الإيرادات التي تتاح عادة لكيانات القطاع العام كالضرائب أو الاقتراض، وما يصاحب ذلك من اعتماد الوكالة على التبرعات في الحصول على إيراداتها.

١٨٥ - تعد الأونروا ميزانيتها على أساس فترة السنتين رغم أن العمليات تُموّل على أساس سنوي. وحسنت عملية ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شفافية الميزنة عن طريق مواصلة صقل النهج القائم على تحقيق النتائج الذي أخذت به الوكالة في عام ٢٠٠٢، وإتاحة الفرصة أمام الجهات المانحة والسلطات المضيفة لمناقشة العملية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وآذار/مارس و أيار/مايو ٢٠٠٥).

١٨٦ - وتتسم ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالخصائص التالية:

(أ) أدمجت الجوانب البرنامجية للميزانية مع سرد الموارد باتباع نهج إداري قائم على تحقيق النتائج يربط الأنشطة البرنامجية والأهداف البرنامجية والإنجازات المتوقعة. وتُقيم هذه الانجازات باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية. ويعزز هذا النهج فائدة الميزانية بوصفها أداة تخطيطية وإدارية وأداة لجمع الأموال، ويحافظ في الوقت نفسه على الشفافية المالية للوكالة.

(ب) يحدد برنامج العمل الأهداف والمقاصد والنواتج المدرجة في الخطة والإنجازات المتوقعة التي تقاس بمؤشرات الأداء لجميع برامج الوكالة وبرامجها الفرعية. وترفق جميع الأنشطة المدرجة في الميزانية بتفسيرات ومبررات للبرامج.

(ج) تغطي ميزانية فترة السنتين الاحتياجات المالية للوكالة المتعلقة بالبرامج العادية، بما في ذلك الميزانية العادية وميزانية المشاريع.

(د) أتيحت بيانات من فترات السنتين السابقة لتيسير المقارنة، وحسب الاقتضاء، لتوفير بيانات أساسية يُكشف بالمقارنة بها عن اتجاهات البرامج والميزانية.

(هـ) كان المبدأ المسترشد به في إعداد الميزانية هو اتباع نهج قائم على الاحتياجات، مع رصد اعتمادات خاصة لإدماج أنشطة برنامجية رئيسية جديدة، من أجل تنفيذ التغييرات المعلنة من جانب السلطات المضيفة، والاستجابة للاحتياجات الأساسية ذات الأولوية والطبيعة المتكررة التي لم تلب بعد. واستخدمت افتراضات خاصة بالبرامج فضلا عن افتراضات استراتيجية أكثر عمومية، بما في ذلك تلك الواردة في الخطة المتوسطة الأجل.

١٨٧ - استعراض أداء الميزانية - أجريت استعراضات دورية لأداء الميزانية تشمل تقارير من مديري البرامج عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف البرامج المحددة في الميزانية، وذلك من أجل رصد التنفيذ. وقد عزز من فعالية نشاط الاستعراض هذا استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

١٨٨ - الميزانية العادية - بلغت الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٣٥١ مليون دولار، منها ٣٣٠,٣ مليون دولار للجزء النقدي و ٢٠,٧ مليون دولار للجزء العيني، الذي يتكون أساسا من الهبات المقدمة لبرنامج حالات العسر الشديد وبرنامج الدعم الغذائي. وتبلغ الميزانية العادية للوكالة لعام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٣٦١ مليون دولار، منها ٣٣٩,٣ مليون للجزء النقدي و ٢١,٧ مليون دولار للجزء العيني (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). وبالقيمة الحقيقية، كشفت ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عن نمو سلبي عند تسويتها بسبب الزيادات في أعداد السكان المستفيدين وفي معدل التضخم. وتتضمن ميزانية فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زيادة في الاحتياجات نظرا لأنها تستخدم ''نهجا قائما على الاحتياجات''.

١٨٩ - ميزانية المشاريع - بلغت ميزانية الوكالة للمشاريع لعام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٤٧,١ مليون دولار.

١٩٠ - الإيرادات ومصادر التمويل - بلغت الإيرادات ٤٧٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، منها ٣٤٢,٣ مليون دولار للميزانية العادية و ٢٢,٩ مليون دولار للمشاريع و ١١١ مليون دولار لنداءات الطوارئ. ومثلت التبرعات الواردة من الحكومات والجماعة الأوروبية ٤٥٠ مليون دولار أو ٩٤,٤ في المائة من مجموع الإيرادات (انظر المرفق الأول، الجدول ١١) وورد ما يناهز ١٦,٤ مليون دولار من مجموع الإيرادات لشراء السلع الغذائية الأساسية، وورد مبلغ إضافي قدره ١,٣ مليون دولار في شكل تبرعات عينية. وقدمت هيئات الأمم المتحدة الأخرى ١٧,٤ مليون دولار (٣,٦ في المائة من مجموع الإيرادات) لتغطية تكاليف تدبير الموظفين. ومولت الأمانة العامة للأمم المتحدة ١١٠ وظائف دولية، بينما مولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية أربع وظائف دولية في مجالي التعليم والصحة. وورد مبلغ ٨,٨ ملايين دولار المتبقي (اثنان في المائة من مجموع الإيرادات) من مصادر مختلفة مثل المنظمات غير الحكومية ومكاسب في أسعار الصرف.

١٩١ - النفقات والنتائج المالية - بلغ مجموع النفقات في عام ٢٠٠٤ ما قيمته ٥٠٣,٣ مليون دولار، منها ٣٣٢,٢ مليون دولار من الميزانية العادية، و ٣٧,٥ مليون دولار من المشاريع و ١٣٣,٦ مليون دولار من نداءات الطوارئ. وأنهت الوكالة عام ٢٠٠٤ بعجز قدره ٨,٧ مليون دولار في الميزانية الأصلية، ولكن الفرق بين الإيرادات النقدية الفعلية

ومقدارها ٣٢٢,٣ مليون دولار والنفقات النقدية الفعلية ومقدارها ٣٠٨,٣ مليون دولار، أسفر عن وجود فائض قدره ١٤ مليون دولار في الجزء النقدي من الميزانية العادية. وشمل هذا ١,٥ مليون دولار من مكاسب في أسعار الصرف. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، ألغت الإدارة النظام الإداري للموظفين لعام ١٩٩٩ لأنه أثر سلبيا على تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم، وأوجد تمييزا غير منصف بين الموظفين الذين يؤدون نفس الأعمال. ونشأ عن هذا مصروفات تقدر بمبلغ ٨ ملايين دولار سنويا.

١٩٢ - تعويضات نهاية الخدمة - لم تتضمن الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ولفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أي اعتمادات لتعويضات نهاية الخدمة التي ستدفع للموظفين المحليين إذا ما حُلّت الوكالة. ولم يكن بوسع الوكالة تمويل هذا الاعتماد. والمبلغ المقدر حاليا لتعويضات نهاية الخدمة البالغ قدره ١٥٦,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ يُمثل استحقاقا محتملا غير ممول على الوكالة.

جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية

١٩٣ - مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ - رصيد مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ بلغ ٣٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويمثل هذا الرصيد الفرق بين الإيرادات وقدرها ٨٢ مليون دولار والنفقات وقدرها ٥٢ مليون دولار.

١٩٤ - نداءات الطوارئ - بلغ رصيد نداء الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ما قيمته ٦٢,٥ مليون دولار، منه مبلغ ١٣ مليون دولار يمثل مبالغ متعهد بها لم ترد بعد. ومنذ توجيه النداء الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تلقت الأونروا تبرعات بلغت ٤١٠,٨ مليون دولار وتكبدت نفقات قدرها ٣٤٨,٣ مليون دولار.

دال - الحالة المالية الراهنة

١٩٥ - رأس المال العامل - بلغ رأس المال العامل ٤٦,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتضمن هذا ترحيل مبلغ ٣٦,٨ مليون دولار من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وساهم التطبيق المتواصل لضوابط مالية صارمة بالإضافة إلى مكاسب في أسعار الصرف في زيادة الإيرادات على النفقات بمقدار ٩,٧ ملايين دولار في نهاية العام.

١٩٦ - الوضع النقدي - تحسن الوضع النقدي للوكالة خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير من ١٣٤,٢ مليون دولار في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٢,١ مليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويعزى هذا التحسن في جانب منه إلى تسديد

السلطة الفلسطينية لضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع من السنوات الماضية. وما زالت هناك تبرعات نقدية معلنة غير مسددة في إطار الميزانية العادية بلغت ١٢,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، كان على السلطة الفلسطينية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مبلغ مستحق الدفع قدره ١٢,٤ مليون دولار من ضريبة القيمة المضافة.

١٩٧ - الحالة المالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ - بلغت النفقات النقدية المدرجة في الخطة لعام ٢٠٠٥ في البرنامج العادي ٣٨٦ مليون دولار مقابل إيرادات نقدية متوقعة قدرها ٣٥٩ مليون دولار.

الفصل الرابع

المسائل القانونية

ألف – موظفو الوكالة

اعتقال الموظفين واحتجازهم

١٩٨ – انخفض العدد الإجمالي لموظفي الأونروا المعتقلين و/أو المحتجزين من ٥٢ موظفا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤٥ موظفا في الفترة المشمولة بهذا التقرير (انظر المرفق الأول، الجدول ١٢). وتناقص عدد الموظفين المعتقلين و/أو المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية من ٣٤ إلى ٣١ موظفا. ومن بين هؤلاء ٣٠ موظفا من ميدان عمل الوكالة في الضفة الغربية وواحد من ميدان عملها في غزة. وحسب المعلومات الموثقة المتاحة للوكالة، أدانت محاكم عسكرية إسرائيلية تسعة موظفين بتهمة ارتكاب جرائم تتصل بالأمن، ووُجّهت تهم إلى سبعة موظفين آخرين. أما عدد الموظفين الذين اعتقلتهم و/أو احتجزتهم السلطات الفلسطينية فقد انخفض من ثمانية إلى ستة موظفين . وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ عدد الموظفين الذين ما زالوا قيد الاحتجاز لدى السلطات الإسرائيلية ١٨ موظفا، ولدى السلطات الفلسطينية موظف واحد. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُقل ثلاثة موظفين في الأردن وموظفان في لبنان أفرج عنهم جميعا دون توجيه أي تهم إليهم أو دون محاكمة بعد فترات احتجاز قصيرة. واعتُقل ثلاثة موظفين في الجمهورية العربية السورية حُقق مع اثنين منهم بشأن تهم بسيطة وأفرج عنهما، وما زال أحد الموظفين قيد الاحتجاز في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تورطه في نزاع أسري.

حماية الموظفين المحتجزين في إطار عملهم

١٩٩ – لم تقدّم إلى الوكالة في معظم الحالات معلومات وافية أو في الوقت المناسب لتحديد ما إذا كان اعتقال واحتجاز الموظفين يرتبطان بمهامهم الرسمية. وبالتالي لم تتمكن الوكالة من ضمان الاحترام الواجب للحقوق والالتزامات القائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ والنظام الإداري والأساسي ذي الصلة لموظفي الوكالة.

٢٠٠ – وفي حالة الموظفين الذين احتجزتهم السلطات الإسرائيلية، تلقت الوكالة في نهاية المطاف نسخا من بعض الوثائق الرسمية الصادرة عن المحاكم والتي تتعلق بالموظفين الذين وردت أنباء عن إدانتهم أو توجيه تهم إليهم. وفي حالة الموظفين المحتجزين لدى السلطات

الفلسطينية في قطاع غزة، لم يقدم إلى الوكالة أي معلومات استجابة لطلباتها. وقد أفرج عن ثلاثة موظفين اعتقلهم السلطات الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الضفة الغربية بعد احتجازهم لفترة قصيرة وقبل طلب أية معلومات أو تلقيها. وأُبلغت الوكالة أن موظفا رابعا اعتقلته السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية (أفرج عنه لحين محاكمته) يواجه تهما بالاشتراك في الجريمة في قضية قتل؛ واحتجز موظف خامس قُبيل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت السلطات اللبنانية إلى الوكالة معلومات كافية عن أسباب احتجاز موظفيها وذلك استجابة لطلبها، بينما اقتصرت الأسباب التي قدمت تبريرا لاحتجاز الموظفين في الأردن على الإشارة إلى أنها أسباب ''تتصل بالأمن''. وفي الجمهورية العربية السورية، حصلت الوكالة على معلومات رسمية كافية فيما يتعلق باعتقال ثلاثة موظفين.

سبل الوصول إلى الموظفين المحتجزين

٢٠١ - لم يسمح للوكالة بالوصول إلى الموظفين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وأفرج عن أربعة من بين الموظفين الذين كانت تحتجزهم السلطات الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير قبل تقديم طلب للوصول إليهم، بينما ظل طلب الوصول إلى موظف خامس معلقا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. أما في لبنان والأردن فقد أُفرج عن الموظفين قبل تقديم طلبات الوصول إليهم. وبالنظر إلى طبيعة الحالات الثلاث في الجمهورية العربية السورية، لم تتابع الوكالة لدى السلطات مسألة الوصول إلى المحتجزين.

٢٠٢ - نظرا لأن الوكالة لم تتمكن من زيارة أي من موظفيها المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية، فلا زالت أحوالهم غير معروفة. ولم يشتك من سوء المعاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي من الموظفين المحتجزين لدى السلطات الأردنية أو السورية أو اللبنانية أو الفلسطينية.

حرية تنقل موظفي الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة

٢٠٣ - ظلت السلطات الإسرائيلية تفرض قيودا شديدة على حرية تنقل موظفي الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة متذرعة بشواغل أمنية. وشملت هذه القيود الإغلاق الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض حظر التجول والإغلاق الداخلي، وإقامة نقاط تفتيش ثابتة ومتنقلة، واستمرار تطبيق إجراءات مرهقة تقتضي استخدام الموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تصاريح وبطاقات ممغنطة من أجل دخول إسرائيل والقدس الشرقية.

٢٠٤ - وواصلت السلطات الإسرائيلية أيضا فرض قيود على سفر موظفي الأونروا وعلى المركبات التابعة لها عبر الحدود ونقاط العبور، بما في ذلك جسر اللنبي (الملك حسين) بين الضفة الغربية والأردن ومعبر رفح بين قطاع غزة ومصر ومطار بن غوريون في إسرائيل. وأدت هذه القيود إلى زيادة في التكاليف وفي غياب الموظفين عن عملهم وفي الصعوبات التي تواجه تسليم الإمدادات الإنسانية، مما أدى إلى تعطيل برامج الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتنافى هذه القيود مع المبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والتبادل الثنائي للرسائل بين الوكالة وحكومة إسرائيل لعام ١٩٦٧ (اتفاق كوماي - مايكلمور).

٢٠٥ - وتذكر السلطات الإسرائيلية أن هذه القيود ضرورية بسبب اعتبارات الأمن العسكري أو الدفاع عن النفس، بما في ذلك التصدي للهجمات الإرهابية. وقد واصلت الوكالة تقديم الشكاوى إلى السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات، بما في ذلك خلال اجتماعات عقدت مع مسؤولي وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع الإسرائيليتين من أجل رفع القيود التي تضر بعمليات الوكالة أو التخفيف منها لتيسير حرية تنقل موظفي الوكالة والمنظمات الدولية والإنسانية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدى تحسن التنسيق مع ضباط الاتصال التابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى قدر من التحسن في تنقل الموظفين وإن لم يسفر عن تحسن كبير في الحالة عموما، وظلت حرية تنقل موظفي الأونروا أمرا لا يمكن التنبؤ به.

الإغلاق الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة

٢٠٦ - استمر العمل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، بالإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التي تنظم بشكل صارم دخول الموظفين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وخروجهم منهما. فقد ظل مطلوبا من موظفي الوكالة المحليين المنتمين إلى هاتين المنطقتين الحصول على تصريح للدخول إلى إسرائيل والقدس الشرقية. وظل المرور عند نقطة تفتيش إيريز أمرا لا يمكن التنبؤ به، مما عرقل عمليات مقر الوكالة ومكتبها الميداني في غزة.

٢٠٧ - وفي غزة، أغلق معبر إيريز إغلاقا تاما في وجه الموظفين المحليين لمدة ١٥٦ يوما وأغلق جزئيا خلال ٣٢ يوما. وتعرضت نقطة الدخول والخروج الأخرى المتاحة إليهم، وهي محطة رفح، للإغلاق التام لمدة ٨١ يوما وللإغلاق الجزئي لمدة ٢٠ يوما ، وللإغلاق في وجه الذكور البالغين من العمر بين ١٦ و ٣٥ عاما لمدة ٢٢٤ يوما. وأغلق تماما معبر سوفا،

وهو نقطة إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة، لمدة يومين وأغلق جزئيا لمدة ٢٥٩ يوما. وأغلقت تماما نقطة العبور الوحيدة الخاصة بالسلع التجارية، وهي معبر كرني، لمدة ٣٩ يوما وتعرضت لأعطال وظيفية وحالات توقف أخرى في أيام كانت خلالها مفتوحة شكليا. أما الضفة الغربية فكثيرا ما كانت تخضع لإغلاق خارجي كامل.

عمليات حظر التجول والإغلاق الداخلي في الضفة الغربية

٢٠٨ - خضع تنقل موظفي الأونروا في الضفة الغربية لقيود مشددة بسبب عمليات فرض حظر التجول والإغلاق. وكثيرا ما فُرض حظر التجول على المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين فأثر على حياة ٥٤٠ ١٥٠ من السكان في المتوسط شهريا. وقد فُرضت أشد القيود في نابلس والخليل. وحتى عند عدم وجود حظر التجول أو عمليات عسكرية، كثيرا ما كان يمنع الموظفون من الوصول إلى أعمالهم بسبب نقاط التفتيش وحواجز الطرق. وأبقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير على نقاط التفتيش الدائمة التي يديرها جيش الدفاع الإسرائيلي أو شرطة الحدود، وعلى أنواع مختلفة من الحواجز على جميع الطرق الرئيسية ومعظم الطرق الفرعية في جميع أنحاء الضفة الغربية. ورهنا بالحالة الأمنية، كثيرا ما أقام جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا نقاط تفتيش إضافية مؤقتة أو متنقلة. وتقام بشكل اعتيادي على الطرق والمسالك الترابية المؤدية إلى مداخل القرى ومخارجها موانع من الكتل الترابية والكتل الخرسانية والخنادق العميقة والحواجز والبوابات الحديدية. ووفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، انخفض عدد الموانع التي زاد عددها على ٧٠٠ مانع في بداية الفترة إلى ٦٠٥ موانع بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وتتوافر دلائل على حدوث انخفاض إضافي كبير في عدد تلك الموانع بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وعانى موظفو الوكالة من أصعب المشاكل عند نقاط التفتيش في منطقتي نابلس والخليل، ويعانون بشكل متزايد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في منطقة القدس. ووقع في المتوسط ٦٩ حادثة عبور كبيرة (المنع من الدخول أو تأخيره) في الشهر عند نقاط التفتيش، أثرت على ٢٩٠ موظفا يسافرون في مركبات الوكالة. وحيث أن معظم موظفي الوكالة يتنقلون إلى أماكن عملهم ومنها بسيارات خاصة في الضفة الغربية، فإن مشكلة الدخول كانت أصعب مما قد تشير إليه هذه الإحصائيات وحدها.

عمليات حظر التجول والإغلاق الداخلي في قطاع غزة

٢٠٩- ظل موظفو الأونروا في قطاع غزة يعانون من قيود شديدة مفروضة على تنقلهم نتيجة حظر التجول والإغلاق الداخلي. وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي فرض القيود على تنقل الأشخاص

والبضائع بتقسيم قطاع غزة إلى منطقتين وفي أحيان أخرى إلى ثلاث مناطق. وكانت نقطة تفتيش أبو هولي – غوش قطيف، وهي نقطة تفتيش دائمة في جنوب قطاع غزة، تفتح رسميا من الساعة ٦/٠٠ إلى الساعة ٢٠/٠٠، وكان هناك حظر على العبور بالمركبات الخاصة والعربات التي تجرها الحيوانات وسيرا على الأقدام. غير أن نقطة التفتيش أغلقت إغلاقا تاما أو جزئيا لمدة ٢٢٢ خلال هذه الفترة. وعقب انعقاد مؤتمر قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، خففت القيود وحالات التأخير بشكل كبير في نقطة التفتيش هذه وأيضا على الطريق الساحلي في مفترق نتساريم في وسط قطاع غزة حيث كثيرا ما قطع جيش الدفاع الإسرائيلي صلة الوسط والجنوب بمدينة غزة والشمال. وكان كل من الطريق الساحلي ونقطة تفتيش أبو هولي – غوش قطيف مفتوحا على مدار الساعة عموما. وفي ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥، رفعت القيود المفروضة على مرور المركبات الخاصة من نقطة تفتيش أبو هولي – غوش قطيف. ورغم ذلك، ظلت هناك معاناة من تأخير كبير في حركة المرور لأنه لم يسمح بهذه الحركة إلا في اتجاه واحد في كل مرة لأن السلطات الإسرائيلية كانت تفتش المركبات بصورة منتظمة في نقطة التفتيش، أو بسبب استمرار حالات الإغلاق بشكل متقطع.

الآثار العامة التي لحقت بعمليات الأونروا في قطاع غزة

٢١٠- نتيجة لعمليات الإغلاق والتأخير خسرت الوكالة نحو ٤٢٢ ٢٩ يوم تدريس تقدر تكلفتها بمبلغ ٢٦٨ ٥٩٢ دولارا في قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعت نحو ٦٩٥ ٩١ ساعة عمل نتيجة تأخر الموظفين من غير المدرسين في الوصول إلى العمل أو تعذر وصولهم إلى أماكن عملهم، وذلك بتكلفة تقدَّر بمبلغ ٦٢٨ ٣٠٦ دولارا. وعلاوة على ذلك، اضطرت الوكالة مرارا إلى حمل موظفيها المحليين الأساسيين على الإقامة بفنادق في مدينة غزة، وذلك بتكلفة ٦٨٠ ٩٦ دولارا لبدلات الإقامة في الفنادق ونقل الموظفين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، رفع بالنسبة لمركبات الأمم المتحدة الشرط (المفروض في نيسان/أبريل ٢٠٠٢) والذي يقتضي وجود ثلاثة أشخاص على الأقل في المركبات التي تعبر نقطة تفتيش أبو هولي – غوش قطيف.

المناطق المغلقة في قطاع غزة

٢١١- استمر العمل بأنظمة الإغلاق التي فرضت على منطقة السيفا المجاورة لمستوطنتي دوغيت وإيلاي سيناي في شمال قطاع غزة في تموز/يوليه ٢٠٠١ ، وعلى منطقة المواصي في الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وعلى منطقة محطة المعاني (المجاورة لمستوطنة كفر داروم) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وشملت أنظمة الإغلاق هذه حظر التجول في الليل،

وفرض قيود مشددة على حركة الأشخاص والسلع، وعمليات التفتيش المتكررة داخل المناطق وكانت منطقتا المواصي والسيفا تغلقان في بعض الأحيان إغلاقا تاما لفترات متطاولة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وضع جيش الدفاع الإسرائيلي سياجا جديدا حول منطقة أبو ناهية الفلسطينية، الواقعة جنوب مستوطنة كفر داروم، مضيفا بذلك ما يقرب من ١٨٠ شخصا داخل المحيط الجديد. وأتاحت نقطة دخول أقيمت على السياج عبور المركبات ومرور السكان مشيا على الأقدام.

٢١٢- وتأثرت سلبيا عمليات الأونروا في منطقتي المواصي ومحطة المعاني المغلقتين بسبب القيود الأمنية الشاملة. ومنعت الأونروا من جلب المقاولين ومواد البناء اللازمة لإصلاح مآوي اللاجئين إلى المواصي ومنعت شاحنات الأونروا التي تنقل المعونة الغذائية من دخول المواصي والسيفا. وأجبرت الأونروا على إنزال المعونة الغذائية وتمريرها عبر آلة للكشف بالأشعة السينية حتى تتمكن من إدخالها إلى السيفا. واعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٥، سمح للأونروا بإدخال الأغذية إلى المواصي باستخدام الطرق الخاصة بالمستوطنات والشاحنات الإسرائيلية المسجلة.

٢١٣- واستطاعت الوكالة، نتيجة لتحسن التعاون مع جيش الدفاع الإسرائيلي، تيسير دخول الموظفين الطبيين التابعين للأونروا وعمال النظافة والأخصائيين الاجتماعيين والمعونة الغذائية إلى المناطق المغلقة، وبالتالي تحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى السكان. إلا أنه رغم التنسيق المسبق، كان جيش الدفاع الإسرائيلي في بعض الأحيان يلغي الزيارات إلى هذه المناطق أو يؤجلها وينذر بذلك في وقت متأخر أو لا ينذر بالمرة، وعندما يسمح لموظفي الأونروا ومركباتها ومحتويات هذه المركبات بالدخول إلى تلك المناطق كانوا يُخضعون للتفتيش ويتعرضون للتأخير.

توسيع المناطق الأمنية والتمادي في هدم المنازل في غزة

٢١٤- واصل جيش الدفاع الإسرائيلي توسيع المناطق التي فرض فيها حظر التجول خلال ساعات الليل، لاسيما المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وللطرق المخصصة للإسرائيليين. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي على نطاق واسع أراضٍ زراعية ومساكن في هذه المناطق وأنشأ فعلا مناطق أمنية موسعة مجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وحدود إسرائيل مع مصر. واعتبر التنقل في هذه المناطق أمرا بالغ الخطورة حتى في ساعات النهار وذلك بسبب المخاطر التي يشكلها إطلاق النار من مواقع إسرائيلية مما أدى إلى تقييد عمليات الأونروا. ورغم اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، الذي دعا فيه المجلس إسرائيل على وجه التحديد إلى احترام التزاماتها بعدم هدم المنازل على نحو مخالف للقانون الإنساني

الدولي، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي هدم المنازل على نطاق واسع في قطاع غزة حتى نهاية عام ٢٠٠٤، فدمر ما مجموعه ٧٢١ منزلا أو ألحقت بها أضرارا بحيث يتعذر إصلاحها، وشردت ١٢٣ ١ أسرة. وألحقت أضرارا بالغة بـ ٣٩٢ من المنازل الأخرى باتت في حاجة إلى إصلاحات كبيرة. ولم تتمكن الأونروا من إعادة بناء سوى ٤٠٢ مأوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقديم المساعدة في إصلاح ٣٣٩ مأوى. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كان ١٤٨ مأوى آخر من أجل ١٦٥ أسرة في مرحلة إعادة البناء أو تقديم العطاءات، بينما كان يجري إصلاح نحو ٢٧٢ مأوى. ومنذ بداية الانتفاضة الحالية، دمر جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل كامل ٥٢١ ٢ من مآوي اللاجئين في قطاع غزة، مما أدى إلى تشريد ٣٣٧ ٤ أسرة أو ١٥١ ٢٤ شخصا. وخلال الفترة نفسها، أعادت الوكالة بناء ٧٧٥ مأوى من أجل ٨٣١ أسرة بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٢٠,٦ مليون دولار، تتضمن ١٤٨ مأوى توجد حاليا في طور التشييد أو تقديم العطاءات.

تصاريح الدخول ورخص قيادة المركبات التي تصدرها السلطات الإسرائيلية لموظفي الأونروا المحليين

٢١٥- تواصل حظر دخول إسرائيل والقدس الشرقية على الأشخاص الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية وقطاع غزة دون تصاريح خاصة، بمن فيهم موظفو الأونروا المحليون. وحتى يكون الموظفون المحليون مؤهلين للحصول على تصاريح، كان من المفروض عليهم أولا أن يحصلوا على بطاقات ممغنطة (يُدفع رسم للحصول عليها) تثبت أن بحوزتهم تصاريح أمنية.

٢١٦- وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حصل ٤٠١ من الموظفين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية (٨٤ في المائة من الموظفين البالغ عددهم ٤٧٤ موظفا الذين يشترط حصولهم عليها) على تصاريح صالحة لدخول القدس الشرقية. أما في قطاع غزة فلم يصدر سوى ٤٥ تصريحا من أصل ٦٧ تصريحا جرى طلبها. وكثيرا ما كانت ترفض طلبات الحصول على التصاريح لأسباب أمنية غير محددة. وعندما كانت تمنح هذه التصاريح فلا يصلح معظمها إلا لرحلات نهارية ولفترة ثلاثة أشهر فقط. وقدمت الوكالة أيضا طلبا وحصلت على تصريحين خاصين من أجل موظفين فلسطينيين يعملان في غزة يسمحان لهما بالمبيت في إسرائيل أو القدس الشرقية خلال تواريخ محددة. وخلال عمليات الإغلاق المتكررة لمعبر إيريز في وجه جميع الفلسطينيين، لم يكن يسمح للموظفين بالعبور على الرغم من حيازتهم تصاريح، بمن فيهم حاملوا بطاقات الهوية الصادرة في القدس.

٢١٧- وكانت التصاريح التي تمنح للموظفين المحليين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحظر على حامليها على وجه التحديد قيادة المركبات في القدس الشرقية أو إسرائيل.

السائقون الدوليون

٢١٨- اضطرت الوكالة إلى استخدام سائقين دوليين لجميع طرق البريد مع تحمل تكاليف إضافية كبيرة بسبب استمرار حظر قيادة المركبات في إسرائيل أو القدس الشرقية على الموظفين المحليين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية أو غزة.

معبر إيريز

٢١٩- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كما كان الحال في الفترة السابقة، كان يُسمح للموظفين الدوليين باستخدام معبر إيريز بين إسرائيل وقطاع غزة. وباستثناء عدد صغير ممن منحتهم السلطات الإسرائيلية مركزا دبلوماسيا، كان يطلب من الموظفين الدوليين تسليم مركباتهم وأمتعتهم الشخصية لكي تخضع لتفتيش يستغرق وقتا طويلا قبل دخول إسرائيل.

٢٢٠- وتزايدت القيود المفروضة على تنقل موظفي الأونروا والأمم المتحدة عبر معبر إيريز خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير وكانت كثيرا ما تغير دون إنذار أو تنسيق مسبق. وطلبت السلطات الإسرائيلية من الأونروا والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تمنح السلطات الإسرائيلية إشعارا كتابيا مسبقا ''بخمسة أيام عمل'' حتى يسمح للأشخاص، باستثناء أصحاب المركز الدبلوماسي، بالعبور إلى قطاع غزة للمرة الأولى، غير أن الامتثال لهذا الشرط لم يضمن الحصول على التراخيص دائما في الوقت المناسب.

٢٢١- وعقب عدد من الهجمات الفلسطينية الموجهة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي في معبر إيريز والمنطقة الصناعية المجاورة، فرضت السلطات الإسرائيلية مجموعة من التدابير التقييدية الإضافية التي تؤثر سلبيا على موظفي الأونروا وعمليات الوكالة. ومنع جميع موظفي الأمم المتحدة في الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من عبور معبر إيريز ما لم يكونوا بصحبة موظف يحمل تأشيرة دبلوماسية إسرائيلية.

٢٢٢- وكما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تمسكت الأمم المتحدة بقرارها بعدم الإذن لموظفيها بعبور إيريز مشيا على الأقدام. ولذلك، لم يستطع العديد من الموظفين العبور دخولا إلى قطاع غزة وخروجا منه إلا عند نقلهم بصحبة كبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين يحملون تأشيرات دبلوماسية إسرائيلية. غير أن هذا القيد خفف في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حيث صار من الممكن للموظفين الدوليين الذين لا يحملون تأشيرات دبلوماسية عبور إيريز ''استثنائيا'' في المركبات، لكن فقط في حالة تنسيق هذا التنقل مسبقا

مع السلطات الإسرائيلية قبل العبور. وظل هذا الاشتراط المتعلق بالتنسيق المسبق بشأن ''غير الدبلوماسيين'' قائما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢٣- وفي الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، منع الموظفون الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من غزة أو الضفة الغربية أو القدس من عبور إيريز في المركبات، وحتى في مركبات الأمم المتحدة التي يقودها سائقون دوليون. وبالتالي، لم يتمكن الموظفون الفلسطينيون عمليا عبور إيريز ولو كانت لديهم التصاريح اللازمة. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٥، سمح مجددا بالعبور في مركبات الأمم المتحدة التي يقودها سائقون دوليون لحاملي بطاقات الهوية من القدس الذين بحوزتهم تصاريح، وذلك شرط إعطاء إشعار مدته يومان. واعتبارا من منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وشرط إعطاء إشعار مدته يومان، سُمح بالعبور في هذه المركبات لحاملي بطاقات الهوية من غزة الذين بحوزتهم تصاريح إذا كانت لهم وظائف متوسطة وعليا داخل الوكالة ، وإن كان ذلك مع بعض الاستثناءات ووقوع حالات تأخير مفرطة في بعض الأحيان.

٢٢٤- وظل الاشتراط الذي فرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق والمتمثل في توقف جميع موظفي الأمم المتحدة في نقطة التفتيش الفلسطينية داخل غزة حتى تصرح السلطات الإسرائيلية بدخولهم عن طريق الهاتف قبل التحرك نحو المحطة الإسرائيلية يتسبب في حالات تأخير طويلة، كثيرا ما تستغرق عدة ساعات، وتعرض موظفي الوكالة لخطر لا لزوم له عندما يقع إطلاق للنار في المنطقة كما حدث بصورة متكررة. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٥، انخفض بشكل كبير وقت الانتظار للحصول على التصاريح في نقطة التفتيش الفلسطينية، ومع ذلك ظلت حالات تأخير مطولة وغير متوقعة تقع الفينة والأخرى.

المرحلة الأمنية الرابعة في قطاع غزة

٢٢٥- في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعلنت الأمم المتحدة المرحلة الأمنية الرابعة في قطاع غزة، التي تستلزم نقل الموظفين الدوليين باستثناء المعنيين مباشرة بعمليات الإغاثة في الحالات الطارئة أو الإنسانية أو المسائل الأمنية. وقد اتخذ قرار الأمم المتحدة نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية الموسعة في شمال قطاع غزة، مما جعل استخدام معبر إيريز يتسم بالصعوبة والخطورة. ولذلك، اعتبارا من ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، نقل تقريبا جميع الموظفين الدوليين العاملين بمقر الوكالة في غزة إلى القدس وعمان. ورغم القيام بعملية النقل، تواصلت جميع البرامج العادية وعمليات الطوارئ في قطاع غزة، وظل المكتب الميداني لغزة التابع للوكالة يعمل بكامل موظفيه. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعادت الأمم المتحدة

قطاع غزة إلى المرحلة الأمنية الثالثة وعاد الموظفون الدوليون العاملون في مقر غزة إلى مراكز عملهم.

جسر اللنبي (الملك حسين)

٢٢٦- طلبت السلطات الإسرائيلية في خمس مناسبات خلال تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، إخضاع الحقيبة الدبلوماسية للوكالة التي تمر من الأردن عبر جسر اللنبي للفحص بالأشعة السينية. وكانت الوكالة ترفض ذلك في كل مرة، وكان حامل الحقيبة الدبلوماسية يُعاد إلى الأردن أو يُسمح بمروره دون إجراء فحص بالأشعة السينية للحقيبة بعد تدخل من وزارة الخارجية الإسرائيلية أو جيش الدفاع الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لم تكن تخضع للتفتيش أمتعة الموظفين الدوليين العاملين في الضفة الغربية أو قطاع غزة الذين يحملون بطاقات صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أصبح يطلب من الموظفين مرة أخرى المرور عبر جهاز الكشف عن المعادن وإخضاع أمتعتهم للتفتيش.

٢٢٧- ومنذ متصف عام ٢٠٠٢، حددت السلطات الإسرائيلية من عدد الأشخاص الحاملين لبطاقات الهوية الصادرة في الضفة الغربية وغزة المسموح لهم بعبور جسر اللنبي إلى الأردن. واشترط على هؤلاء الأشخاص، ومنهم موظفو الأونروا المحليون، الحصول على حجز من السلطات الفلسطينية وبدء سفرهم انطلاقا من ''استراحة'' في أريحا، فيضطرون في بعض الأحيان إلى قضاء الليل كله انتظارا للنقل من الاستراحة إلى جسر اللنبي. وكان يشترط على هؤلاء الموظفين عموما حصولهم على تصريح من السلطات الأردنية قبل السفر حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ حيث ألغت السلطات الأردنية هذا الشرط. وسمحت السلطات الإسرائيلية فعلا، على أساس كل حالة على حدة، لقلة من كبار موظفي الوكالة الحاملين لبطاقات الهوية من غزة أو الضفة الغربية بالسفر بين غزة والقدس أو عمان عبر جسر اللنبي مباشرة دون استخدام الاستراحة في أريحا.

مطار بن غوريون

٢٢٨ -خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الوكالة غير قادرة على الحصول على تصاريح بالسفر من مطار بن غوريون للموظفين الحاملين لبطاقات الهوية من الضفة الغربية أو غزة. ونتيجة لذلك، اضطر هؤلاء الموظفون، الذين هم بحاجة إلى السفر جوا إلى وجهات أخرى، إلى السفر إلى عمان أو القاهرة من أجل استخدام مطاريهما، مما يؤدي إلى إطالة وقت السفر وزيادة نفقات الوكالة.

معبر رفح

٢٢٩- ظل معبر رفح نقطة الخروج الوحيدة من قطاع غزة المتاحة لمعظم موظفي الوكالة المحليين المسافرين في مهام رسمية. وقد أغلق المعبر خلال الفترة المشمولة بالتقرير إغلاقا تاما لمدة ٨١ يوما وأغلق جزئيا لمدة ٢٠ يوما. وحتى عندما كان المعبر مفتوحا، كثيرا ما كانت تلزم الموظفين عدة أيام للعبور نظرا للحشود التي تنتظر من أجل العبور وتحديد السلطات المعنية لعدد الأشخاص المسموح لهم بالعبور كل يوم. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٤، منعت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين الذكور، بمن فيهم موظفو الأونروا، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٥ عاما من استخدام معبر رفح. وعقب هجوم نفذه المقاتلون الفلسطينيون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أغلق المعبر إغلاقا تاما حتى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولم يستطع نحو ٣٧ من موظفي الأونروا المحليين الذي كانوا في أسفار إلى الخارج العودة إلى مراكز عملهم في غزة خلال هذه الفترة، مما نتج عنه ضياع كبير في الإنتاجية والتسبب في تكاليف باهظة للوكالة.

تأشيرات الموظفين

٢٣٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم ترفض السلطات الإسرائيلية منح التأشيرة لأي من موظفي الأونروا الدوليين وبدأت الموافقة على كثير من طلبات الوكالة المقدمة منذ وقت طويل للحصول على تأشيرات الخدمة لموظفي الأونروا المحليين والدوليين المعينين في مراكز عمل في الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان لكنهم في حاجة إلى السفر إلى مكاتب الوكالة في الضفة الغربية وغزة. إلا أنه عوض تأشيرات دخول متعدد صالحة لمدة عام واحد، أصبحت تصدر فقط تأشيرات دخول واحد صالحة لمدة ثلاثة أشهر. وفي الجمهورية العربية السورية، واجه بعض الموظفين الدوليين مصاعب في تجديد تأشيرات إقامتهم، وواجه بعض الموظفين الميدانيين الحاملين لجواز مرور الأمم المتحدة مصاعب في الحصول على تأشيرات الخروج. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أُبلغت الوكالة بأن صلاحية تأشيرات الخروج السورية ستخفض من ستة إلى ثلاثة أشهر، غير أن هذا الأمر ألغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي الأردن، جددت السلطات أخيرا في آذار/مارس ٢٠٠٥ تصريح الإقامة السنوية لموظف أعيد تكليفه بالعمل في الأردن بعد عمله في الضفة الغربية في عام ١٩٩٤.

تعيين الموظفين المحليين في الجمهورية العربية السورية والأردن

٢٣١- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت السلطات السورية على تعيين أربعة موظفين محليين بعقود محددة المدة لاعتبارات أمنية غير محددة. ولم يمنح أي من هؤلاء

الموظفين تصريحا أمنيا في وقت لاحق. واعترضت السلطات الأردنية على تعيين ١٣ مرشحا محليا لاعتبارات أمنية غير محددة. وقد منحت في وقت لاحق تصاريح أمنية لثلاثة من المرشحين.

باء – خدمات الوكالة وأماكن عملها

٢٣٢- تعتبر الوكالة أن استمرار القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية تنقل موظفي الوكالة ومركباتها وسلعها في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لا يتفق ومبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية جنيف الرابعة، واتفاق كوماي – مايكلمور لعام ١٩٦٧. فهذا الاتفاق يقتضي من الحكومة الإسرائيلية جملة أمور منها أن ''تسهّل مهمة الأونروا قدر استطاعتها، رهنا فقط بالنظم أو الترتيبات التي قد تتطلبها ''اعتبارات الأمن العسكري''. ولا تتفق السلطات الإسرائيلية مع الوكالة على نطاق الصياغة المتعلقة بالأمن العسكري، لكن بعض القيود لا علاقة لها بالأمن العسكري.

الحصول على الخدمات الصحية

٢٣٣- واجه المرضى والموظفون على السواء عقبات في الوصول إلى منشآت الخدمات الصحية في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تدابير جيش الدفاع الإسرائيلي التي تفرض قيودا على التنقل. والموظفون الطبيون الذين تأثروا بهذه القيود منهم الأطباء والممرضون والصيادلة وفنيو المختبرات وأخصائيو العلاج الطبيعي وفنيو الأشعة السينية، وضاع ما مجموعه ٢٨٨ يوما من أيام عمل الموظفين. وكثيرا ما تعذر على الأفرقة الطبية المتنقلة أداء عملها، كما أُغلقت المراكز الصحية إغلاقا تاما في خمس مناسبات نتيجة لحالات حظر التجول أو الإغلاق أو القيود على السفر التي يفرضها جيش الدفاع الإسرائيلي. وأصرت السلطات الإسرائيلية على ضرورة حصول جميع موظفي الأمم المتحدة المحليين على تصاريح خاصة لدخول المنطقة (''منطقة التماس'') الواقعة بين خط هدنة عام ١٩٤٩ وأجزاء من الجدار الفاصل المشيد داخل الضفة الغربية. وعلى وجه الخصوص، مُنعت الأفرقة الطبية التابعة للوكالة في عدد من المناسبات من دخول المناطق المحصورة في منطقة التماس مثل برطعة الشرقية لأن الموظفين المحليين ليست لديهم تصاريح.

٢٣٤- وتأثر أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة، لا سيما الرعاية الطبية المتخصصة في مجالات من قبيل أمراض القلب وطب الأطفال وطب النساء وطب العيون، حيث أن الموظفين الطبيين والعاملين في مجال الصحة كثيرا ما لم

يتمكنوا من الوصول إلى مراكزهم الصحية، مما أدى إلى ضياع حوالي ٢ ٥٢٨ يوما من أيام عمل الموظفين. وفرضت قيود مشددة على وصول الأفرقة الطبية التابعة للأونروا إلى مناطق مغلقة مثل المواصي والسيفا.

الاستفادة من المؤسسات التعليمية

٢٣٥- في الضفة الغربية، كثيرا ما لم يتمكن المدرسون، والتلاميذ، بدرجة أقل، من الوصول إلى مدارسهم بسبب عمليات الإغلاق الداخلي وحظر التجول والتأخير في المرور أو منع المرور في نقاط التفتيش. وخلال السنة الدراسية من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ حتى أيار/مايو ٢٠٠٥، ضاع على مدارس الوكالة في الضفة الغربية وعددها ٩٣ مدرسة حوالي ١ ١٩٣ يوما من أيام عمل المدرسين، مما يمثل خسارة اقتصادية للوكالة تقدر بحوالي ٢١١ ٣٢ دولارا. وقد كان عدد أيام عمل المدرسين التي ضاعت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أقل بكثير من عدد الأيام التي ضاعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وهي ٥١٨ ٦ يوما، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقل المدرسين وتعيينهم حتى يدرسوا ويعيشوا، قدر الإمكان، في نفس المواقع. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ضاع ٤١ يوما من أيام عمل المدربين في مراكز التدريب الثلاثة التابعة للأونروا في الضفة الغربية، مما يمثل خسارة اقتصادية إضافية تقدر بنحو ٥٥٨ ١ دولارا مقابل ضياع ٧٢٦ يوما من أيام عمل المدربين بتكلفة قدرها ٩٥١ ٢٧ دولارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ضاع في الضفة الغربية حوالي ٣٥٧ ١٢٠ يوما من أيام عمل المدرسين بتكلفة قدرها ٨١٣ ١٥٢ ١ دولار تحملتها الوكالة، وضاع ٣٨٢ ١٩ يوما من أيام عمل المدربين في مراكز التدريب بتكلفة قدرها ٢٩٦ ٧٤٩ دولار.

٢٣٦- وفي قطاع غزة، حالت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية دون وصول قرابة ٥١٢ مدرسا ومربيا إلى أماكن عملهم في أوقات مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي مدارس الأونروا البالغ عددها ١٨٠ مدرسة في قطاع غزة، ضاع نحو ٢٩١ يوما مدرسيا وقرابة ٥٠٨ ٢٧ أيام عمل للمدرسين، وذلك بتكلفة قدرها ١٦٠ ٥٥٠ دولارا تحملتها الوكالة. وفي مركز التدريب في غزة، ضاع ٩١٤ ١ يوما من أيام عمل المدربين وذلك بتكلفة قدرها ١٠٨ ٤٢ دولارات تحملتها الوكالة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ضاع على مدارس الأونروا في قطاع غزة قرابة ٩١٣ ٢٦٣ يوما من أيام عمل المدرسين، وذلك بتكلفة قدرها ٢٦٠ ٢٧٨ ٥ دولار تحملتها الوكالة، إضافة إلى ضياع ٠٩٩ ١٢ يوما من أيام عمل المدربين في مركز التدريب في غزة بتكلفة قدرها ١٧٨ ٢٦٦ دولارا.

٢٣٧- وفي حالة قطاع غزة بالذات تعتقد الأونروا أن الخسارة في وقت التدريس والحالة العامة التي شملت هجمات شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مدارس الأونروا في أثناء

ساعات التدريس ووقوع جرحى من الطلاب والموظفين داخل المجمعات المدرسية والقصف وإطلاق النار وهدم المنازل في المناطق المدنية، قد أثرتا سلبا على سلامة طلاب الأونروا وأدائهم الأكاديمي.

الحصول على الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٣٨- تأثر أيضا برنامج الأونروا للخدمات الغوثية والاجتماعية سلبا بالقيود المفروضة على التنقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد منعت السلطات الإسرائيلية أفرقة توزيع الأغذية في الضفة الغربية من الوصول إلى نقاط التوزيع الخاصة بهم، وتسبب حظر التجول والإغلاق في تغيير مواعيد توزيع الأغذية بشكل متكرر. ومُنع أيضا الأخصائيون الاجتماعيون بانتظام من الوصول إلى القرى والمناطق الريفية. وفي قطاع غزة، أفيد عن تعرض العمليات الغوثية الطارئة التابعة للوكالة وكذلك برامجها الغوثية العادية لحالات تعطيل مماثلة.

٢٣٩ - وواجهت الأونروا صعوبات في إمكانية وصول الأخصائيين الاجتماعيين وأفرقة توزيع الأغذية لمساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة التي تعيش في المناطق المغلقة، إلا أن التنسيق المسبق مع جيش الدفاع الإسرائيلي يَسَّر الوصول إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، تمكن فريق الوكالة للخدمات الغوثية والاجتماعية من الوصول إلى منطقة سيفا تسع مرات، وإلى منطقة المواصي ست مرات. وجرت عمليات التوزيع لحالات العسر الشديد وبرنامج الحوامل والأمهات المرضعات، وبرنامج الطوارئ رغم الصعوبات المستمرة. وعُلق برنامج الأغذية في الحالات الطارئة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١٠ حزيران/يونيه حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك بسبب المشاكل في نقل الحاويات من قطاع غزة وإليه.

أثر الجدار العازل بالضفة الغربية على اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا

٢٤٠ - تسبب الجدار العازل الذي يجري بناؤه في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في إيجاد قيود إضافية على حرية التنقل للأونروا والفلسطينيين المستفيدين من خدماتها. ووفقا للمعلومات التي جمعتها الأونروا، بدأ الجدار العازل بالفعل في التأثير سلبا على إمكانية الوصول إلى الأرض والخدمات وسبل المعيشة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة التماس أو بالقرب منها، أو على مقربة من الجدار العازل. ويجري عزل هؤلاء اللاجئين عن الأرض الزراعية وأماكن العمل، والمراكز التي تقدم الخدمات الصحية أو التعليمية أو غيرها من الخدمات.

٢٤١ - وسيوجد الجدار العازل زيادة في الطلب على خدمات الوكالة، وسيزيد في الوقت نفسه من صعوبة تقديم هذه الخدمات. ويلزم الآن أن يكون لدى الفلسطينيين تصاريح من أجل الإقامة في منطقة التماس أو دخولها، مما يفاقم من المشاكل المتصلة بإمكانية الوصول. وظلت الأونروا ترفض القبول بنظام التصاريح لمنطقة التماس فيما يتعلق بدخول موظفي الوكالة المحليين، مما يتسبب في حالات تأخير ومنع من الوصول. وفيما يتعلق بالعدد الكبير من الفلسطينيين ممن يحتاجون إلى دخول منطقة التماس للوصول إلى أراضيهم الزراعية، يشير الرصد الذي تقوم به الأونروا إلى أن الأهلية للحصول على تصريح أصبحت تعتمد اعتمادا متزايدا على إثبات ملكية الأرض، لا على الاعتبارات الأمنية. إضافة إلى ذلك، يجري الآن في بعض المناطق رفض المتقدمين الذين حصلوا على تصاريح من قبل، وذلك على أساس عدم وضوح حقهم في ملكية الأرض محل النظر.

٢٤٢ - ومن بين البوابات المُقامة حاليا في الجزء الشمالي من الجدار العازل والبالغ عددها ٦٣ بوابة، لا يُفتح عموما إلا ٢٥ بوابة لحملة التصاريح. ويُفرض على كل واحد من حملة التصاريح استخدام بوابة معينة، غالبا ما يكون لها مواعيد فتح وإغلاق غير منتظمة وغير ثابتة، وربما لا تكون هي البوابة الأقرب لأرضه. ونتيجة لذلك، فإن العديد من أصحاب الأراضي الحاصلين على تصاريح، بمن فيهم اللاجئون المسجلون لدى الأونروا، قلما يزرعون أراضيهم أو لا يزرعونها أبدا. أما العمال الذين لا يملكون أرضا ويعيشون خارج منطقة التماس، فليسوا مؤهلين للحصول على تصاريح كما تنقصهم مصادر بديلة للدخل.

٢٤٣ - ويساور الأونروا القلق من أن هذه المشاكل سوف تتكرر في العديد من المناطق الريفية فيما يمتد الجدار العازل في وسط الضفة الغربية وجنوبها. وفي القدس، يثير الجدار العازل قلقا من الجانب التنفيذي بالنسبة للأونروا نظرا لعدد وأهمية منشآت الأونروا ذات الصلة، لا سيما في مخيم شعفاط، والقيود المفروضة على حرية التنقل التي تواجه بالفعل موظفي الأونروا في الضفة الغربية ممن يدخلون القدس الشرقية.

معبر كرني

٢٤٤ - يُطلب من الأونروا أن تُوجِّه شحناتها من السلع والإمدادات الإنسانية المتجهة إلى قطاع غزة من خلال معبر كرني، باستثناء مواد البناء التي تدخل قطاع غزة من معبر صوفا. وأبقت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على تحصيل رسم عبور عند معبر كرني من الحاويات المتجهة إلى قطاع غزة، قدره ١٥٠ شاقلا إسرائيليا جديدا (٣٣ دولارا تقريبا) للحاوية البالغة ٢٠ قدما، و ٢٠٠ شاقل (٤٤ دولارا تقريبا) للحاوية

البالغة ٤٠ قدما؛ و ١٥٠ شاقلا إسرائيليا جديدا لكل من الحاويات الفارغة المغادرة. وترى الأونروا أن هذا الرسم يعد ضريبة ينبغي إعفاء وكالات الأمم المتحدة منها بموجب الإعفاء من الضرائب الذي تمنحه اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وطلبت الوكالة مرارا من السلطات الإسرائيلية إعفاء على ذلك الأساس، لكن دون جدوى. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أُجبرت الأونروا على دفع ٦٨٩ ٤٨٤ دولارا من تلك الضرائب، دفع منها ٥٧٢ ٢٢٣ دولارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

٢٤٥ - وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، وبعد أن استُخدمت حاوية فارغة من قطاع غزة في إخفاء مقاتلَين فلسطينيَين قاما بعد ذلك بهجوم مسلح في ميناء أشدود، استُحدثت إجراءات جديدة في كرني، تسببت في تعطيل قدرة الوكالة على إحضار حاويات مملوءة إلى قطاع غزة، وإعادة الفارغة منها إلى إسرائيل. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فرضت السلطات الإسرائيلية حظرا على حركة الحاويات الفارغة الخارجة من قطاع غزة، وذلك بانتظار الحصول على جهاز جديد للتصوير بالأشعة السينية، الذي لم يصبح جاهزا للعمل إلا في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي محاولة للسماح لبعض شحنات الأونروا من السلع الإنسانية بالدخول، وافقت السلطات الإسرائيلية في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على دفع التكاليف الأساسية لنقل هذه السلع من شاحنة إلى أخرى. وفي الممارسة العملية، لم تتحمل السلطات الإسرائيلية جميع التكاليف؛ كما كان هناك قدر كبير من الانسكاب والكسر في أثناء العملية؛ وبدا أن النظام لا يتحمل أكثر من أربع إلى ست حمولات للحاويات يوميا، فيما تحتاج الوكالة إلى جلب حمولة ٢٠ حاوية يوميا في المتوسط. وقد توقف هذا الإجراء في آب أغسطس ٢٠٠٤، عندما رفضت السلطات الإسرائيلية الاستمرار في دفع التكاليف الأساسية.

٢٤٦ - ولم تتمكن الوكالة، خلال الفترة من حزيران/يونيه حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ من تلقي حاويات كافية عن طريق معبر كرني. وبناء عليه، أُجبرت الوكالة على تأخير توزيع المعونة الغذائية الطارئة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والذي كان مقررا بدؤه في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبعد مفاوضات مطولة، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي للوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بإدخال ٣٣٩ حاوية كاملة من خلال معبر صوفا، على أساس أنه بالإمكان إعادة نفس الحاويات بعد تفريغها إلى إسرائيل من الطريق نفسه. وفي واقع الأمر، لم يسمح جيش الدفاع الإسرائيلي بإعادة تلك الحاويات من معبر صوفا، وظلت الحاويات محتجزة في غزة لأشهر عديدة ليصبح مجموع الرسوم المستحقة كغرامة تأخير نحو ٩١٥ ١٥٥ ١ دولارا.

٢٤٧ - وبعد هجوم شنه المقاتلون الفلسطينيون عند معبر كرني، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأسفر عن مقتل ستة إسرائيليين، أُغلقت المحطة حتى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عندما أعيد فتحها مع اتخاذ إجراءات أمنية معززة. وبحلول ذلك الوقت، تراكمت ٩٤٢ حاوية تابعة للوكالة في ميناء أشدود الإسرائيلي كانت متجهة إلى قطاع غزة، وظلت ٣٦٣ شاحنة فارغة محتجزة داخل قطاع غزة. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وافقت السلطات الإسرائيلية على إجراء جديد تجلب الوكالة بمقتضاه جميع الشاحنات إلى قطاع غزة من خلال معبر صوفا، وتعيد الحاويات الفارغة إلى إسرائيل عن طريق معبر كرني. وقلل هذا الترتيب تدريجيا عدد الحاويات الفارغة داخل قطاع غزة، وسمح للوكالة بجلب نحو ٤٤٠ حاوية في غضون الشهر التالي. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي معبر صوفا أمام دخول المزيد من الحاويات. وعلى الرغم من ذلك، صُرح بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بمرور الحاويات المتراكمة على أرصفة ميناء أشدود والمتجهة إلى قطاع غزة، وتلك الفارغة داخل القطاع.

٢٤٨ - وتسببت تدابير الإغلاق واسعة النطاق لمعبر كرني المعمول بها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والتي ضاعفت من تأثيرها حالات التأخير في السماح بإخراج الحاويات الفارغة التي دخلت قطاع غزة، في تحمل الوكالة لرسوم تخزين وغرامات تأخير زائدة، بلغت نحو ٦,٥ مليون دولار بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

٢٤٩ - وأوقفت السلطات الإسرائيلية، في آذار/مارس ٢٠٠٥، الواردات العادية للوكالة من البنزين (الوقود) إلى قطاع غزة عن طريق معبر كرني، متذرعة بشواغل غير محددة تتعلق بالسلامة والأمن. وعلى الرغم من سماح السلطات الإسرائيلية بتسليم شحنة ''استثنائية'' في أيار/مايو ٢٠٠٥، إلا أنه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ظل الحظر قائما، وكانت المناقشات مستمرة بغية التوصل إلى حل مقبول.

ميناء أشدود

٢٥٠ - ظلت الوكالة تواجه صعوبات وتتكبد نفقات إضافية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الإجراءات التي بدأ العمل بها في ميناء أشدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والتي تقتضي إخضاع الشحنات التابعة للأونروا لتفتيش أمني من السلطات الإسرائيلية قبل تخليصها من قبل مسؤولي الجمارك الإسرائيليين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، جرى تركيب جهاز للأشعة السينية في ميناء أشدود، يستطيع فحص حاويات بكاملها، مما أدى إلى تقليل الوقت المطلوب للتخليص الأمني للشحنات. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب

تعطل جهاز التصوير بالأشعة السينية بشكل متكرر، يستمر الإجراء في التسبب في حالات تأخير وتحمل مصاريف مناولة وتخزين وغرامات تأخير زائدة.

٢٥١ - وفرضت السلطات الإسرائيلية قيودا أخرى تعتبرها الوكالة غير مسموح بها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ومنذ بداية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، رفضت السلطات الإسرائيلية السماح بإدخال خمس شحنات من المواد الكيميائية استوردتها الأونروا لاستخدامها في برامجها للصحة والتعليم والصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما نتج عنه دفع رسوم تخزين إضافية ورسوم ذات صلة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار تقريبا. ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، رفضت السلطات الإسرائيلية الإفراج عن شحنة تابعة للوكالة تتكون من ٣٣ سيارة من طراز فيات بونتو، مما أسفر عن تكبد رسوم تخزين إضافية ورسوم ذات صلة قدرها ٠٠٠ ٥٩ دولار تقريبا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، منعت السلطات الإسرائيلية دخول شحنة معدات طبية على أساس أنها تحتوي على زجاجات لعينات البول مصنعة في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تكبد رسوم تخزين إضافية وذات صلة قدرها ٠٠٠ ٨ دولار تقريبا، وذلك بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي رد على احتجاجات الوكالة فيما يتعلق بتلك الزجاجات، أشارت وزارة الخارجية أن الوكالة لا ينبغي أن تستورد سلعا من ''بلدان معادية''، حيث أن هذه الواردات تخالف القانون الإسرائيلي؛ ويتعين أن تشتري الإمدادات من إسرائيل عوضا عن ذلك. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت هذه الأمور دون حل.

المرور عبر نقاط التفتيش

٢٥٢ - أوقفت مركبات الأونروا التي تقل موظفيها في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل منتظم عند نقاط التفتيش، ولفترات طويلة في كثير من الأحيان؛ جرى خلالها تدقيق في الهويات وعمليات تفتيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع نحو ٨٢٩ حادثة هامة من حوادث التأخير أو منع عبور موظفي الأونروا ومركباتها عند نقاط تفتيش في الضفة الغربية. ومسّت هذه الحوادث نحو ٤٨٨ ٣ موظفا في الأونروا، وأدت إلى فقدان ٠٣٠ ٤ ساعة عمل (أي ما يعادل ٥٣٧ يوم عمل). وفي بعض الحالات صودرت بطاقات هوية الموظفين الصادرة عن الأونروا، وصدرت في بعض الأحيان استدعاءات لموظفي الوكالة بالمثول للاستجواب. وفي عدد من الحالات، اعتدى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على الموظفين بدنيا في أثناء انتظارهم عند نقاط التفتيش. وفي قطاع غزة، كثيرا ما تُبقى مركبات الأونروا منتظرة في نقطة التفتيش الواقعة عند مفترق أبو هولي - غوش قطيف، حيث يجري تدقيق في الهويات وعمليات تفتيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت نحو ٨٩ حادثة

هامة جرى فيها تأخير أو منع عبور موظفي الأونروا ومركباتها عند نقاط تفتيش في قطاع غزة.

عمليات تفتيش المركبات والسلع

٢٥٣ - طلبت السلطات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تفتيش مركبات الأونروا في أحيان كثيرة. وتتبع الوكالة سياسة رفض هذه المطالب والاحتجاج على عمليات التفتيش هذه عند وقوعها.

مشاريع البناء

٢٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرَّضت مشاريع البناء التي تقوم بها الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة للتأخير أو الإيقاف الكلي بسبب القيود المفروضة على تنقل الأفراد والمركبات والسلع، وكذلك بسبب النقص في مواد البناء. وفي الضفة الغربية على سبيل المثال، وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت ستة مشاريع للتأخير بما مجموعه ٦٧ يوم عمل، وذلك من أصل ١١ مشروع بناء قيد التنفيذ؛ وعُلق مشروع لمدة ١٣ شهرا بسبب مواجهة صعوبات مع السلطات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، عُلق مشروعا بناء بميزانية إجمالية بلغت ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وذلك لما بلغ مجموعه التراكمي ٣٤ يوما؛ في حين أوقف جزئيا ١٦ مشروع بناء بقيمة تقدر بنحو ٤,١ ملايين دولار؛ وجرى تأخير ١٨ مشروعا في مجال البنية الأساسية للصحة البيئية، بميزانية بلغت ٩,٨ ملايين دولار. كما استمر تعليق إصلاح أكثر من ٧٠٠ مأوى حتى إشعار آخر، لأنها تقع على مقربة من مستوطنات إسرائيلية أو من مواقع تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولأنها معرضة لخطر إلحاق أضرار بها أو تدميرها في عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي لبنان، قام الجيش اللبناني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، برفع القيود المفروضة على نقل مواد البناء إلى مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان، والتي ظلت قائمة لبضع سنوات؛ إلا أنه أُعيد فرضها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

برنامج موظفي دعم العمليات

٢٥٥ - استمر برنامج موظفي دعم العمليات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقام البرنامج، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدور قيِّم في تيسير مرور موظفي الأونروا ومركباتها، بما فيها سيارات الإسعاف والقوافل الإنسانية، عبر نقاط التفتيش في الضفة الغربية، ودخولهم إلى المناطق المغلقة وغيرها من المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة؛ وكذلك في الإبلاغ عن الأزمة الإنسانية المتصاعدة في

أوساط السكان الفلسطينيين الذين تقدم لهم الأونروا المساعدة؛ وفي الرصد والتفتيش المنتظمين لمنشآت الأونروا.

٢٥٦ - وعلى سبيل المثال، في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وبعد الهجمات التي شنها المقاتلون الفلسطينيون بصواريخ القسام من قطاع غزة على المستوطنات الشمالية ومدينة سديروت الإسرائيلية المجاورة والتي أسفر بعضها عن خسائر بشرية في صفوف الإسرائيليين، شن جيش الدفاع الإسرائيلي مجموعة عمليات رئيسية في الجزء الشمالي من قطاع غزة، بما في ذلك بيت حانون وبيت لاهيا والجزء الشمالي من جباليا. ومن خلال الاتصال بجيش الدفاع الإسرائيلي، قام موظفو دعم العمليات بتيسير الوصول لتوزيع السلع الغذائية على سكان بيت حانون، وبتيسير وصول شحنات الوقود من أجل مضخات المياه والمولدات الكهربائية التابعة للبلدية. وخلال الأعمال العسكرية، قام موظفو دعم العمليات باصطحاب موظفي الأونروا يوميا إلى بيت حانون ومنها، وذلك بهدف الإبقاء على الحد الأدنى من الخدمات الطبية في مركز الأونروا الصحي هناك. وفي الضفة الغربية قام البرنامج، بالإضافة إلى أنشطته الأخرى، بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتأثير الجدار العازل من الناحية الإنسانية، مركزا على المسائل الرئيسية ومن بينها إمكانية الوصول والصحة والتعليم والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين المحاصرين داخل منطقة التماس أو في المناطق المغلقة. وتمكن موظفو دعم العمليات، من خلال وجودهم وعمليات الإبلاغ التي يقومون بها ومهامهم الأخرى، من توفير قدر من الحماية لموظفي الوكالة المحليين وللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك، قام موظفو دعم العمليات بتفتيش جميع المنشآت في قطاع غزة والضفة الغربية.

التدخل المسلح من قِبَل السلطات الإسرائيلية

٢٥٧ - في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أُطلق ما بدا أنه طلقات تحذيرية من موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي على قافلة لمركبات تابعة للوكالة، تحمل علاماتها بوضوح، في ضواحي بيت حانون. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أوقف جيش الدفاع الإسرائيلي مستوصفا صحيا متنقلا تابعا للأونروا، وأجبر السائق والموظفين الطبيين على الخروج من المركبة تحت تهديد السلاح وقام بتفتيشها. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أُوقف سائق تابع للأونروا، كان ينقل لقاحات إلى مركز صحي تابع للأونروا، عند نقطة تفتيش متنقلة في وادي الباذان بالقرب من نابلس، حيث ضرب جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي زجاج السيارة الأمامي بسلاحه وقام بجر الموظف من السيارة وركله في ساقه. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قام

ضابط في جيش الدفاع الإسرائيلي في إيريز بجذب زناد سلاحه وشهره في وجه موظف دولي بالأونروا.

التدخُّل المسلح

إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدارس؛ ملحِقا إصابات بالتلاميذ والموظفين: الضفة الغربية

٢٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصيب ١٤ من طلاب الأونروا في الضفة الغربية نتيجة للصراع المستمر. ووقعت خمس حوادث أُلقيت فيها قنابل الغاز المسيل للدموع و/أو قنابل صوتية داخل مجمعات المدارس التابعة للأونروا أو بجوارها، حيث أحدثت إصابات وأوجدت حالة من الهلع. فعلى سبيل المثال، قام جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ خلال ساعات الدراسة بنسف البوابة الرئيسية لمدرسة قلنديا للتعليم الأساسي للبنات، وألقوا قنابل الغاز المسيل للدموع في فناء المدرسة، ودخلوا المدرسة واحتجزوا المعلمين والتلميذات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٥ سنة في غرفة واحدة بينما قاموا بتفتيش غرف الدراسة. ثم قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بدخول مدرسة قلنديا للتعليم الأساسي للبنين المتاخمة، وقاموا بالاعتداء على حارس البوابة وشهر أسلحتهم في وجه الموظفين والصبية الصغار فيما كانوا يأمرونهم بعدم التحرك. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي أثناء المصادمات التي جرت في مخيم عايدة بالضفة الغربية، فجر جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع بمحاذاة سور مدرسة عايدة للتعليم الأساسي للبنات، مما أسفر عن تقيؤ ١١٥ فتاة تتراوح أعمارهن ما بين ٦ و ٨ سنوات من شدة استنشاق الغاز المسيل للدموع، مما استلزم إخلاء المدرسة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وخلال وقوع المزيد من المصادمات، ألقى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع داخل نفس المدرسة، مما أحدث مرة أخرى حالة من الهلع وأسفر عن إخلاء المدرسة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ألقت شرطة الحدود الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع في المدرسة نفسها، وذلك مرة أخرى خلال ساعات الدراسة. وأخيرا، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، توقفت شرطة الحدود الإسرائيلية خارج مدرسة شعفاط للتعليم الأساسي للبنين وألقت نحو ١٠ قنابل غاز مسيل للدموع وقنابل صوت باتجاه المدرسة، حيث انفجر معظمها داخل المدرسة مما أسفر عن حالة من الهلع فيما بين المعلمين والطلاب واستنشاقهم الغاز. وبناء على طلب الوكالة، عادت شرطة الحدود الإسرائيلية إلى المدرسة بعد نحو ثلاث ساعات لإزالة الذخائر غير المنفجرة من المبنى. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ووفقا للإحصاءات التي تحتفظ بها

الوكالة، قُتل ما مجموعه ٣٥ من طلاب الأونروا، وجُرح ٤٣٤ منهم في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني المستمر.

إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدارس؛ حيث أصاب وقتل طلبة وموظفين: قطاع غزة

٢٥٩ – في قطاع غزة، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٢٣ من طلاب الأونروا وأُصيب ٢٥ منهم نتيجة الصراع المستمر؛ حيث قَتلت أعيرة نارية، أُطلقت من جهة مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي، ثلاث فتيات صغيرات، كما هو مبين بالتفصيل أدناه، وجرحت ١٣ من الطلبة الآخرين وثلاثة موظفين وأحد الزوار بينما كانوا داخل المدارس التابعة للأونروا.

(أ) في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُصيبت فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات في رأسها بطلقات نارية آتية من جهة مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي، فيما كانت جالسة على مقعدها في مدرسة خان يونس الابتدائية جيم للبنات. وتوفيت في المستشفى بعد ١٥ يوما؛

(ب) وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أُصيبت فتاة تبلغ من العمر ١١ سنة في بطنها، عندما كانت جالسة في غرفة الدراسة بمدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة دال، برصاصات أتت من جهة مركز مراقبة تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مستوطنة نيفيه ديكاليم الإسرائيلية. وتوفيت في المستشفى في اليوم التالي؛

(ج) وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أُصيبت فتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات، عندما كانت تقف في صف بفناء مدرسة رفح الابتدائية المشتركة باء، بطلقات نارية في الرأس أتت من جهة موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي على الحدود المصرية. وتوفيت قبل وصولها إلى المستشفى. كما أُصيبت فتاة كانت تقف بالقرب منها وتبلغ من العمر سبع سنوات بعيار في يدها، لكنها ظلت على قيد الحياة.

٢٦٠ – وفي ثمانية حوادث منفصلة، تتعلق كلها بمدارس تابعة للأونروا في رفح أو خان يونس، أُصيب موظفون أو طلاب نتيجة لإطلاق النيران من جهة مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي:

(أ) في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أُصيبت فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة بطلقات في قدمها، وذلك في مدرسة خان يونس الإعدادية للبنات ألف؛

(ب) وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أُطلقت النار على طالب يبلغ من العمر ١٦ سنة، حيث أُصيب عندما كان في غرفة الدراسة بمدرسة خان يونس الإعدادية للبنين باء؛

(ج) وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصيبت ست تلميذات ومعلمة بإصابات طفيفة من جراء الزجاج المتطاير، عندما هشمت رصاصة زجاج إحدى النوافذ بمدرسة تل السلطان الابتدائية للفتيات دال في رفح؛

(د) وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أُصيب طالب بشظية في ذراعه عندما كان في فناء مدرسة رفح الإعدادية للبنين ألف، مما أسفر عن إدخاله المستشفى؛

(هـ) وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، خدشت رصاصة رأس طالب يبلغ من العمر ١٣ سنة في مدرسة رفح الإعدادية للبنين جيم، مما أسفر عن إدخاله المستشفى؛

(و) وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أُطلقت النار على طالب يبلغ من العمر ١١ سنة بمدرسة رفح الابتدائية للبنين واو، مما أدى إلى إصابته في يده اليمنى وإدخاله المستشفى؛

(ز) وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصيب تلميذ يبلغ من العمر ١٢ سنة بطلقات في كتفه اليمنى خلال فترة الراحة بمدرسة رفح الابتدائية للبنين جيم، وفي أعقاب ذلك جرى علاجه بالمستشفى؛

(ح) وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصيب معلم يبلغ من العمر ٣٦ سنة بشظية في ساقه، في مدرسة رفح الابتدائية للبنين باء، وأُدخل المستشفى.

وفي حادث آخر وقع في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُصيب رجل يبلغ من العمر ٦٠ سنة في بطنه بينما كان يقوم بزيارة ابن أخيه، حارس مدرسة خان يونس الإعدادية للبنين ألف وتوفي بعد ذلك؛ جراء إطلاق النار من جهة موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي. ووفقاً للإحصاءات التي تحتفظ بها الوكالة عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قُتل ما مجموعه ١٢٣ من طلبة الأونروا في قطاع غزة، وأُصيب ١٢٢ ١ بسبب الصراع المستمر.

٢٦١ - رد الوكالة على التدخل المسلح - احتجت الوكالة لدى السلطات الإسرائيلية على أن الأعمال المبينة أعلاه، والتي تقتل أو تصيب موظفي الأونروا وطلبتها، أو الأعمال التي تشكل تدخلاً في منشآت الأونروا، تعد انتهاكاً لالتزامات إسرائيل القانونية الدولية بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة

وحصاناتها، وفي كثير من الحالات اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الواجبة التطبيق، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل. وساور الوكالة القلق أيضاً إزاء عدد الحوادث التي جرت فيها عمليات لجيش الدفاع الإسرائيلي في مناطق مدنية كثيفة السكان، مما يسبب تزايد حالات الإصابة والوفاة العارضة بين المدنيين. فقد قتل اثنان من موظفي الأونروا في عمليات لجيش الدفاع الإسرائيلي بينما كانا في طريقهما بين مكان عملهما ومكان إقامتهما في قطاع غزة؛ وفي نفس الحادث الذي قُتل فيه أحدهما، في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٤، قُتل تسعة أشخاص آخرين من بينهم تلميذ يبلغ من العمر ١٤ سنة بالمدرسة الإعدادية للبنين باء. وأُصيب اثنان من العمال ذوي العقود إثر إطلاق النار من جهة مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي، كانت الحالة الأولى في مشروع الأونروا لإعادة الإسكان في رفح، والحالة الأخرى في مخزن تابع للأونروا في رفح. إضافة إلى ذلك، أُصيب ستة من موظفي الأونروا في قطاع غزة خارج أوقات العمل بطلقات نارية أتت من مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي.

٢٦٢ - تدخل المستوطنين الإسرائيليين - قام المستوطنون الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة، لاسيما في الضفة الغربية، بمضايقة موظفي الوكالة من حين لآخر.

٢٦٣ - التدخل المسلح من قبل السلطات الفلسطينية - وقع حادث تدخل مسلح واحد لأفراد تابعين للسلطة الفلسطينية مع موظفي الأونروا ومركبة تابعة لها. وحدث ذلك في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ بمخيم الدهيشة بالضفة الغربية، حيث قام ١٠من ضباط أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بإجبار شاحنة تابعة للأونروا على التوقف في محاولة غير ناجحة لتولي توزيع حمولتها من الحصص التموينية بدلا من موظفي الأونروا.

٢٦٤ - اقتحام السلطات الإسرائيلية للمنشآت - إضافة إلى الحوادث المذكورة أعلاه، دخل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مركز تدريب قلنديا بعد إجبار الحارس على فتح البوابة. وخلال إحدى العمليات العسكرية التي اضطلع بها في مخيم عسكر للاجئين في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، استولى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على مدرسة للبنات تابعة للأونروا واستخدموها في احتجاز واستجواب نحو ٧٠٠ من اللاجئين الذكور من المخيم. وفي قطاع غزة في الفترة بين ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وخلال عمليات التوغل الواسعة النطاق داخل منطقة جباليا، التي انطوت على قتال عنيف بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمقاتلين الفلسطينيين، دخلت مركبات مدرعة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وحطمت أجزاء من أسوار وبعض هياكل المدارس الثلاث التابعة للأونروا وهي: مدرسة جباليا الإعدادية للبنين باء؛ ومدرسة جباليا

الابتدائية للبنين باء وواو؛ ومدرسة جباليا الإعدادية للبنين ألف. وقامت جرافة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، خلال ساعات الدراسة، يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بتدمير جزء من سور مدرسة جباليا الإعدادية للبنين باء، وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بدخول المدرسة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وبعد إخلاء منطقة تقع غرب مخيم خان يونس، دخلت جرافات تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي مدرسة خان يونس الابتدائية دال، حيث دمرت أحد الأسوار وجانب من آخر، وألقت بأكوام الرمال داخل إحدى غرف الدراسة في المبنى الرئيسي، تاركة المدرسة في حالة يتعذر معها إجراء الامتحانات المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

اقتحام مقاتلين فلسطينيين للمنشآت

٢٦٥ - الضفة الغربية - في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اقتحمت مجموعة مرتبطة بفتح مدرسة التعليم الأساسي للبنين التابعة للأونروا في مخيم بلاطة بهدف إحياء ذكرى وفاة عدة أشخاص قتلهم جيش الدفاع الإسرائيلي في ذلك المخيم. وجرى هذا الاقتحام على الرغم من احتجاج الوكالة الشديد. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، دخل ثلاثة من الفلسطينيين المسلحين مستوصفاً تابعاً للأونروا بمخيم الفارعة، وأطلقوا النار في الهواء بالخارج ثم دخلوا عنوة إلى طرقات مدرسة الفارعة للتعليم الأساسي للبنات. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، دخل ثلاثة شبان مسلحين مستوصف بلاطة عنوة، وقاموا باحتجاز وتهديد طبيب أسنان تابع للوكالة. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ورغم الاعتراضات القوية التي أبداها موظفو الأونروا الذين أرسلوا إلى الموقع، قامت مجموعة من الرجال والشباب المرتبطين بـ ''كتائب شهداء الأقصى''، وبعضهم مسلحون، باقتحام مدرسة البنات التابعة للوكالة في مخيم بلاطة من أجل الإعداد لاجتماع كبير لإحياء ذكرى معينة عُقد في وقت لاحق من ذلك اليوم.

٢٦٦ - قطاع غزة - في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قامت مجموعة صغيرة، في نزاع مع الوكالة يتعلق بالأراضي، بدخول مركز توزيع خان يونس التابع للأونروا عنوة. ورحلت المجموعة في اليوم التالي بعد تدخل موظفي الأونروا والشرطة والقيادات المحلية. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقتحمت مجموعة من الشباب مرتبطة بـ ''كتائب أبو الريش'' باقتحام مدرسة خان يونس الابتدائية ألف من أجل تنظيم مجموعة مباريات لكرة القدم. وطالب موظفو الأونروا بخروج الرجال من المبنى ونجحوا في ذلك. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، دخل المئات من الرجال المرتبطين بفتح عنوة، ومن بينهم مسلحون، مدرسة رفح الإعدادية للبنات دال، بقصد استخدامها للتدريب العسكري؛ لكن موظفي الأونروا والقيادات المحلية نجحوا في إقناع المقاتلين بالرحيل. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، دخل مقاتلون فلسطينيون

المباني المهجورة بمدرسة المزرعة التابعة للوكالة بهدف القيام بهجمات مسلحة على مركز مراقبة قريب لجيش الدفاع الإسرائيلي ومستوطنة كفار داروم. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بنيران كثيفة، حيث قتل أحد الفلسطينيين وأصاب آخر؛ ثم أكمل تدمير سور المدرسة الذي كانت جرافاته قد دمرته جزئيا بالفعل عام ٢٠٠٤. وبسبب قرب تلك الأماكن لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي ومستوطنة كفار داروم وتواتر إطلاق النار، توقفت الوكالة عن استخدامها في عام ٢٠٠٠، وسحبت الحرس التابع لها من المبنى في عام ٢٠٠١.

٢٦٧ - عمليات الاقتحام في مناطق العمليات الأخرى - جرت عمليتا اقتحام لمدارس الأونروا في الأردن. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٤، دخلت الشرطة الأردنية مدرسة الجوفه للبنين والبنات، واعتقلت أربعة موظفين تابعين لمقاول يقوم بأعمال الصيانة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قامت الشرطة ومسؤولون حكوميون بدخول مدرسة البقعة الابتدائية للبنين رقم ١ و ٢ بشمال عمان، وأقاموا مأدبة لأعضاء القيادات المحلية دون موافقة الوكالة. ولم ترد تقارير عن عمليات اقتحام مسلحة لمنشآت الأونروا في لبنان أو الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦٨ - الاحتجاج - احتجت الوكالة احتجاجاً شديدا لدى السلطات المعنية على اقتحام منشآتها. ولدى الأونروا سياسات وإجراءات راسخة منذ أمد طويل للرد على طلبات إجراء تفتيش لمنشآتها والتعاون في أي تحقيق معقول ربما تطلبه الشرطة أو السلطات العسكرية أو القضائية. وفي قطاع غزة، طلبت الوكالة إلى السلطة الفلسطينية توفير الحماية لمنشآتها، وحصلت على هذه الحماية؛ وذلك من أجل منع وقوع حوادث مع المقاتلين الفلسطينيين ولضمان حرمة أماكن عمل الوكالة.

٢٦٩ - الأضرار التي لحقت بمنشآت الأونروا ومركباتها: الأرض الفلسطينية المحتلة - تضررت ٢٢ منشأة من منشآت الأونروا في قطاع غزة جراء أعمال جيش الدفاع الإسرائيلي، في أكثر من مناسبة واحدة للعديد منها، ومعظمها بمنطقتي رفح وخان يونس. وقد وقعت هذه الأضرار جرّاء نيران جيش الدفاع الإسرائيلي رداً في بعض الأحيان على إطلاق نار من مقاتلين فلسطينيين، وفي أحيان أخرى دون أي سبب واضح. وعلى سبيل المثال، لحقت أضرار بالمدرسة الإعدادية للبنين في خان يونس سبع مرات؛ وتضررت مدرسة تل السلطان الإعدادية المشتركة في رفح ست مرات؛ كما لحقت بمدرسة رفح الابتدائية للبنين باء وواو الأضرار خمس مرات. وبلغ إجمالي الأضرار التي ألحقها جيش الدفاع الإسرائيلي بمنشآت الوكالة ومركباتها ومعداتها في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

نحو ٠٠٠ ١٠٢ دولار تقريباً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يلحق جيش الدفاع الإسرائيلي إلا أضراراً طفيفة بمنشآت الأونروا في الضفة الغربية.

٢٧٠ - المطالبات المقدمة للتعويض عن الأضرار - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوكالة مطالبات إلى حكومة إسرائيل لتعويض الأونروا عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والبالغة قيمتها ٢٢٥,٠٠٦ دولارات. وقدمت الأونروا إلى حكومة إسرائيل مطالبات يبلغ الآن مجموعها ٩٥٦ ٩٤٧ دولاراً لتعويضها عن أضرار لحقت بممتلكات الأونروا منذ بداية الانتفاضة الحالية. وحتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تتلق الوكالة أي رد من حكومة إسرائيل على هذه المطالبات. وتعتزم الوكالة تقديم مطالبات إضافية في الوقت المناسب بتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها خلال ما تبقى من الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - مسائل أخرى

المشورة والمساعدة القانونيتان

٢٧١ - واصلت الوكالة الرد على طلبات تأكيد مركز اللاجئ التي ترد من الفلسطينيين ومن منظمات حكومية وغير حكومية في جميع أنحاء العالم. كما تقوم الوكالة من حين لآخر بإحالة اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ممن لهم تظلمات من السلطات الإسرائيلية، إلى منظمات المساعدة القانونية المناسبة التماسا للمزيد من المساعدة.

رد الضرائب والرسوم الأخرى

٢٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سددت السلطة الفلسطينية للوكالة نحو ٨,٣ مليون دولار مقابل ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة في السنوات السابقة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ إجمالي ضريبة القيمة المضافة المستحق ردها إلى الوكالة من السلطة الفلسطينية ٧,٤ مليون دولار تقريباً. وأقرت السلطة الفلسطينية بأنه يتعين قيامها بالسداد للوكالة، إلا أنها لم تقم بذلك حتى الآن.

٢٧٣ - ولا تزال قضية سداد حكومة إسرائيل للوكالة رسوم الموانئ والرسوم المتصلة بها، التي تكبدتها الوكالة فيما يتصل بالسلع التي جرى استيرادها إلى قطاع غزة والضفة الغربية عبر إسرائيل، دون حل. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تدفع الأونروا جميع الرسوم على شحنات الوكالة المتجهة إلى قطاع غزة والتي تصل إلى الموانئ الإسرائيلية، وتدفعها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في حالة الشحنات المتجهة إلى الضفة الغربية. وكانت تلك الرسوم

في السابق تدفع من قبل السلطات الإسرائيلية بمقتضى أحكام اتفاق كوماي - مايكلمور لعام ١٩٦٧. ويتمثل موقف الوكالة في أن الالتزام بدفع رسوم الموانئ والرسوم المتصلة بها يظل على عاتق حكومة إسرائيل. ويبلغ مجموع رسوم الموانئ المستحقة للوكالة حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥ قرابة ٢١,١ مليون دولار. وقدمت الوكالة مطالبة إلى حكومة إسرائيل تبلغ قيمتها ٦٦٥ ٧٧٦ ١٨ دولاراً مقابل رسوم الموانئ التي تكبدتها حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢٧٤ - وظل يُطلب إلى الوكالة تسديد رسوم ومصاريف الموانئ للسلطات السورية، فيما تؤكد الوكالة أن ذلك يتعارض مع الاتفاق المبرم عام ١٩٤٨ بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية. ورغم أن وزارة الخارجية ذكرت أنها ستنظر في المسألة، فقد ظلت دون حل حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت الوزارة بإبلاغ الوكالة أن الحق الذي يتمتع به مسؤولو الأمم المتحدة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، في استيراد الأثاث والأمتعة الخاصة بهم بلا رسوم جمركية إلى الجمهورية العربية السورية عند التحاقهم بمراكز عملهم، سيقتصر على أولئك المسؤولين ذوي المركز الدبلوماسي؛ فيما سيُنظر في حالات الموظفين الدوليين الآخرين عل أساس كل حالة على حدة. وعليه، فقد تأخر نحو شهرين الحصول على تصريح للاستيراد المعفى من الجمارك للأمتعة المترلية الخاصة باثنين من الموظفين الدوليين اللذين تسلما العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٧٥ - وطلبت السلطات الأردنية من موظفي الوكالة المحليين الذين يغادرون الأردن متوجهين إلى الجمهورية العربية السورية أن يقوموا بسداد ضرائب مغادرة ولو كان سفرهم لمهام رسمية. وأثارت الوكالة هذه المسألة مع وزارة الخارجية في مناسبات عدة، ولكن الأمر ظل دون حل.

الإجراءات التقييدية في الجمهورية العربية السورية

٢٧٦ - لا يزال مطلوباً من الوكالة في الجمهورية العربية السورية أن تقدم نماذج بياناتها الجمركية مشفوعة بالفواتير التجارية للمصادقة عليها من قبل مكتب المقاطعة. ورغم عدم رفض إدخال أية واردات نتيجة لهذا المطلب، فقد احتجت الوكالة لدى السلطات السورية على أساس أنه لا ينبغي لواردات الأونروا أن تخضع لهذه المصادقة. وفيما يتعلق باستيراد المركبات، أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية من جديد عدم وجود أي تحديد لعدد المركبات التي يمكن للوكالة أن تستوردها لأغراض القيام بعملياتها. بيد أن السلطات السورية لا تزال عملياً تجعل استيراد المركبات الجديدة مرهوناً بحذف سجلات المركبات الموجودة، على أساس مركبة مقابل أخرى، وهذا يشكل تحديدا بحكم الأمر الواقع. وقد أدى ذلك إلى

تأخير لحوالي الشهر في استيراد نحو ١٠ مركبات، مما يعد تحسناً بالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي حدث بها تأخير لأكثر من ستة أشهر في استيراد نحو ١٩ مركبة. ووافقت وزارة الخارجية على إعادة النظر في حالة استيراد المركبات في محاولة لإيجاد حل لها.

تأمين المركبات وتراخيصها في إسرائيل

٢٧٧ - واصلت الوكالة المناقشات مع السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بمسألة تأمين مركبات الأونروا المسجلة لدى السلطات الإسرائيلية لاستخدامها في إسرائيل، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وتحصل الأونروا على هذا التأمين على مركباتها بموجب بوليصة تأمين شاملة صادرة عن شركة تأمين فلسطينية تغطي مركبات الأونروا في جميع ميادين العمليات الخمسة وفي إسرائيل مع وجود تغطية من إسرائيل تطابق تلك المطلوبة بموجب القانون الإسرائيلي. وواصلت السلطات الإسرائيلية رفض الاعتراف بصلاحية بوليصة تأمين الأونروا للمركبات التي تجري قيادتها في إسرائيل، حيث تصر على أن القانون الإسرائيلي يقتضي قيام شركة تأمين إسرائيلية بالتغطية التأمينية. وانطلاقاً من قلق الوكالة بخصوص موظفيها الذين توقفهم الشرطة الإسرائيلية وتصدر استدعاءات بحقهم بزعم القيادة دون بوليصة تأمين صالحة، فإنها قررت، مع الاحتجاج وبتكلفة إضافية لم تُحدد بعد، الحصول على تأمين من شركة تأمين إسرائيلية لتغطية مركبات الوكالة التي تجري قيادتها في إسرائيل (وفق تعريف السلطات الإسرائيلية). وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الوكالة لا تزال تتفاوض على شروط هذا التأمين.

٢٧٨ - واعتُقل العديد من الموظفين لدى قيادتهم مركبات للأونروا في الضفة الغربية وهم يحملون وثائق تأمين صالحة من شركة التأمين الفلسطينية التي تتعامل معها الوكالة، ووجهت إليهم تهمة القيادة دون بوليصة تأمين صالحة. وقد طلبت الوكالة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية العمل على إسقاط هذه التهم أو تعليقها. كما أوقفت الشرطة بعض موظفي الأونروا الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية ويقودون مركبات للأونروا وصدرت استدعاءات بحقهم لأن مركبات الأونروا التي يقودونها تحمل لوحات ترخيص صادرة عن حكومة إسرائيل. وبموجب الأوامر العسكرية التي تنطبق في الأرض الفلسطينية المحتلة، يمنع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية من قيادة مركبات مرخصة من إسرائيل. ورداً على احتجاجات الوكالة، أُبلغت الوكالة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد عدَّل الأوامر المطبقة بحيث يسمح لموظفي الأونروا الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية بقيادة مركبات الأونروا المرخصة من إسرائيل في الضفة الغربية. غير أن الأمر لا ينطبق إلا في الضفة الغربية بحسب التعريف الإسرائيلي لها، ولذا لا يسمح لهؤلاء الموظفين بالقيادة في القدس الشرقية.

المرفق الأول

جداول المعلومات الإحصائية والمالية

المحتويات

الجدول		الصفحة
١	عدد الأشخاص المسجلين	٩٨
٢	توزيع السكان المسجلين	٩٩
٣	خدمات التعليم الأساسي	١٠٠
٤	خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين	١٠٢
٥	خدمات الرعاية الصحية الأولية	١٠٣
٦	مؤشرات مختارة عن الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين	١٠٥
٧	برنامج الخدمات الاجتماعية	١٠٦
٨	عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها	١٠٨
٩	برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر	١٠٩
١٠	النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٤، وميزانية عام ٢٠٠٥، والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١١٠
١١	التبرعات (النقدية والعينية) المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية	١١١
١٢	الموظفون المعتقلون والمحتجزون	١١٣
١٣	موظفو الوكالة	١١٤

الجدول ١

عدد الأشخاص المسجلين[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

ميدان العمليات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الأردن	٥٠٦ ٢٠٠	٦١٣ ٧٤٣	٥٠٦ ٠٣٨	٧١٦ ٣٧٢	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٥٧٠ ١٩٢	١ ٦٣٩ ٧١٨	١ ٦٧٩ ٦٢٣	١ ٧١٨ ٧٦٧	١ ٧٥٨ ٢٧٤	١ ٧٩٥ ٣٢٦
لبنان	١٢٧ ٦٠٠	١٣٦ ٥٦١	١٧٥ ٩٥٨	٢٢٦ ٥٥٤	٣٠٢ ٠٤٩	٣٧٦ ٤٧٢	٣٨٢ ٩٧٣	٣٨٧ ٠٤٣	٣٩١ ٦٧٩	٣٩٦ ٨٩٠	٤٠١ ٠٧١
الجمهورية العربية السورية	٨٢ ١٩٤	١١٥ ٠٤٣	١٥٨ ٧١٧	٢٠٩ ٣٦٢	٢٨٠ ٧٣١	٣٨٣ ١٩٩	٣٩١ ٦٥١	٤٠١ ١٨٥	٤٠٩ ٦٦٢	٤١٧ ٣٤٦	٤٢٦ ٩١٩
الضفة الغربية[ب]	–	–	٢٧٢ ٦٩٢	٣٢٤ ٠٣٥	٤١٤ ٢٩٨	٥٨٣ ٠٠٩	٦٠٧ ٧٧٠	٦٢٦ ٥٣٢	٦٥٤ ٩٧١	٦٧٥ ٦٧٠	٦٩٠ ٩٨٨
قطاع غزة	١٩٨ ٢٢٧	٢٥٥ ٥٤٢	٣١١ ٨١٤	٣٦٧ ٩٩٥	٤٩٦ ٣٣٩	٨٢٤ ٦٢٢	٨٥٢ ٦٢٦	٨٧٨ ٩٧٧	٩٠٧ ٢٢١	٩٣٨ ٥٣١	٩٦٩ ٥٨٨
المجموع	**٩١٤ ٢٢١[ج]**	**١ ١٢٠ ٨٨٩**	**١ ٤٢٥ ٢١٩**	**١ ٨٤٤ ٣١٨**	**٢ ٤٢٢ ٥١٤**	**٣ ٧٣٧ ٤٩٤**	**٣ ٨٧٤ ٧٣٨**	**٣ ٩٧٣ ٣٦٠**	**٤ ٠٨٢ ٣٠٠**	**٤ ١٨٦ ٧١١**	**٤ ٢٨٣ ٨٩٢**

(أ) تستند الأرقام إلى وثائق التسجيل لدى الأونروا التي يجري استكمالها باستمرار؛ غير أنه يكاد يكون من المؤكد أن عدد اللاجئين المسجلين الموجودين في منطقة عمليات الوكالة هو أقل من عدد السكان المسجلين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار كجزء لا يتجزأ من ميدان عمليات الأردن.

(ج) لا يشمل هذا العدد الأشخاص الذين يتلقون الإغاثة في إسرائيل، البالغ عددهم ٨٠٠ ٤٥ شخص، والذين ظلت الأونروا تتولى مسؤوليتهم حتى حزيران/يونيه ١٩٥٢.

الجدول ٢

توزيع السكان المسجلين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

ميدان العمليات	السكان المسجلون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	النسبة للسكان المخيمات	المئوية خارج
الأردن	١ ٧٩٥ ٣٢٦	١٠	٢٨٤ ٤٦١	١ ٥١٠ ٨٦٥	٨٤,١	
لبنان	٤٠١ ٠٧١	١٢	٢١١ ٥٩٣	١٨٩ ٤٧٨	٤٧,٣	
الجمهورية العربية السورية	٤٢٦ ٩١٩	٩	١١٣ ٦٦٣	٣١٣ ٢٥٦	٧٣,٤	
الضفة الغربية	٦٩٠ ٩٨٨	١٩	١٨٢ ١٩١	٥٠٨ ٧٩٧	٧٣,٦	
قطاع غزة	٩٦٩ ٥٨٨	٨	٤٧٤ ٠٧٩	٤٩٥ ٥٠٩	٥١,١	
المجموع	**٤ ٢٨٣ ٨٩٢**	**٥٨**	**١ ٢٦٥ ٩٨٧**	**٣ ٠١٧ ٩٠٥**	**٧٠,٤**	

الجدول ٣

خدمات التعليم الأساسي[أ]

(في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
تلاميذ المرحلة الابتدائية	٨٢ ١٧١	٢٤ ٧٩٥	٤٤ ٠٣٠	٤٠ ٥٠٠	١٣٣ ٢٥٥	٣٢٤ ٧٥١
ذكور	٤٠ ٧٥٧	١٢ ٥٨٩	٢٢ ٦٠٥	١٧ ٥٥٤	٦٨ ٥٩٥	١٦٢ ١٠٠
إناث	٤١ ٤١٤	١٢ ٢٠٦	٢١ ٤٢٥	٢٢ ٩٤٦	٦٤ ٦٦٠	١٦٢ ٦٥١
تلاميذ المرحلة الإعدادية	٤٨ ٩٨٤	١٣ ٠٩٣	١٨ ٨٨٦	١٩ ٥٠٤	٦٠ ٩١٦	١٦١ ٣٨٣
ذكور	٢٥ ٢٩٦	٦ ٣٢٩	٩ ٥٨٤	٨ ٣٢٦	٣١ ١٢٦	٨٠ ٦٦١
إناث	٢٣ ٦٨٨	٦ ٧٦٤	٩ ٣٠٢	١١ ١٧٨	٢٩ ٧٩٠	٨٠ ٧٢٢
تلاميذ المرحلة الثانوية	–	٢ ٦٦١	–	–	–	٢ ٦٦١
ذكور	–	١ ٠٥٥	–	–	–	١ ٠٥٥
إناث	–	١ ٦٠٦	–	–	–	١ ٦٠٦
مجموع المسجلين	**١٣١ ١٥٥**	**٤٠ ٥٤٩**	**٦٢ ٩١٦**	**٦٠ ٠٠٤**	**١٩٤ ١٧١**	**٤٨٨ ٧٩٥**
ذكور	**٦٦ ٠٥٣**	**١٩ ٩٧٣**	**٣٢ ١٨٩**	**٢٥ ٨٨٠**	**٩٩ ٧٢١**	**٢٤٣ ٨١٦**
إناث	**٦٥ ١٠٢**	**٢٠ ٥٧٦**	**٣٠ ٧٢٧**	**٣٤ ١٢٤**	**٩٤ ٤٥٠**	**٢٤٤ ٩٧٩**
النسبة المئوية للإناث	٤٩,٦	٥٠,٧	٤٨,٨	٥٦,٩	٤٨,٦	٥٠,١
النسبة المئوية للمسجلين في كل ميادين العمليات إلى مجموع الملتحقين على نطاق الوكالة	٢٦,٨	٨,٣	١٢,٩	١٢,٣	٣٩,٧	١٠٠,٠
النسبة المئوية للزيادة (النقصان) في مجموع المسجلين عن السنة السابقة	(٢,٣)	(٢,٥)	(١,٦)	(٠,٢)	١,١	(٠,٦)
المدارس الإدارية	١٧٧	٨٧	١١٥	٩٣	١٨٠	٦٥٢
الابتدائية	٤٩	٣١	٦٥	٢٤	١٢٤	٢٩٣
الإعدادية	١٢٨	٥١	٥٠	٦٩	٥٦	٣٥٤
الثانوية	–	٥	–	–	–	٥
النسبة المئوية للمدارس الإدارية العاملة بنظام الفترتين	٩١,٥	٦٣,٢	٩٧,٤	٢٣,٧	٧٧,٢	٧٥,٢
النسبة المئوية للمدارس الإدارية في أبنية مستأجرة	٢٥,٤	٤٣,٧	٨,٧	١٥,١	٠,٠	١٦,٤
الأبنية المدرسية المملوكة	٩٦	٦٠	٦١	٨٥	١١٤	٤١٦
الأبنية المدرسية المستأجرة	٢٥	٢٦	٧	١٤	صفر	٧٢
معدل التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة	٣٩,٠	٣٤,٦	٤٠,١	٣٦,٧	٤٤,٧	٤٠,٥

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
النسبة المئوية للصفوف التي تضم ٤٨ تلميذا أو أكثر	١١,٣	٢,٧	١٥,٦	٢,٥	١٨,٧	١٢,٥
المنح الجامعية المقدمة (اليابان)	٨	٧	٩	١٠	١٥	٤٩
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية (اليابان)	٦٢,٥	٠,٠	٦٦,٧	٧٠,٠	٨٦,٧	٦٣,٣
المنح الجامعية المقدمة إلى حالات العسر الشديد، الأردن (شخص مانح)	١٩	–	–	–	–	١٩
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية، الأردن (شخص مانح)	٦٣,٢	–	–	–	–	٦٣,٢
المنح الجامعية المقدمة إلى النساء في لبنان (مركز بحوث التنمية الدولية)	–	١١٠	–	–	–	١١٠
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية		١٥				١٥
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية)	–	٢٠,٠	–	–	–	٢٠,٠
نداءات الطوارئ	–	–	–	٥٥	–	٥٥
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات من المنح الجامعية (نداءات الطوارئ)	–	–	–	٤٣,٦	–	٤٣,٦
المعلمون	٤ ٣٧٥	١ ٦٠٩	١ ٩٩٦	٢ ١٢٨	٦ ٠١٥	١٦ ١٢٣
المعلمون المتدربون أثناء الخدمة	١٦٩	١٩٧	١٢٢	١٥٧	٢٤٦	٨٩١

(أ) يقدر الذين لم تشملهم أعداد المسجلين بـ ٥٣٠ ٢٢٩ من التلاميذ اللاجئين الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة، وبـ ٥٦٢ ٦٩ طالبا لاجئا ملتحقا بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة؛ وتشمل ١٥٣ ٤٠ تلميذا من غير اللاجئين ملتحقين بمدارس الأونروا (الابتدائية والإعدادية والثانوية).

الجدول ٤

خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين

(الأعداد الفعلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ للمسجلين خلال السنة الدراسية ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

	الأردن				لبنان		الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية				قطاع غزة				المجموع الكلي
	مركز التدريب في عمان		مركز التدريب في وادي السير		مركز التدريب في سيبلين		مركز التدريب في دمشق	مركز التدريب في قلنديا		مركز تدريب النساء في رام الله		مركز تدريب الرجال في رام الله		مركز التدريب في غزة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
التدريب المهني والتقني																
التدريب المهني[أ]		٧٠	٥٨٦		٣٨٠	٧٦	٤٩٤	٣٤	٤٧١		١			٥٨٩		٢ ٨٦٨
التدريب التقني[ب]	٤٧	٣٨٣	١٩١	٧٩	١٣٨	١٢٢	٢٠٤	٢٣٣			٣	١٧٧	٦٥	١٠٠	١٥٤	٢ ٢٩٣
مجموع المتدربين	**٤٧**	**٤٥٣**	**٧٧٧**	**٧٩**	**٥١٨**	**١٩٨**	**٦٩٨**	**٢٦٧**	**٤٧١**	**صفر**	**٤**	**١٧٧**	**٦٥**	**٦٨٩**	**١٥٤**	**٥ ١٦١**
إعداد المعلمين																
كليات العلوم التربوية																
خدمات الإعداد الجامعي[ج]	١٦٨	٣٧١									٣١٨	٢١٧	٩٦			١ ١٧٠
خدمات أخرى[د]					٢٩	٩٠										١١٩
مجموع المعلمين	**١٦٨**	**٣٧١**	**صفر**	**صفر**	**٢٩**	**٩٠**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**٣١٨**	**٢١٧**	**٩٦**	**صفر**	**صفر**	**١ ٢٨٩**
المجموع الكلي	**٢١٥**	**٨٢٤**	**٧٧٧**	**٧٩**	**٥٤٧**	**٢٨٨**	**٦٩٨**	**٢٦٧**	**٤٧١**	**صفر**	**٤**	**٣٩٤**	**١٦١**	**٦٨٩**	**١٥٤**	**٦ ٤٥٠**

	إناث	ذكور
التدريب المهني والتقني		
التدريب المهني[أ]	٣٤٧	٢ ٥٢١
التدريب التقني[ب]	١ ٤٣٣	٨٦٠
مجموع المتدربين	**١ ٧٨٠**	**٣ ٣٨١**
إعداد المعلمين		
كليات العلوم التربوية		
خدمات الإعداد الجامعي[ج]	٧٨٥	٣٨٥
خدمات أخرى[د]	٩٠	٢٩
مجموع المعلمين	**٨٧٥**	**٤١٤**
المجموع الكلي	**٢ ٦٥٥**	**٣ ٧٩٥**

(أ) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على مجموعة متنوعة من المهن المتصلة بالبناء والكهرباء والإلكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن.

(ب) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية لاكتساب مجموعة من المهارات في الميدان التقني وميدان المساعدة الطبية والميدان التجاري.

(ج) دورة مدتها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(د) دورة مدتها سنتان بعد التعليم الثانوي تؤدي إلى الحصول على دبلوم في التدريس بعد سنتين من التدريب.

الجدول ٥

خدمات الرعاية الصحية الأولية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
مرافق الرعاية الصحية الأولية	٢٣	٢٥	٢٣	٣٦	١٨	١٢٥
الخدمات المدرجة في إطار مرافق الرعاية الصحية الأولية						
عيادات الأسنان	٢٣	١٧	١٤	٢١	١٣	٨٨
تنظيم الأسرة	٢٣	٢٥	٢٣	٣٦	١٨	١٢٥
الرعاية المتعلقة بالأمراض غير المعدية	٢٢	٢٥	٢٣	٣٤	١٥	١١٩
مرافق الأشعة	١	٤	صفر	٦	٥	١٦
المختبرات	٢٣	١٥	٢١	٢٥	١٥	٩٩
عيادات العلاج الطبيعي	١	صفر	صفر	٦	٦	١٣
وحدات الأمومة	صفر	صفر	صفر	صفر	٦	٦
خدمات مقدمة إلى المرضى الخارجيين						
للعلاج الطبي[أ]	٢ ١٧١ ٨٦١	٩٠٧ ٦٨٧	٩٥٦ ٤٩٦	١ ٢٩٥ ٦٦٥	٢ ٨٠٧ ٠٨٨	٨ ١٣٨ ٧٩٧
لعلاج الأسنان	١٧٦ ٢٣٠	١١٦ ١٥٤	٨٤ ٣٩٤	١٠٨ ٠٦١	١٦٠ ٠٠٩	٦٤٤ ٨٤٨
رعاية المرضى داخليا (في المستشفيات)[ب]						
عدد المرضى الذين أدخلوا المستشفيات	١٥ ٢٦٠	١٨ ٧٣٧	٧ ٢٢٥	١٣ ٥١١	٣ ١٤٩	٥٧ ٨٨٢
عدد أيام الاستشفاء	٣٢ ٦٥٩	٤٥ ٦٥٦	١٠ ٤٤٢	٤٧ ٢٩٤	١٢ ٤٨٤	١٤٨ ٥٣٥
الرعاية الصحية للأم والطفل						
حوامل مسجلات حديثا	٢٦ ٤٥٦	٤ ٨٠٩	٨ ٨٢٠	١١ ٨٤٤	٣٣ ٧٠٨	٨٥ ٦٣٧
رضّع دون السنة الأولى من العمر مسجلون حديثا	٢٩ ٦٦٢	٤ ٤٨٣	٨ ٦١٣	١١ ٠٨٢	٣٠ ٢٢٩	٨٤ ٠٦٩
أطفال دون الثالثة من العمر تحت الإشراف الطبي	٨٢ ١٣١	١٢ ١٣٦	٢١ ٩٨١	٣٠ ١٥٤	٧٨ ١٧٧	٢٢٤ ٥٧٩
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة	٧ ٤٠٤	١ ٧٤٠	٢ ٨٤٨	٢ ٧٥٧	٥ ٣٣٩	٢٠ ٠٨٨
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة	٢٨ ٠٠٩	١٠ ٨٢٥	١٧ ٥٤٨	١٦ ١٥٦	٣٢ ٢٦٥	١٠٤ ٨٠٣
برنامج التحصين الموسع[ج]						
لقاح شلل الأطفال	٩٩,٣	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٧,٢	١٠٠,٠	٩٩,٤
لقاح السل	٩٩,٦	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٨,٥	١٠٠,٠	٩٩,٦
لقاح الحصبة	٩٨,٨	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٦,٤	٩٩,٩	٩٩,١

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
لقاح التهاب الكبد الوبائي (باء)	٩٩,٣	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٧,٢	٩٩,٩	٩٩,٣
اللقاح الثلاثي (ضد الخناق والشهاق والكزاز)[د]	٩٩,٣	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٧,٢	١٠٠,٠	٩٩,٤
جميع اللقاحات	٩٨,٧	١٠٠,٠	٩٩,٧	٩٦,٤	٩٩,٩	٩٩,٤
لقاح الحصبة والنكاف والحميراء[هـ]	٩٧,٧	٩٩,٤	٩٩,٣	٩٤,٥	٩٩,٦	٩٨,١
الصحة المدرسية						
عدد التلاميذ الجدد المفحوصين	١١ ٨٨٧	٢ ٦٦٤	٧ ٣٥٩	٥ ٥٣٠	٢٠ ٣٧٩	٤٧ ٨١٩
عدد اللقاحات المنشطة	٢٤ ١٩٦	٦ ٣٩٢	١٢ ٨٥١	١٦ ٨٨٥	٥٥ ٢٥٠	١١٥ ٥٦٩

(أ) تشمل الزيارات للاستشارة الطبية فقط.

(ب) باستثناء مستشفى يضم ٦٣ سريرا تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، تُوفر خدمات الاستشفاء من خلال ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية ومستشفيات خاصة، أو بالتعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(ج) النسبة المئوية للرضع دون السنة الأولى من العمر الذين يتلقون المجموعة الأولية الكاملة من اللقاحات استنادا إلى التقييم الذي أجري في نهاية عام ٢٠٠٤.

(د) يُعطى اللقاح الرباعي في الجمهورية العربية السورية، والخماسي في الأردن.

الجدول ٦

مؤشرات مختارة عن الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	مناطق عمل الوكالة قاطبة
معدل الخصوبة الإجمالي[أ]	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٤,١	٤,٤	٣,٥
النسبة المئوية للأطفال دون الثامنة عشر من العمر	٣٦,٩	٣١,١	٣٦,٦	٣٩,٧	٤٨,٣	٣٩,٤
النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة)	٢٥,٤	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٣,٨	٢٢,٢	٢٤,٦
مؤشر الشيخوخة (عدد السكان في سن الـ ٦٠ وما فوقها مقسوما على عدد السكان ما دون الـ ١٥)	٣٤,٢	٤٨,٢	٣٣,١	٣١,٦	١٨,٠	٣٠,١
متوسط الفترة الفاصلة بين الولادات (بالأشهر)[ب]	٣٦,٢	٤٣,٠	٤٢,٣	٣٥,١	٣٣,٠	٣٧,١
معدل وفيات الرضع في كل ألف من المواليد الأحياء[ب]	٢٢,٥	١٩,٢	٢٨,١	١٥,٣	٢٥,٢	٢٢,٠
معدل وفيات الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (دون الثالثة من العمر) في كل ألف من المواليد الأحياء[ب]	٢٥,١	٢٠,٢	٣٠,٥	١٧,٦	٢٨,٣	٢٤,٤
معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الثالثة من العمر	٢٨,٣	٣٣,٤	١٧,٢	٣٤,٣	٥٤,٧	٣٣,٨
معدل انتشار فقر الدم لدى الحوامل	٢٢,٤	٢٥,٥	١٦,٢	٢٩,٥	٣٥,٧	٢٦,٢
النسبة المئوية للأطفال الذين يرضعون رضاعة طبيعية لمدة لا تقل عن شهر[ج]	٧٥,٩	٨٧,٢	٧٨,٣	٨٧,١	٦٥,٠	٧٨,٩
معدل انتشار الرضاعة الطبيعية حصرا لمدة لا تقل عن أربعة أشهر[ج]	٢٤,٠	٣٠,٢	٤٠,٣	٣٤,٥	٣٣,٣	٣٢,٧
النسبة المئوية لحالات الحمل المحفوفة بالخطر	٣٤,٦	٢٨,٩	٣٤,٠	٣٨,٣	٣٦,٩	٣٥,٦
النسبة المئوية للولادات في مؤسسات صحية	٩٨,٧	٩٧,٥	٩١,١	٩٨,٥	٩٩,٤	٩٧,٩
الحوامل المحصّنات ضد التيتانوس (نسبة مئوية)	٩٩,٦	٩٩,٧	٩٩,٧	٩٩,٥	٩٧,٥	٩٨,٨
متوسط سن الزواج (النساء)[ج]	٢٠,٣	١٩,٧	٢٠,٥	١٩,٥	١٨,٩	١٩,٧
متوسط الفحوص اليومية التي يجريها كل طبيب	١٠٢	٩٦	٩١	١١٤	١٤٠	١١٢
معدل انتشار مرض البول السكري بين اللاجئين في سن الـ ٤٠ وما فوقها (نسبة مئوية)	٤,٤	٥,٣	٦,٦	٦,٣	٧,٨	٥,٥
معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم بين اللاجئين في سن الـ ٤٠ وما فوقها (نسبة مئوية)	٦,٧	١٠,٤	١٠,٨	٧,٣	١٠,٨	٨,٤
عدد المخيمات التي تنظفها معدات آلية تملكها الأونروا لجمع النفايات والتخلص منها	١	١٢	٧	١٣	٨	٤١
مآوي المخيمات التي تصلها مياه صالحة (نسبة مئوية)	٩٩,٠	٩٦,٧	٩٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٤
مآوي المخيمات التي تستفيد من مرافق الصرف الصحي (نسبة مئوية)	٨٩,٩	٦٣,٥	٨٦,٦	٦٢,٧	٨١,٠	٧٨,٦

(أ) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠٠.

(ب) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠٤.

(ج) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠١.

الجدول ٧

برنامج الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

	برنامج المرأة				برنامج الأطفال والشباب			برنامج العوق						
	المشاركات				المشاركون			إجمالي عدد الخدمات المقدمة في مراكز التأهيل المجتمعية						
الميدان / العمليات	المراكز	التوعية	التدريب على المهارات	أنشطة أخرى	المراكز	أنشطة أخرى[أ]	رياض الأطفال ودور الحضانة	إجمالي عدد الأفراد متلقي خدمات مراكز التأهيل المجتمعية	الخدمات في المركز	الخدمات في المنزل	الإحالة	الإدماج	خدمات أخرى	إجمالي عدد المنظمات المجتمعية الأعضاء في اللجان الإدارية المحلية	إجمالي عدد متطوعي المنظمات المجتمعية من غير أعضاء اللجان الإدارية المحلية
الأردن	١٤	٨ ٣١٢	٣ ٢٧٢	٣ ٦٦٥	١٠	١٢٠	١ ١١٥	١ ١٧٤	٩١٤	٢٦٠	٦٦٤	٣٧	٥ ٩١٩	١٦٨	٣٢٠
لبنان	١٠[ب]	٥ ٥٣٤	١ ٨٥٦	٢ ٥٦٣	١	١٤ ٣٥٣	٩١٥	٣ ١٧٦[ج]	٣٤١	٢ ٨٣٥	٦٩٨	٢٥١	١ ١١٤	٧٣	١١٤
الجمهورية العربية السورية	١٥	٣ ٨٥٦	٢ ٦٥٠	٨ ٩٩٤	٦	٨ ٥١٦	٢ ٢٥٧	٣ ٧١٣	٢ ٢٦٢	١ ٤٤٤	٢١٣	١٠١	٢ ٩٥٢	غير متوافر	٣٨٧
الضفة الغربية	١٦[د]	١١ ٢٨٦	١ ١٩٠	٩ ٠٩٧	١٥[هـ]	٤٤ ٧٠٢	٧١٤	٧ ٥٠٨	٧ ٠٥٥	٢ ٣٣٠	١ ٥١٠	٣٨١	٧ ٤٩٤	٢٤٤	٥٧٦
قطاع غزة	١٠	١١ ٢٢٢	٦٠٣	٤ ١٨٥	٧	١٠ ٢٩٠	٦٨٨	١٥ ٢٩٧[و]	٦ ٥٧٤	٨ ٤٣٣	١ ٩٣١	٢ ٨٠٣	٢ ٤٩٩	١١٣	٢١٤
المجموع	**٦٥**	**٤٠ ٢١٠**	**٩ ٥٧١**	**٢٨ ٥٠٤**	**٣٩**	**٧٧ ٩٨١**	**٥ ٦٨٩**	**٣٠ ٨٦٨**	**١٧ ١٤٦**	**١٥ ٣٠٢**	**٥ ٠١٦**	**٣ ٥٧٣**	**١٩ ٩٧٨**	**٥٩٨**	**١ ٦١١**

برامج الدعم المجتمعي بالقروض البالغة الصغر

	الإقراض المباشر										الإقراض غير المباشر			
	قروض ميسرة		قروض لتحسين الإسكان		مشاريع الأعمال الصغيرة		الإقراض المضمون جماعيا		الإقراض الفردي للمنظمات المجتمعية		تدريب إعدادي	مشاريع المنظمات المجتمعية المدرة للدخل	
ميدان العمليات	عدد القروض	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد القروض	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد القروض	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المجموعات	عدد القروض	عدد القروض	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المشاركين	عدد المشاريع	عدد الوظائف التي أنشئت
الأردن	١٩	٨٨ ٦٨٦	٢١	٥٧ ٤٧٩	٣٩	١٢٩ ٨٦١	٢	٣٤	٦٠٧	٢٠ ٧٥٨	صفر	٥٦	١٦٨
لبنان	٢٤	٩٧ ٢٥٠	١٥	٣٨ ٠٠٠	١٢٥	٤٢٩ ٥٥٠	١١٣	٥٦٥	صفر	٢٨٢ ٥٠٠	١٣٥	٩	٢٨
الجمهورية العربية السورية	صفر	صفر	٣٥٦	٤٣٥ ٩٥٠	صفر	صفر	٤٠	٢٠٠	صفر	٣٩ ١٤٧	صفر	٦	صفر
الضفة الغربية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨٥[ج]	٤١	٤٦
قطاع غزة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧	١٤٠
المجموع	**٤٣**	**١٨٥ ٩٣٦**	**٣٩٢**	**٥٣١ ٤٢٩**	**١٦٤**	**٥٥٩ ٤١١**	**١٥٥**	**٧٩٩**	**٦٠٧**	**٣٤٢ ٤٠٥**	**٣٢٠**	**١٤٩**	**٣٨٢**

(أ) يشير إلى عدد المشاركين من الأطفال والشباب المستفيدين من خدمات مختلف أنشطة المنظمات المجتمعية.

(ب) يشمل هذا العدد تسعة مراكز لبرامج المرأة ومركزا للتنمية المجتمعية في مخيم نهر البارد.

(ج) يشمل هذا الرقم مجموع عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات برنامج العوق.

(د) أقيم مركز جديد واحد لبرامج المرأة في مخيم جنين.

(هـ) أقيم مركز جديد واحد للتأهيل المجتمعي بالمخيم رقم ١ في منطقة نابلس.

(و) يشمل العدد الإجمالي للأشخاص المستفيدين من خدمات مراكز التأهيل المجتمعي ٥٢٠ شخصا من مركز تأهيل المكفوفين.

(ز) يشمل عدد المشاركين في دورات التلمذة الصناعية حالات العسر الشديد وغيرها على السواء.

الجدول ٨

عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

ميدان العمليات	عدد الأسر[أ]	عدد الأشخاص			النسبة المئوية من عدد اللاجئين
		المتلقون حصص إعاشة	غير المتلقين حصص إعاشة[أ]	المجموع[أ]	
الأردن	١٢ ٥٥٨	٤٣ ٥٢١	٣ ٤٩١	٤٧ ٠١٢	٢,٦
لبنان	١١ ١٥١	٤٢ ٤٩٨	٣ ٦٨٩	٤٦ ١٨٧	١١,٥
الجمهورية العربية السورية	٩ ٤٤٢	٢٦ ٩٧٩	٤ ٢١٦	٣١ ١٩٥	٧,٣
الضفة الغربية	١١ ١٥٥	٣٥ ٢٧٦	٥ ٨٩١	٤١ ١٦٧	٦,٠
قطاع غزة	١٨ ١٩٧	٨٢ ٦٨٩	١ ٥٦٠	٨٤ ٢٤٩	٨,٧
المجموع	**٦٢ ٥٠٣**	**٢٣٠ ٩٦٣**	**١٨ ٨٤٧**	**٢٤٩ ٨١٠**	**٥,٨**

(أ) بمن فيهم ٢٥٠ من الأسر التي تعاني حالة عسر شديد، وهو ما يمثل ١ ١٠٧ حصص إعاشة و ١ ٢٢٨ شخصا مقيما في ميدان غير الميدان المسجل فيه رسميا.

(ب) بمن فيهم الأطفال دون السنة الأولى من العمر والطلاب الذين يدرسون بعيدا عن ديارهم.

الجدول ٩

برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

	قطاع غزة				الضفة الغربية	الأردن	الجمهورية العربية السورية	
	خدمة إقراض مشاريع الأعمال الصغيرة	خدمة الائتمان للمشاريع البالغة الصغر	خدمة الإقراض الجماعي التضامني	خدمة إقراض المستهلكين	خدمة إقراض مشاريع الأعمال الصغيرة	خدمة الائتمان للمشاريع البالغة الصغر	خدمة الائتمان للمشاريع البالغة الصغر	**المجموع**
عدد القروض الممنوحة	٥٠	٥ ٣٢١	٤ ٥٩٣	١ ٥٣٠	صفر	٤ ٧٤٤	١ ٩١٩	١ ٦٠٩	**١٩ ٧٦٦**
قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)	٤٥٧ ٥٠٠	٥ ٤٢٩ ٣٥٠	٢ ٨٤٤ ٤٠٠	٨٤٢ ٤٥٠	صفر	٥ ٠٩٣ ٣٦٣	٢ ١٦٣ ٧٠١	٨٩٢ ٣٦٤	**١٧ ٧٢٣ ١٢٨**
رأس المال الأساسي (بالدولار)	٧ ٧٧٩ ٥٥٨	٣ ٠٣٩ ٢٦٠[أ]	صفر	٦٠ ٠٠٠	١ ٦٨١ ٩٣٣	٥٤٧ ٢٧٧	صفر[ب]	٢٦ ٧٨٦	**١٣ ١٣٤ ٨١٤**
الصندوق الاستئماني التابع لصندوق التنمية الفلسطيني[ج]	صفر	صفر	٤٧٥ ٠٠٠	صفر	صفر	٩٥٠ ٠٠٠	صفر	صفر	**١ ٤٢٥ ٠٠٠**
المعدل العام للاسترداد (نسبة مئوية)[د]	٩٢	٩٤	٩٦	٩٥	١٠٠	٩٦	٩٨	٩٨	

(أ) رأس المال الأساسي المشترك بين خدمة الإقراض الجماعي التضامني وخدمة الائتمان المقدم للمشاريع البالغة الصغر في غزة.

(ب) اقترض من غزة لرأس المال اللازم للشروع في تنفيذ البرنامجين في الأردن والجمهورية العربية السورية.

(ج) جرى التوقيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مع الأونروا وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط على اتفاق إداري لإنشاء صندوق استئماني بمبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار في الأرض الفلسطينية المحتلة وقد دفعت ١,٥ مليون دولار من قيمة الصندوق.

(د) النسبة المئوية خلال فترة البرنامج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

الجدول ١٠

النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٤، وميزانية عام ٢٠٠٥، والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(نقدية وعينية، بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٤	النفقات المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٥							الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧		
		الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
التعليم	١٩٣,٠	٥١,٨	٢٧,٥	١٥,٣	٣١,٥	٦٦,٣	٢,٢	١٩٤,٦	٢٧١,٥	٢٧٧,٢	٥٤٨,٧
الصحة	٦٠,٢	١٢,٩	١٣,٧	٦,٠	١٢,٩	١٨,٧	٠,٨	٦٥,٠	٩٠,٦	٩٥,٩	١٨٦,٥
الخدمات الغوثية والاجتماعية	٣٣,٠	٦,٥	٧,٢	٣,٨	٥,٢	١٢,٢	٠,٦	٣٥,٥	٤٢,٥	٤٣,٤	٨٥,٩
الخدمات التشغيلية[أ]	٢٤,٧	٢,٢	٢,٨	١,٥	٣,٤	٥,٢	٧,٣	٢٢,٤	٢٧,٥	٢٧,٣	٥٤,٨
الخدمات المشتركة[ب]	٢١,٤	٢,٧	٣,٤	١,٧	٤,٥	٤,٢	٢٧,٠	٤٣,٥	٥٦,٥	٦١,٨	١١٨,٣
مجموع الميزانية العادية	**٣٣٢,٣**	**٧٦,١**	**٥٤,٦**	**٢٨,٣**	**٥٧,٥**	**١٠٦,٦**	**٣٧,٩**	**٣٦١,٠**	**٤٨٨,٦**	**٥٠٥,٦**	**٩٩٤,٢**

(أ) تشمل خدمات التوريد والنقل وخدمات الهندسة المعمارية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ب) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية التي تدعم جميع برامج الوكالة بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال المتداول التي ستخصص للبرامج خلال فترة السنتين اللتين تغطيهما الميزانية بالإضافة إلى تسويات السنوات السابقة.

الجدول ١١

التبرعات (النقدية والعينية) المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية

(١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)

(إيرادات فعلية بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر	مجموع التبرعات في عام ٢٠٠٣	تبرعات عام ٢٠٠٤			
		الميزانية العادية	نداء الطوارئ	المشاريع	المجموع
الأردن	٤٤٥ ٥٦٢	٦٢٩ ٦٠٦	–	–	٦٢٩ ٦٠٦
إسبانيا	٣ ٤٢٦ ٤٥٤	٣ ٩٨٥ ٤١١	١ ٢١١ ٨٩٤	٢٩٦ ١٩٩	٥ ٤٩٣ ٥٠٤
استراليا	٣ ٠٨٠ ٨٦٠	٣ ١٠٤ ٢٢١	١ ٨٣٩ ٤٠٠	–	٤ ٩٤٣ ٦٢١
ألمانيا	١١ ٤٠٨ ١٤٤	٦ ٤٠٠ ٥٧٩	١ ٨٦٦ ٤٩٩	١ ٠٨٩ ٨١٩	٩ ٣٥٦ ٨٩٧
الإمارات العربية المتحدة	٢ ٢٧٦ ١٩٩	٥٠٠ ٠٠٠	–	–	٥٠٠ ٠٠٠
إندونيسيا	–	١٠ ٠٠٠	–	–	١٠ ٠٠٠
أيرلندا	٣ ٥١١ ٠٩٧	١ ٨٨٨ ٦٢٠	٦٦٣ ١٣٠	–	٢ ٥٥١ ٧٥٠
أيسلندا	٤٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	–	–	٤٥ ٠٠٠
إيطاليا	١١ ٤٠٩ ٦٣٢	٩ ٢٨٣ ٨٢٠	–	١ ٥٢٩ ١٤٠	١٠ ٨١٢ ٩٦٠
البحرين	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	–	–	٣٠ ٠٠٠
البرتغال	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	–	–	١٠٠ ٠٠٠
بروني دار السلام	١٠ ٠٠٠	–	–	–	–
بلجيكا	٣ ٢٩١ ٩٧٧	٢ ٥٠٩ ٦٢٤	٣ ٠٣٦ ١٦٨	–	٥ ٥٤٥ ٧٩٢
بولندا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	–	–	٢٠ ٠٠٠
تايلند	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	–	–	٣٠ ٠٠٠
تركيا	٢٠٠ ٠٠٠	–	–	–	–
تونس	٩ ٥٢٤	٩ ٩٥٦	–	–	٩ ٩٥٦
الجزائر	–	٢٠ ٠٠٠	–	–	٢٠ ٠٠٠
الجمهورية التشيكية	٣٥ ٨٠٨	٤١ ٠٩٦	–	–	٤١ ٠٩٦
الجمهورية العربية السورية	٢٧ ٦٠٦	١٢٠ ٣٩٤	–	–	١٢٠ ٣٩٤
جمهورية كوريا	١٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	–	٣٥٥ ٣٧٦	٦٥٥ ٣٧٦
جنوب أفريقيا	١٢٠ ٠٠٠	١٤٨ ٤٧٨	–	–	١٤٨ ٤٧٨
الدانمرك	٩ ٨٦٥ ١١٠	٨ ٥٠٤ ١٠٤	٢ ٠٢٤ ٦٣٧	٢٥٥ ٨٧٨	١٠ ٧٨٤ ٦١٩
السويد	٢٤ ٦٤٧ ٧٣١	٢٦ ١٥٧ ٨٩٥	٥ ٦١٧ ٣٨٧	–	٣١ ٧٧٥ ٢٨٢
سويسرا	٩ ١٢٥ ٢٣٦	٦ ٣٦٨ ٢٥٤	٣ ٦٨٠ ٠٠٠	١ ٣٨٩ ٣٨١	١١ ٤٣٧ ٦٣٥
شيلي	–	١٠ ٠٠٠	–	–	١٠ ٠٠٠
الصين	٥٩ ٩٨٥	٧٩ ٩٨٥	–	–	٧٩ ٩٨٥
عُمان	٢٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	–	–	٣٠ ٠٠٠
فرنسا	٣ ٠٧٣ ٤٥٥	٣ ٧٣٧ ٨٩١	٤٨٧ ٨٠٥	٢٣٥ ٨٠٩	٤ ٤٦١ ٥٠٥

المصدر	مجموع التبرعات في عام ٢٠٠٣	تبرعات عام ٢٠٠٤			
		الميزانية العادية	نداء الطوارئ	المشاريع	المجموع
فلسطين	٨٢٦ ١٧٢	٦٩٩ ٩٢٧	–	٤٠ ٠٠٠	٧٣٩ ٩٢٧
فنلندا	٣ ٤٥٧ ٨٥٠	٣ ١٠٩ ٤٥٣	١ ٤١٧ ٦٤٧	–	٤ ٥٢٧ ١٠٠
قبرص	٤٦ ٠٦٠	٣١ ٣٥٠	–	–	٣١ ٣٥٠
قطر	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	–	–	٣٥ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	–	٢٠ ٠٠٠	–	–	٢٠ ٠٠٠
كندا	٧ ٤٨٠ ٨٢٤	٧ ٦٣٣ ٥٥٢	١ ٩٦٧ ٨٢٣	٥ ٩٥٨ ٧٥٩	١٥ ٥٦٠ ١٣٤
كولومبيا	–	٢ ٥٠٠	–	–	٢ ٥٠٠
الكويت	١ ٤٩٩ ٩٧٢	١ ٥٠٠ ٠٠٠	–	–	١ ٥٠٠ ٠٠٠
لبنان	١٥ ٣٦٠	–	–	–	–
لكمسبرغ	٢ ٥٢٤ ٩٥٤	١ ٩٥١ ٢٢٠	٢٤٣ ٦٠٥	٤ ٢٢١	٢ ١٩٩ ٠٤٦
ليختنشتاين	–	٢٤ ٠٠٠	–	–	٢٤ ٠٠٠
مالطة	–	١٢ ٠٠٠	–	–	١٢ ٠٠٠
ماليزيا	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	–	–	٢٥ ٠٠٠
مصر	٢٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	–	–	١٠ ٠٠٠
المغرب	٢٤ ٠٠٠	–	–	–	–
المكسيك	–	١٠ ٠٠٠	–	–	١٠ ٠٠٠
ملديف	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	–	–	١ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١١ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٨٠٠ ٠٠٠	–	–	١ ٨٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٣ ٨٤٢ ٥٢٧	١٥ ٨٣٣ ٨٠٥	٢٤ ١٤٨ ٢٦٩	٧٩١ ٩٨٧	٤٠ ٧٧٤ ٠٦١
موناكو	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	٥ ٠٠٠
ناميبيا	–	٢ ٠٠٠	–	–	٢ ٠٠٠
النرويج	١٧ ٦١٠ ٠٧٣	١٤ ٩٢٥ ٣٧٣	٤ ٦٨٤ ٢٩٤	–	١٩ ٦٠٩ ٦٦٧
النمسا	٧٧٨ ٢٩٥	٦٠٥ ٠٠٠	١ ٢٧٩ ٨٢٥	–	١ ٨٨٤ ٨٢٥
نيوزيلندا	٣٩٧ ٧٧٣	٢١١ ٤٤٠	٥٠٩ ٥٢٠	–	٧٢٠ ٩٦٠
الهند	٤ ٩٧١	١١ ٥٤٧	–	–	١١ ٥٤٧
هولندا	١٤ ٦٨٧ ٦٤٠	١٣ ٩٧٨ ٦٧٣	٣ ٣٥٩ ١٧٩	٧٠٠ ٤٥١	١٨ ٠٣٨ ٣٠٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٦ ٠٠٠ ٨٠٢	٨٣ ٩٦٨ ١١١	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٤٤٨ ٢٠١	١٢٧ ٤١٦ ٣١٢
اليابان	٩ ١٣٠ ٤٠١	٨ ٦٢٩ ١٦٩	١ ٥١٧ ٤٦٨	١ ١٤٩ ٢٧٩	١١ ٢٩٥ ٩١٧
اليونان	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	–	–	٤٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣١٦ ٩٨٣ ٠٥٦**	**٢٢٩ ٤٨٠ ٠٥٤**	**٩٩ ٥٥٤ ٥٥١**	**١٧ ٢٤٤ ٤٩٩**	**٣٤٦ ٢٩٩ ١٠٣**
الجماعة الأوروبية	٨٠ ٧١٣ ١٣٩	٩٠ ٨٠٥ ٧٣٨	١٠ ١١٩ ٤٨٦	٣ ٠٣٢ ٣٥٨	١٠٣ ٩٥٧ ٥٨٣
المجموع الكلي	**٣٩٧ ٦٩٦ ١٩٥**	**٣٢٠ ٢٨٥ ٧٩٢**	**١٠٩ ٦٧٤ ٠٣٧**	**٢٠ ٢٧٦ ٨٥٧**	**٤٥٠ ٢٥٦ ٦٨٦**

الجدول ١٢

الموظفون المعتقلون والمحتجزون

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الإسرائيلية)	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الإسرائيلية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	المجموع
موظفون أطلق سراحهم دون اتهام أو محاكمة	٣	٢	٢	٩	٣	–	١	٢٠
موظفون أطلق سراحهم بعد اتهامهم أو محاكمتهم	–	–	–	٤	١	–	–	٥
موظفون ما زالوا قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣	–	–	١	١٧[أ]	١	١[ب]	–	٢٠[ج]
المجموع	**٣**	**٢**	**٣**	**٣٠**	**٥**	**١**	**١**	**٤٥**

(أ) يستمر احتجاز ثلاثة عشر موظفا من الموظفين المحتجزين منذ فترات التقارير السابقة.

(ب) يستمر احتجاز هذا الموظف منذ فترة التقرير السابق.

(ج) أطلق سراح ثلاثة موظفين كانوا محتجزين أثناء فترات تقارير سابقة قبل الفترة التي يشملها هذا التقرير ولم يذكر من قبل أنهم قد أطلق سراحهم.

الجدول ١٣

موظفو الوكالة[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

البرنامج	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر (عمان)	المقر (قطاع غزة)	مكتب الاتصال في نيويورك	مكتب الاتصال في جنيف	المجموع
التعليم	٤ ٩٢٨	١ ٨١٤	٢ ٣٢٢	٢ ٦١٦	٦ ٥٢٤	٧١	صفر			١٨ ٢٧٥
الصحة	٩٠٨	٥٣٦	٤٦٥	٦٨٧	١ ٠٥٧	١١	صفر			٣ ٦٦٤
الخدمات الغوثية والاجتماعية	١٤٠	١١٠	٨٩	١١٣	١٩٨	١٢	صفر			٦٦٢
برامج أخرى	٢٥١	٢٧٨	٢٥١	٤٦٦	٧٥٦	١٢٠	١٤٥			٢ ٢٦٧
مجموع موظفي المنطقة	٦ ٢٢٧	٢ ٧٣٨	٣ ١٢٧	٣ ٨٨٢	٨ ٥٣٥	٢١٤	١٤٥			**٢٤ ٨٦٨**
مجموع الموظفين الدوليين	٦	٧	٨	٢٧	١٢	٢٦	٤٥	٣	٢	**١٣٦**
مجموع الموظفين	**٦ ٢٣٣**	**٢ ٧٤٥**	**٣ ١٣٥**	**٣ ٩٠٩**	**٨ ٥٤٧**	**٢٤٠**	**١٩٠**	**٣**	**٢**	**٢٥ ٠٠٤**

(أ) لا تشمل القائمة الموظفين الموفدين في مهام.

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اتخاذه	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
١٩٤ (د - ٣)	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨	٣٠٩٠ (د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣
٢١٢ (د - ٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٣٣٣٠ (د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٠٢ (د - ٤)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩	٣٣٣١ (د - ٢٩) ألف إلى دال	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٩٣ (د - ٥)	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠	٣٤١٩ (د - ٣٠) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥
٥١٣ (د - ٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	١٥/٣١ ألف إلى هاء	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
٦١٤ (د - ٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٩٠/٣٢ ألف إلى واو	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
٧٢٠ (د - ٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	١١٢/٣٣ ألف إلى واو	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨
٨١٨ (د - ٩)	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤	٥٢/٣٤ ألف إلى واو	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
٩١٦ (د - ١٠)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥	١٣/٣٥ ألف إلى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٠١٨ (د - ١١)	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	١٤٦/٣٦ ألف إلى حاء	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
١١٩١ (د - ١٢)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧	١٢٠/٣٧ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
١٣١٥ (د - ١٣)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨	٨٣/٣٨ ألف إلى كاف	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
١٤٥٦ (د - ١٤)	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩	٩٩/٣٩ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤
١٦٠٤ (د - ١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١	١٦٥/٤٠ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
١٧٢٥ (د - ١٦)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١	٦٩/٤١ ألف إلى كاف	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
١٨٥٦ (د - ١٧)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢	٦٩/٤٢ ألف إلى كاف	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
١٩١٢ (د - ١٨)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣	٥٧/٤٣ ألف إلى ياء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٢٠٠٢ (د - ١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٤٧/٤٤ ألف إلى كاف	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
٢٠٥٢ (د - ٢٠)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥	٧٣/٤٥ ألف إلى كاف	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٢١٥٤ (د - ٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	٤٦/٤٦ ألف إلى كاف	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٢٢٥٢ (د إ ط - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	٦٩/٤٧ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٢٣٤١ (د - ٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧	٤٠/٤٨ ألف إلى ياء	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

رقم القرار	تاريخ اتخاذه	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
٢٤٥٢ (د – ٢٣) ألف إلى جيم	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨	٢١/٤٩ باء	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٥٣٥ (د – ٢٤) ألف إلى جيم	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	٣٥/٤٩ ألف إلى زاي	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢٦٥٦ (د – ٢٥)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢١/٤٩ سين	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٢٦٧٢ (د –٢٥) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	٢٨/٥٠ ألف إلى زاي	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٢٧٢٨ (د – ٢٥)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	١٢٤/٥١ إلى ١٣٠/٥١	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٢٧٩١ (د – ٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٥٧/٥٢ إلى ٦٣/٥٢	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
٢٧٩٢ (د – ٢٦) ألف إلى هاء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	٤٦/٥٣ إلى ٥٢/٥٣	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
٢٩٦٣ (د – ٢٧) ألف إلى واو	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	٦٩/٥٤ إلى ٧٥/٥٤	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٢٩٦٤ (د – ٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	١٣/٥٥ إلى ١٢٨/٥٥	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
٣٠٨٩ (د – ٢٨) ألف إلى هاء	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣	٥٢/٥٦ إلى ٥٨/٥٦	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
		١١٧/٥٧ إلى ١٢٣/٥٧	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢
		٩١/٥٨ إلى ٩٥/٥٨	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
		١١٧/٥٩ إلى ١٢٠/٥٩	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

٢ – مقررات الجمعية العامة

رقم المقرر	تاريخ اتخاذه
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٣ – تقارير المفوض العام للأونروا

٢٠٠٠

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/55/13)

٢٠٠١

المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/56/13 و Add.1)

٢٠٠٢

المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/57/13)

٢٠٠٣

المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/58/13 و Add.1)

٢٠٠٤

المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/59/13)

٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة (مرة كل سنتين)

٢٠٠٠

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/55/5/Add.3)

٢٠٠٢

المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/57/5/Add.3)

٢٠٠٤

المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/59/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

٢٠٠٠

A/55/329

٢٠٠١

A/56/290

٢٠٠٢

A/57/294

٢٠٠٣

A/58/256

٢٠٠٤

A/59/260

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

٢٠٠٠

A/55/456

٢٠٠١

A/56/430

٢٠٠٢

A/57/462

٢٠٠٣

A/58/450

٢٠٠٤

A/59/442

٧ - تقارير الأمين العام

٢٠٠٠

تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٤/٧١ و ٥٤/٧٢ و ٥٤/٧٤ و ٥٤/٧٥، المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي على التوالي:

A/55/391 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/55/402 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين)

A/55/428 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/55/425 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠١

تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٥/١٢٥ و ٥٥/١٢٦ و ٥٥/١٢٨ و ٥٥/١٢٩، المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهي على التوالي:

A/56/382 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/56/375 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين)

A/56/420 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/56/421 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٢

تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٤/٥٦، و ٥٥/٥٦ و ٥٧/٥٦ و ٥٨/٥٦ المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وهي على التوالي:

A/57/338 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/57/282 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/57/455 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/57/456 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٣

تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ١١٩/٥٧، و ١٢٠/٥٧ و ١٢٢/٥٧ و ١٢٣/٥٧ المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهي على التوالي:

A/58/119 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/58/339 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/58/206 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

A/58/205 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين)

٢٠٠٤

تقريرا الأمين العام المقدمان عملا بقراري الجمعية العامة ٩٢/٥٨، و ٩٤/٥٨ المؤرخين ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهما على التوالي:

A/58/151 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها)

A/58/279 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها)

٨ - مذكرات الأمين العام

١٩٩٦

A/51/495 (مذكرة من الأمين العام يرفق بها التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة)

051005 051005 05-45530 (A)
0545530